الجمهورية اليمنية
جامعة عدن
نيابة الدراسات والبحث العلمي
كلية التربية - عدن
قسم الدراسات الإسلامية

# المواهب السنية والموارد الهنية

## شرح المنظومة البيقونية

للشيخ / محمد بن حسن بن فرج الفقيهي التهامي

ت/ ١٣٠٦هـ

تحقيق ودراسة

قُدّمت هذه الرسالة إلى مجلس كلية التربية - عدن- جامعة عدن

وهي جزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الدراسات الإسلامية

إعداد الطالب/
محمد علي أحمد مهدي

إشراف/
أ.د فرحان سيف حسن الأحمدي

﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ﴾

[فاطر:٢٨]

أشهد أن هذه الرسالة قد أنجزت تحت إشرافي بمراحلها كافة وأرشحها للمناقشة

المشرف العلمي

د.فرحان سيف الأحمدي

بناء على توصية المشرف العلمي ترشح الرسالة للمناقشة

رئيس القسم العلمي

أ.مشارك.د /أحمد غالب مغلس

نائب العميد للدراسات العليا والبحث العلمي

د.مهدي حسين جعبل

# قرار لجنة المناقشة

بناء على قرار مجلس الدراسات العليا رقم .....بشأن لجنة المناقشة لرسالة الماجستير الموسومة بـ(المواهب السنية والموارد الهنية شرح المنظومة البيقونية تحقيق ودراسة )

للطالب : محمد علي أحمد مهدي نقر نحن رئيس وأعضاء لجنة المناقشة بأننا أطلعنا على الرسالة المشار إليها وقد قمنا بمناقشة محتوياتها، وفيما له علاقة بها بتاريخ .....ووجدناها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في تخصص الدراسات الإسلامية بتقدير.....

**رئيس وأعضاء لجنة المناقشة :**

| | الاسم | التوقيع |
|---|---|---|
| ١- | أ.د حسن حميد عبيد الغرباوي | ..... |
| ٢- | أمشارك د فرحان سيف الأحمدي | ..... |
| ٣- | أمشارك د علي حسن مثنى | ..... |

# الإهداء

أهدي هذا التحقيق لمشايخي الفضلاء ومعلميّ النجباء.

ولكل من ساندني و وقف معي أو رفع يديه لي بالدعاء .

أسأل الله لهم مغفرةً ورحمةً من رب الأرض والسماء.

# شكر وتقدير

الحمد لله على إحسانه، وله الشكر على توفيقه وامتنانه، وأصلي وأسلم على سيدنا محمد الداعي إلى رضوانه، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه، وبعد

فلا يسعني بعد هذا العمل والجهد المتواضع إلا أن أشكر صاحب الفضل والإحسان، مولي النعم ومانح العطايا القائل : « لئن شكرتم لأزيدنكم » والقائل : «و ما بكم من نعمة فمن الله » فله الحمد كم أسدل علينا من آلاء، وأسبغ علينا نعمه ظاهرة وباطنها؛ فله الحمد لا أحصي ثناءً عليه..

والشكر والثناء وكامل الحب والتقدير موصول للأستاذ مشارك د / فرحان سيف حسن الأحمدي الذي كان من حسن حظي أنه كان مشرفا علي، وتوجت رسالتي بتدوين اسمه عليها، والذي صحبته في هذه الرحلة العلمية المباركة، فكان بحق أباً ومربياً وأستاذاً حنوناً ومعلماً حريصاً، لم يزل يرعاني بتوجيهاته وملاحظاته وإرشاداته، فأسأل الله أن يجزيه عني خير الجزاء إنه جواد كريم .

وكما أتقدم بوافر الشكر والثناء الحسن لأعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور/ حسن حميد عبيد الغرباوي رئيساً ومشرفاً داخليا، والأستاذ مشارك دكتور / علي حسن مثنى مناقشاً خارجياً اللذين كان من حسن الطالع أنهما كانا مناقشينِ لي، فقد استفدت من توجيهاتهم وتعليماتهم فلهم وافر التقدير وجزيل الشكر

ولا أنسى أن أشكر شيخي ومعلمي الشيخ الفاضل / يوسف علي حسن بدر الذي كان له فضل علي بالتوجيه والإرشاد فجزاه الله خيرا، والقاضي / ياسر الشُحيري الذي زودني بالمخطوط الذي حققته فله الشكر والامتنان، والشيخ/ وليد الهتاري الذي كان له اليد الطولى في التنسيق والترتيب للبحث فجزاه الله خيرا

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

# المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمداً عبده ورسوله .

أما بعد :

فإن علم الحديث من أفضل العلوم الفاضلة، وأنفع الفنون النافعة، و شرف كل علم بشرف نسبته، فلما كان علم الحديث يبحث في أحاديث خير الخلق من حيث صحة إثباتها وعدمه، ومعرفة رواة الحديث وطرقه، ودراسة السند ومعرفة علله، كان له الشرف الأعلى، والمكان الأسمى بين العلوم.

وقد قال -صلى الله عليه وسلم- في فضل علم الحديث ونقلته :

« نَضَّر اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ منَّا حَدِيثًا فحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغهُ، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهٍ » [1] .

(١) أخرجه أبو داود في سننه : (٣ / ٣٦٠)، برقم : (٣٦٦٢)، أبو داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (المتوفى : ٢٧٥هـ)، الناشر : دار الفكر، و الترمذي في سننه (٥ / ٣٣) برقم (٢٦٥٦)، وقال : ( حديث حسن )، الجامع الصحيح سنن الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، دار إحياء التراث العربي – بيروت .

وهذا يدل على شرف الحديث وفضله ودرجة طلابه؛ حيث خصهم النبي – صلى الله عليه وسلم – بدعاء لم يشرك فيه أحداً من الأمة ، ولو لم يكن في طلب الحديث وحفظه وتبليغه – فائدة سوى أن يستفيد بركة هذه الدعوة المباركة لكفى ذلك فائدة.

وقال ابن الصلاح في علوم الحديث :

ولقد كان شأن الحديث فيما مضى عظيماً، عظيمةٌ جُموعُ طلبته، رفيعةٌ مقادير حفاظه وحملته، وكانت علومه بحياتهم حية، وأفنان فنونه ببقائهم غضة، ومغانيه بأهله آهلة)[١].

وقال السخاوي في فتح المغيث عن فوائد علم مصطلح الحديث :

( ومن أعظم فوائدها الآن شيئان : أحدهما : ضبط ألفاظ النبي صلى الله عليه وسلم.

ثانيهما : حفظ السنة من أعدائها المدخلين فيها ما ليس منها، فقد اقتحم كثير من الناس أمراً عظيماً ، ونسبوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم ما ينبو السمع عنه، فلولا أن الله حفظ الشريعة بنقاد الحديث لاضمحل الدين وتهدمت أركانه، ولولا بقايا من علماء الحديث لوقع من الكذب عليه والتحريف لكلامه ما الله به عالم ) [٢].

---

(١) مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشَّهْرُزُوْرِيُّ. – (١ / ٥)، دار الفكر– سوريا، سنة النشر : ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م

(٢) فتح المغيث شرح ألفية الحديث للسخاوي (٢١٩/٣) بتصرف يسير، ، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، الناشر :مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع – لبنان الطبعة الأولى ، ١٤٢٦هـ.

وقد تتابع العلماء والمحدثون في التأليف والتصنيف في علم الحديث مبينين قواعده، ومظهرين معالمه، ومن هؤلاء الأعلام العلامة المحقق خاتمة المتأخرين : جمال الدين أبو محمد محمد بن حسن بن فرج الفقيهي التهامي .

الذي ألف كتابه الموسوم بـ( المواهب السَنِيّة والموارد الهنيّة شرح المنظومة البيقونيّة)، في علم مصطلح الحديث .

وهو كتاب شرح فيه هذه المنظومة الشهيرة التي جعل الله لها القبول في الأرض، واهتمّ بها العلماء والطلاب؛ حفظاً ودراسة وتفهيما وشرحا وحاشية.

فشرحها شرحا موسعا بأسلوب رصين، موضحا ما اشتمل عليه كل بيت من الفوائد مدعماً ذلك بنقولات من كتب أهل العلم .

**أهمية البحث :**

**تتجلى أهمية هذا البحث في الآتي :**

١- مكانة المؤلف العلميّة حيث إنه من محققي وعلماء بلدنا-اليمن- الحبيب.

٢- أن هذا الشرح يختلف عن غيره بأنه موسع على غير العادة في شروحات البيقونية التي الغالب عليها الاختصار.

٣- رصع المؤلف كتابه بفرائد العلم وجمّله بنقولات أهل العلم جمع المؤلف فيه فأوعى، مماجعله كافيا لمن درسه وفهمه عن غيره .

٤- أن هذا الشرح في علم مصطلح الحديث وهو العلم الذي يعتبر مهما جدا لفهم ومعرفة الأصل الثاني من أصول الدين وهو السنة .

## أسباب اختيار ا لموضوع :

١- إظهار المكانة العلمية لعلمائنا الأعلام، والتعريف بهم وبتراثهم الزاخر بالعلم والتحقيق .

٢- إخراج هذا التراث وخدمته حتى ينتفع الناس به؛ قياماً بحق علمائنا علينا.

٣- أن هذا الكتاب لايزال خبيئا في خدره لم ير النور بعد ، ونشره يضيف كتابا جديدا ذا فائدة علمية قيمة إلى المكتبة الإسلامية .

٤- خدمة طلاب العلم الشرعي بوضع الكتاب محققا مضبوطا بحيث تتم الاستفادة منه .

ولهذا ولغيره من الأسباب عزمت على تحقيق هذا المؤلف وإخراجه إلى الناس لينتفع به .

## صعوبات التحقيق :

١- أ ن هذه المخطوطة هي النسخة الوحيدة الفريدة ولم أجد غيرها مما جعل مهمة التحقيق عسيرة وشاقة .

٢- كثرة النقولات من كتب أهل العلم التي قد تكون مفقودة أو لاتزال مخطوطة مما يجعل مهمة العزو صعبة.

٣- عدم ذكر اسم الكتاب المنقول منه كاملا فيصعب معرفته كما في قوله : قال صاحب شرح الدلائل .

٤- قوة ورصانة عبارة المؤلف مما يستغرق وقتا طويلا لفهمه .

**وقد ضمنتُ رسالتي ثلاثة فصول وهي كالآتي :**

**الفصل الأول :** حياة المؤلف، وفيه ثلاثة مباحث :

**المبحث الأول :** ترجمة المؤلف، وفيه ستة مطالب .

**المبحث الثاني :** مكانة المؤلف العلمية وثناء العلماء عليه وآثاره ووفاته، وفيه ثلاثة مطالب.

**المبحث الثالث :** ترجمة الناظم البيقوني .

**الفصل الثاني :** دراسة الكتاب وفيه مبحثان :

**المبحث الأول :** في توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه والتعريف به وبقيمته العلمية ومصادره، وفيه أربعة مطالب .

**المبحث الثاني :** عن أسباب تأليف العلامة محمد بن حسن بن فرج للكتاب .

**الفصل الثالث : دراسة الكتاب وفيه مبحثان :**

**المبحث الأول :** دراسة النسخة الخطية .

**المبحث الثاني :** التحقيق : وفيه: بيان عملي في تحقيق المخطوط .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

# الفصل الأول :

## حياة المؤلف وفيه ثلاثة مباحث :

### المبحث الأول : ترجمة المؤلف، وفيه ستة مطالب.

### المبحث الثاني : مكانة المؤلف العلمية وثناء العلماء عليه وآثاره ووفاته، وفيه ثلاثة مطالب .

### المبحث الثالث : ترجمة الناظم البيقوني .

# المبحث الأول : في ترجمة المؤلف

## المطلب الأول :

## اسمه ونسبه ومولده

**اسمه ونسبه :**

**اسمه :** محمّد أو أحمّد- بالهمز- بن حسن بن فَرَج بن حسن بن فَرَج بن حسن بن يوسف بن حسن .

**نسبه :** يعود نسب الشيخ - رحمه الله –إلى بني حسن من مخلاف الشام، كما هو المعلوم بالتسامع ، وقد ذكر الإمام جُمالُ الدين المُدَهْجِن : بني حسن، وأنهم يعودون إلى قُضاعة[1] .

**أما** عن كتابة اسمه تارةً : (محمد)، وأخرى : (أحمّد) بألف قبل الاسم؛ فذلك مألوفٌ في لهجة أرياف تهامة غالباً، بل حتى في حاضرة تهامة(الحُديدة)، حيث إنه يُضم حرف الميم في اللهجة العامية، فيكتب الاسم بألفٍ قبل الميم الأولى؛ تمييزاً بينه وبين ما ينطق صحيحاً، وربما كان في بعض الأسر الاسمان لاثنين من الإخوة[2] .

---

(١) نشر الثناء الحسن للوشلي( ٣/١٨٧)، نشر الثناء الحسن على بعض أرباب الفضل والكمال من أهل اليمن، إسماعيل بن محمد الوشلي التهامي ت ١٣٥٦هـ، تحقيق: إبراهيم المقحفي، مكتبة الإرشاد – صنعاء، الطبعة الثانية ١٤٢٩-٢٠٠٨م .

(٢) البحث الحسن الأبهج لإثراء ترجمة الشيخ/محمد بن حسن فرج صـ(٤٤)، للباحث : أحمد حسن عيَّاش يعقوب. الثالث من إصدارات منتدى الشيخ/عبد القادر مكرم الفقهي العلمي الثقافي بمديرية الحوك/م .الحديدة ، شعبان ١٤٢٦ هـ سبتمبر ٢٠٠٥م.

**مولده:**

ولد المؤلف – رحمه الله تعالى– ببلدة : ( بيت الفقيه )، سنة ألف ومائتين وأربعين)،(١٢٤٠)هـ [١] .

(١)هجر العلم ومعاقله في اليمن للأكوع (١/ ٢٣٤) .

## المطلب الثاني :

## نشأته وطلبه للعلم

**نشأته وطلبه للعلم :**

نشأ العلامة محمّد بن حسن بن فرح ببيت الفقيه وترعرع فيها، وقرأ القرآن وحفظه، وأخذ الفقه، والحديث، والأصول، والتفسير، والنحو، والمعاني والبيان، والفرائض، والحساب، والعروض، والمنطق، والتوحيد، ، وأصول الحديث، وعلم الرجال، والصرف، وسائر العلوم المتداولة بين الناس : كعلم البديع والجدل، وغيرهما، وقد أخذ هذه العلوم جميعها عن شيخه و مربيه السيد العلامّة المشهور مفتي بيت الفقيه والمرجع إليه في وقته : رزق بن رزق بن يحيي العلوي وتخرج به[١] .

**مقروءاته على مشايخه :**

وقد قرأ على مشايخه ومعلميه مجموعة من المتون، والكتب في شتى الفنون والعلوم فمنها :

منظومة الزبد، ومنهاج النووي، وشرح ابن دقيق العديد على عمدة الأحكام، والملحة وشرحها لبحرق، وحاشية السيد علي بن الحاجب، وجمع الجوامع مع شرحه في أصول الفقه، وشرح التلخيص في المعاني والبيان والبديع، والمطلع شرح ايساغوجي في المنطق، ومُؤلَف بن

(١) البحث الحسن الأبهج لإثراء ترجمة الشيخ/محمد بن حسن فرج صـ(٤٤).

مالك في العروض والقوافي، ومنظومة الجزرية في العروض وغير ذلك، وقد سمع البخاري مراتٍ وكثيراً من كتب السير[١].

(١) نشر الثناء الحسن للوشلي (١٨٨/٣) .

## المطلب الثالث:

## حياته العلمية :

**١- تصدره للتدريس والإفتاء :**

كان شيخُه و مربيه السيد العلامّة المشهور- مفتي بيت الفقيه والمرجع إليه في وقته : رزق بن رزق بن يحي العلوي يحبّه ويجله ويكرمه ويقربه، وكان هو على غاية من الأدب معه، حتى توفي شيخه في شهر رمضان سنة ألف ومائتين وإحدى وتسعين، وكان قد أذن له بالإفتاء والتدريس في حال حياته، فاستمر على ذلك بعد وفاته، ولازم قراءة الصحيح في شهر رجب على العادة الجارية في اليمن [١].

وقد سارت بفتاويه الركبان من كل قاص ودان، وقُبِلتْ عند العلماء والأعيان، وقد ورد عليه طلاب العلم من كل مكان من أرض اليمن[٢] .

**٢- مذهبه :**

وأما مذهبه الذي تفقه به ودرسّه لطلبة العلم وكان يفتي به فهو مذهب الإمام محمّد بن إدريس الشافعي - رضي الله عنه.

---

(١) البحث الحسن الأبهج لإثراء ترجمة الشيخ/محمد بن حسن فرج للباحث : أحمد حسن عيَّاش يعقوب ص:(٦٤)

(٢) البحث الحسن الأبهج لإثراء ترجمة الشيخ/محمد بن حسن فرج ،ص : (٦٥)

**٣- منهجه :**

فقد نهج رحمه الله والتزم المنهج الأشعري في الأسماء والصفات و وأمور العقائد[١] .

(١) تنسب الأشعرية لأبي الحسن الأشعري الذي أسس المذهب والطريقة الأشعرية، لكنه تراجع عن كثيرٍ مما اعتقده بعده تابعوه، وقد مر ت على أبي الحسن الأشعري في اعتقاده ثلاث فترات وهي :

. المرحلة الأولى: عاش فيها في كنف أبي علي الجبائي شيخ المعتزلة في عصره وتلقى علومه حتى صار نائبه وموضع ثقته . ولم يزل أبو الحسن يتزعم المعتزلة أربعين سنة .

. المرحلة الثانية: ثار فيه على مذهب الاعتزال الذي كان ينافح عنه بعد أن اعتكف في بيته خمسة عشر يوماً، يفكر ويدرس ويستخير الله تعالى حتى اطمأنت نفسه، وأعلن البراءة من الاعتزال، وخط لنفسه منهجاً جديداً يلجأ فيه إلى تأويل النصوص بما ظن أنه يتفق مع أحكام العقل، وفيها اتبع طريقة عبد الله بن سعيد بن كلاب في إثبات الصفات السبع عن طريق العقل : الحياة والعلم والإرادة والقدرة والسمع والبصر والكلام، أما الصفات الخبرية كالوجه واليدين والقدم والساق فتأولها على ما ظن أنها تتفق مع أحكام العقل وهذه هي المرحلة التي ما زال الأشاعرة عليها .

. المرحلة الثالثة: إثبات الصفات جميعها لله تعالى من غير تكييف ولا تشبيه ولا تعطيل ولا تحريف ولا تبديل ولا تمثيل، وفي هذه المرحلة كتب كتاب الإبانة عن أصول الديانة الذي عبّر فيه عن تفضيله لعقيدة السلف ومنهجهم ، الذي كان حامل لوائه الإمام أحمد بن حنبل. ولم يقتصر على ذلك بل خلّف مكتبة كبيرة في الدفاع عن السنة وشرح العقيدة تقدّر بثمانية وستين مؤلفاً، توفي سنة ٣٢٤هـ ودفن ببغداد ونودي على جنازته: "اليوم مات ناصر السنة".

الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة )(٢٨ / ١)، المؤلف : الندوة العالمية للشباب الإسلام، إشراف وتخطيط ومراجعة: د. مانع بن حماد الجهني ، الناشر : دار الندوة العالمية، عدد الأجزاء : ٢

## المطلب الرابع:

## صفاتُه وأخلاقُه

كان الإمام محمد بن حسن فرج عالماً عابداً زاهداً منقطعاً عن الدنيا مقبلاً على الآخرة، ولم تكن له لذة ولا شغل إلا بالاشتغال بالعلم والمطالعة، ولم تمض له طرفة عين في غير طلب الفوائد، ولقد جدَّ في ابتدائهِ واجتهد، و ارتاضَ إلى أنْ وجد، وهو ممّن لا يُزاحم في الفضائل، ويُذَكّرُ في أحواله بالأوائل، قد استغرق أوقاته بالعلم والدرس والتدريس وأنواع الطاعات، حتى رقى في معارج مَرقاَته إلى أفلاك السعادات[١]، حافظاً للقرآن مكثراً للتلاوات ملازماً للجماعات، والسنن والنوافل والأذكار والأوراد المباركات، جامعاً للعلوم الدينية، متمسكاً بحبل الله في السرّ والعلانية.[٢]

وكان -رحمه الله- ليّن الجانب مزاحّاً بلطافةِ المزاحِ وصدقهِ، مستمعاً للمتكلم لا ينهر أحداً، صابراً لمن حادثه ولو بجفوةٍ، وسيع البَال بشوشاً للصغير والكبير، لطيفَ الكلام لتلامذته وغيرهم من الخاص والعام[٣].

(١) البحث الحسن الأبهج لإثراء ترجمة الشيخ/محمد بن حسن فرج صـ( ٥٤)

(٢) نشر الثناء الحسن للوشلي (١٨٩/٣) .

(٣) البحث الحسن الأبهج لإثراء ترجمة الشيخ/محمد بن حسن فرج ص: (٦٠)

وكان-على الرغم من كثرة حاجات الناس إليه-لا يَملّ من أحد ، ويسعى مع كل واحد بجهدهِ دون مبالاةٍ بنفسهِ وأمورهِ، وكان طبُعه التواضع ومجالسة الفقراء، وأكل ما تيسّر، لا يشكو إلا لله، ولا ينظر إلا لفضل مولاه، فقيراً صابراً لا يطلب إلى أحد شيئاً لنفسه.[١]

(١) البحث الحسن الأبهج لإثراء ترجمة الشيخ/محمد بن حسن فرج صـ(٥٥)

## المطلب الخامس :

## شيوخه

لم يذكر المؤرخون في ترجمة العلامّة محمد بن حسن فرج -رحمه الله- مِن مشايخه سوى شيخ واحد، وهو العلامّة مفتي بلدته قبلَه (رزق بن رزق بن يحيى العلوي) – رحمه الله– [١] في حين أنَّ معظم طلبة العلم إذ ذاك كانوا يطلبون العلم من عدة مصادر، بل ومن عدة معاقل ويرحلون من بلدانهم ومواطنهم لتلقي العلم من كبار العلماء .

(١) الشيخ العلامة : رِزق بن رِزق بن يحيى العلوي، مفتي بيت الفقيه، عالم محقق في الفقه، له مشاركة في غيره، توفي سنة ١٢٩١هـ انظر : هجر العلم ومعاقله في اليمن للأكوع (٢٣٣/١) ، قال عنه الوشلي في نشر الثناء الحسن : ( السيد العلامة المشهور مفتي بيت الفقيه، والمرجع إليه في وقته رزق بن رزق بن يحيى العلوي )نشر الثناء الحسن (١٨٨/٣) .

## المطلب السادس

## تلاميذه:

وأما الذين أخذوا عنه فهم كثيرون، يزيدون على ثلاثمائة، وأكثرهم تخرّجوا به وصاروا علماء مدرسين ومفتين[١].

فمنهم :

١- السيد العلامة : محمد بن طاهر بن عبد الرحمن الأهدل، مفتي المراوعة .

٢- السيد العلامة : عبد الله جمالي .

٣- السيد العلامة : الطاهر بن عبد الله بن البحر القُديمي .

٤- الفقيه العلامة : عبد الله بن علي بن إسماعيل السندي الأصل .

٥- العلامّة : عمر القادري .

٦- العلامة : الحسن بن هادي بن شاوري.

٧- العلامة : محمد بن عبد الرحمن بن سليمان الأهدل .

٨- العلامة المحدث عبد الله بن يحيى بن محمد المكرم .

٩- المحدث السيد محمد بن عبد القادر بن عبد الباري الأهدل الحديدي.

١٠- العلامة السيد محمد بن عبد الرحمن بن حسن بن عبد الباري المروعي .

١١- العلامة محمد بن يوسف جدي الزبيدي .

---

(١) نشر الثناء الحسن (١/١٨٩) .

١٢- حسن بن عبد الله بن محمد بن معوضة الأهدل المروعي .

وغيرهم كثير .[١]

(١) وقد ذكرهم الوشلي في كتابه : نشر الثناء الحسن في ذكره لعلماء بيت الفقه والمراوعة في المجلد الثالث .

# المبحث الثاني :

# مكانة المؤلف العلمية وثناء العلماء عليه وآثاره ووفاته

## المطلب الأول :

## المكانة العلمية التي تبوأها المؤلف

تولى- رحمه الله - منصب الإفتاء في بيت الفقيه، التي هي واحدة من كبار معاقل العلم الشهيرة في اليمن، وبلغ - رحمه الله- في العلم مكانةً عاليةً، وارتقى فيه مرتبه لا تُرام، وألقت إليه العلوم مقاليدَها فصار مرجعاً لأهل العلم، يحل عَويصات المسائل، ويمحو مُدْلهمات النّوازل، وأصبح علامةَ عصره، شاع ذكره وعلا صيته وارتفع قدره، وسارت فتواه مع الركبان، وغدت إليه وفود العلماء فضلاً عن طلبة العلم؛ لمذاكرته ومناقشته والاستفادة منه، ولم تكن له لذة في غير العلم ومطالعته وفتح مغلقاته[1].

(١) انظر : نشر الثناء الحسن (١٨٩/٣)، البحث الحسن الأبهج لإثراء ترجمة الشيخ/محمد بن حسن فرج صـ(٦٣).

## المطلب الثاني :

## ثناء العلماء عليه

قال عنه المؤرخ العلامة إسماعيل بن محمد الوشلي :

« الفقيه الإمام العلامّة أمحمد بن حسن بن سعد بن فرج، من علماء بيت الفقيه، كان –رحمه الله – متضلعا من العلوم، تولى الفتوى ببلده المذكورة، واشتهر بالتدريس وانتشار الفتوى، وقصد للقراءة من كل ناحية »(١)

وقال عنه العلامة الأكوع صاحب كتاب هجر العلم ومعاقله في اليمن :

« محمد بن حسن بن سعد فرج : مفتي بيت الفقيه، علامة محقق في كثير من العلوم، تولى الإفتاء والتدريس فيها »(٢) .

وقال الزركلي صاحب كتاب : ( الأعلام ) :

«محمد بن حسن بن سعد بن فرج : من فقهاء الزيدية، من أهل (بيت الفقيه) في تهامة اليمن، ولي الإفتاء ببلده، وصنف كتبا أكثرها شروح في الفقه والأدب، منها : (الفتاوى ) لم ينسج على منوالها » (٣).

---

(١) نشر الثناء الحسن (١٨٧/٣) .

(٢) هجر العلم ومعاقله في اليمن (٢٣٤/١)

(٣) الأعلام للزركلي (٦/ ٩٣)، الناشر : دار العلم للملايين، الطبعة : الخامسة عشر – أيار / مايو ٢٠٠٢ م

## المطلب الثالث :

## مؤلفاته

مؤلفاته :

كان- رحمه الله- ذا علوم أعلامها لامعة، وفنون أفنانها يانعة، ورسائل أزهارها أنيقة، وعبارات هي السحر الحلال على الحقيقة، ومؤلفات جمعها فريد، وحواش معناها بديع ومداها بعيد، سيبويه عصره، وشافعي دهره، وبحر العربية الذي استمدت منه جداول الفضائل وروض الكمال، الذي قامت له الأغصان على سوقها في الخمائل[١].

قد صنف في فنون العلم الكتب والرسائل، له مؤلفات كثيرة كلها غرر وجواهر:

**مؤلفاته :**

١- (الوسيلة بخدمة صاحب الوسيلة)[٢]، يقع في مجلد .

٢- شرح على منظومة ( مشحم في موضع الصلاة على النبي )[٣] .

٣- شرح أحاديث المعراج في مجلد سمّاه ( وسيلة الحبيب إلى أحاديث إتحاف اللبيب ) [٤].

---

(١) البحث الحسن الأبهج لإثراء ترجمة الشيخ/محمد بن حسن فرج ص : (٦٤) .

(٢) هجر العلم ومعاقله في اليمن للأكوع (١/٢٣٥)، مصادر الفكر الإسلامي في اليمن ص(٣٦٧)المؤلف : عبد الله محمد الحبشي الناشر : المجمع الثقافي المعاصر – أبوظبي الإمارات ، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤ ، نشر الثناء الحسن ص(١/١٨٨) .

(٣) نشر الثناء الحسن ص(١/١٨٨)، مصادر الفكر الإسلامي في اليمن ص(٣٦٧).

(٤) مصادر الفكر الإسلامي في اليمن ص(٨٩)، نشر الثناء الحسن ص(١/١٨٨)، هجر العلم ومعاقله في اليمن للأكوع (١/٢٣٥) .

٤- شرح بردة المديح في مجلد سماه ( المنهج الفسيح )[١] .

٥- شرح البيقونية في علم الأثر سماه ( المواهب السنية ) في خمسة كرايس[٢] وهو كتابنا هذا.

٦- منظومة (المورد الأهنا للتوسل بأسماء الله الحسنى ) [٣].

٧- وتحذير الثقات في الجمع والجماعات[٤] .

٨- تحرير المقال إلى أرباب الأموال[٥] .

٩- شرح الرسالة في التجويد سمّاه ( رسالة المفيد )[٦] .

١٠ - التبيين شرح أقسام التنوين في النحو[٧] .

١١- شرح أبيات له في أسامي القراء السبعة ورواتهم[٨] .

١٢-القول النضر في حياة الخضر عليه السلام[١] .

---

(١) هجر العلم ومعاقله في اليمن للأكوع (١/٢٣٤)، نشر الثناء الحسن صـ(١/١٨٨)، مصادر الفكر الإسلامي في اليمن صـ(١٠٥) .

(٢) مصادر الفكر الإسلامي في اليمن صـ(٨٩)، نشر الثناء الحسن صـ(١/١٨٨) .

(٣) هجر العلم ومعاقله في اليمن للأكوع (١/٢٣٤)، مصادر الفكر الإسلامي في اليمن صـ(١٦٧)، نشر الثناء الحسن .(١/١٨٨) .

(٤) نشر الثناء الحسن (١/١٨٨)، مصادر الفكر الإسلامي في اليمن صـ(٣٦٧)، هجر العلم ومعاقله في اليمن للأكوع (١/٢٣٤).

(٥) مصادر الفكر الإسلامي في اليمن صـ(٣٦٧)، هجر العلم ومعاقله في اليمن للأكوع (١/٢٣٤)، نشر الثناء الحسن .(١/١٨٨) .

(٦) نشر الثناء الحسن .(١/١٨٨)، مصادر الفكر الإسلامي في اليمن صـ(٤٢).

(٧) هجر العلم ومعاقله في اليمن للأكوع (١/٢٣٤)، مصادر الفكر الإسلامي في اليمن صـ(٣٠٤)، نشر الثناء الحسن (١/١٨٨) .

(٨) نشر الثناء الحسن (١/١٨٨)، مصادر الفكر الإسلامي في اليمن صـ(٤٢) .

١٣- وضع المراهيم على أسئلة ابن إبراهيم[٢] .

١٤- النفثات السنية في حصول الثواب على الذكر اللساني بلانية[٣] .

١٥- شرح منظومة علوان في الأقالة سماه تحفة الإخوان[٤] .

١٦- حلول البركات في قسمة التركات[٥].

١٧- الأقوال المرضية في الملقبات الفرضية[٦] .

١٨- إغاثة المحتاج شرح أبيات الشجاج[٧] .

١٩- السراج الوهاج شرح خطبة المنهاج[٨] .

٢٠- الدرر البواهي شرح أبيات في شرح أبيات الأوامر والنواهي[٩] .

٢١- القول الحري بشرح أبيات البحتري في النحت[١٠].

---

(١) مصادر الفكر الإسلامي في اليمن صـ(٣٦٧)، نشر الثناء الحسن .(١/١٨٨) .

(٢) نشر الثناء الحسن (١/١٨٨) .

(٣) مصادر الفكر الإسلامي في اليمن صـ(٣٦٧)، نشر الثناء الحسن .(١/١٨٩) .

(٤) نشر الثناء الحسن (١/١٨٩) .

(٥) مصادر الفكر الإسلامي في اليمن صـ(٣١٨)، نشر الثناء الحسن .(١/١٨٩) .

(٦) هجر العلم ومعاقله في اليمن للأكوع (١/٢٣٤)، نشر الثناء الحسن (١/١٨٩)، مصادر الفكر الإسلامي في اليمن صـ(٣١٨) .

(٧) نشر الثناء الحسن صـ(١/١٨٩)، مصادر الفكر الإسلامي في اليمن صـ(٢٩٣) .

(٨) مصادر الفكر الإسلامي في اليمن صـ(٢٩٣)، نشر الثناء الحسن صـ(١/١٨٩) هجر العلم ومعاقله في اليمن للأكوع (١/٢٣٤) .

(٩) نشر الثناء الحسن صـ(١/١٨٩)، مصادر الفكر الإسلامي في اليمن صـ(٣٦٧).

(١٠) مصادر الفكر الإسلامي في اليمن صـ(٤٦١)، نشر الثناء الحسن صـ(١/١٨٩) .

٢٢- منظومة في الجبر والمقابلة[١] .

٢٣- إتحاف الجليل شرح منظمة خليل في الاستعارة [٢] .

٢٤- منحة الوهاب بشرح قواعد الإعراب[٣] .

٢٥- شرح منظمة التلخيص[٤] .

٢٦- تبليغ الوطر في الجمع بين الصلاتين في الحضر من غير خوف ولا مطر[٥].

وغيرها من المؤلفات.

(١) نشر الثناء الحسن صـ(١/١٨٩)، مصادر الفكر الإسلامي في اليمن صـ(٥٠٨) .

(٢) مصادر الفكر الإسلامي في اليمن صـ(٣٠٤) نشر الثناء الحسن صـ(١/١٨٩) .

(٣) هجر العلم ومعاقله في اليمن للأكوع (١/٢٣٤)، نشر الثناء الحسن صـ(١/١٨٩)، مصادر الفكر الإسلامي في اليمن صـ(٣٠٤) .

(٤) مصادر الفكر الإسلامي في اليمن صـ(٣٠٤)، نشر الثناء الحسن صـ(١/١٨٩) .

(٥) نشر الثناء الحسن صـ(١/١٨٩)، مصادر الفكر الإسلامي في اليمن صـ(٢٩٣) .

**وفاته:**

وبعد حياة حافلة بالعلم والعمل والدعوة إلى الله أجاب داعيَ ربه علامةُ بيت الفقيه ومفتيها : محمد بن حسن بن فرج، بعد أن ترك موروثا علمياً عظيماً، وجهداً تربوياً ملموساً، وطلاباً جابوا الأرض ناشرين علمه، فرحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته .

وأرَّخ القاضي الأكوع وفاته ليلة الجمعة ٢٥ربيع الآخر سنة١٣٠٦هـ[١].

(١) انظر هجر العلم ومعاقله في اليمن (١/ ٢٣٤) .

# المبحث الثالث :

# ترجمة ناظم البيقونية

**( ترجمة البيقوني[١] )**

عمر (أو طه) بن محمد بن فتوح البيقوني : عالم، محدث، فقيه، أصولي، دمشقي شافعي .

**مولده ووفاته :**

قال عمر رضا كحالة : (كان حيا قبل ١٠٨٠ ه)- (١٦٦٩ م) طه بن محمد بن فتوح البيقوني .

**مؤلفاته :**

١- اشتهر بمنظومته المعروفة باسمه: ( البيقونية ) في المصطلح .

٢- فتح القادر المغيث ( مخطوط في مكتبة طوب قابي سراي في تركيا )[٢] .

---

(١) اعلم أن البيقوني - رحمه الله- لا تعلم له ترجمة مشهورة، بل قد اختلف في اسمه، ولم يترجم له أحد من القدماء، وكلُ مَن شرح نظمه قال: وقد بحث عنه فلم أجد له ترجمة لأترجم له، كما قال شارح كتابنا هذا حيث قال : ( ثم اعلم- أيها الناظر في هذا الشرح- أني لم أجدْ لهذا الناظمِ اسماً ولا لقباً ولا نسباً، حتى أترجم له بشيءٍ ينبغي أن يقال في حقه، وطلبت ذلك من مظانِّهِ فلم أجدْه، بل روى لي بعض السادة أنه وجد لهذه المنظومة شرحاً عظيماً في الحُديدة لبعض العلماء المتقدمين، وذكر فيه الشارح أنه لم يجدْ اسمَ المؤلف لها، فمن ظفر بهذا المؤلِّف - أعني الناظم - فقد أذنت له أن يكتب اسمه ويترجم له في شرحي هذا مما يليق به، وله الأجر ) .

(٢) **مصادر الترجمة :**

١- معجم المؤلفين لكحالة : (٥/ ٤٤).

٢- الأعلام للزركلي : (٥/٦٤) .

٣- الرسالة المستطرفة للكتاني : (ص: ٢١٥)، الكتاب : الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المصنفة، المؤلف : محمد بن جعفر الكتاني، لناشر : دار البشائر الإسلامية -بيروت .

# الفصل الثاني :

## دراسة الكتاب وفيه مبحثان:

## المبحث الأول : في توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه والتعريف به وبقيمته العلمية ومصادره، وفيه أربعة مطالب .

## المبحث الثاني : عن أسباب تأليف العلامة محمد بن حسن بن فرج للكتاب .

## المبحث الأول :

## في توثيق نسبة الكتاب للمؤلف

### المطلب الأول : تحقيق اسم الكتاب ونسبته للمؤلف.

اعتمدت في توثيق اسم الكتاب :( المواهب السنية والموارد الهنية شرح المنظومة البيقونية ) على مصادر متعددة :

**أولاً :** لم يذكر المؤلف – رحمه الله– في ديباجته اسم كتابه هذا، لكنّ ناسخ المخطوط قد أثبته في غلاف النّسخة المخطوطة، وكذا كل من ترجم للمؤلف – رحمه الله– قد ذكرها باسمها.

**ثانيا : بعض هذه المصادر التي ورد فيها اسم الكتاب :**

١ – ذكره العلامة المؤرخ إسماعيل الوشلي في كتابه نشر الثناء الحسن عند ترجمته للمؤلف؛ حيث قال بعد أن ذكر مؤلفاته : ( وشرح البيقونية في علم الأثر المسمّاه :

( المواهب السنية ) في خمسة كرايس )[1] :

٢– ذكره أيضاً الحبشي صاحب كتاب : (مصادر الفكر الإسلامي في اليمن ) حيث ذكره عند حصره لمؤلفات العلامة : محمد بن حسن فرج حيث أورده باسم : (المواهب السنية ) في علم الأثر[2] .

---

(١) انظر نشر الثناء الحسن للوشلي (١/١٨٨) .

(٢) مصادر الفكر الإسلامي في اليمن ص(٨٩) .

## المطلب الثاني: التعريف بالكتاب وقيمته العلمية :

كتابنا هذا الموسوم بـ(المواهب السنية والموارد الهنية) هو شرح للمنظومة الشهيرة: (منظومة البيقونية) التي تعد من أشهر المنظومات في مصطلح الحديث التي وضع الله لها القبول بإخلاص ناظمها، حيث أقبل عليها طلبة العلم في كل مكان، ورغّب فيها أهل العلم، ومازالوا، وحثوا على حفظها وتفهمها، وما من دارس لعلم مصطلح الحديث إلا وقد قرأها وألمّ بها.

وقد شرحها المؤلف – رحمه الله – شرحا موسعاً جمع فيه فأوعى فجزاه الله خيراً .

وقد شرح هذه المنظومة مجموعة من العلماء سواء منهم المتقدمون أو المتأخرون، وسأذكر هنا بعض من شرحها على سبيل الذكر لا الحصر .

**شرّاح المنظومة البيقونية:**

ولقد تتابع على شرح هذه المنظومة كثير من العلماء فمن المتقدمين :

١- أحمد بن محمد الحسني الحموي الحنفي (ت١٠٩٨)، وأسماه (تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر) ذكرها الأجهوري في حاشيته[١] .

٢- محمد بن عبد الباقي الزرقاني (ت١١٢٢)، طبع شرحه وبهامشه حاشية عليه لعطية الأجهوري (ت١١٩٠) طبعة دار الكتب العلمية ٢٠٠٤م .

---

(١) شرح البيقونية للزرقاني مع حاشية الأجهوري ص(١٠).المولف : محمد عبد الباقي الزرقاني الناشر : دار الكتب العلمية –لبنان ١٤٢٥– ٢٠٠٤م .

٣- عبدالله بن علي سويدان الدمليجي (ت١٢٣٤)، واسم شرحه (الكواكب النورانية على البيقونية) .

٤- عبد الرحمن بن سليمان الأهدل (ت ١٢٥٠هـ) واسمه (حاشية على المنظومة البيقونية ) طبعته مطبعة غراس للنشر والطبع عام ٢٠١٤م وغيرهم كثير .

وممن شرحها من المتأخرين :

١- حسن المشاط -رحمه الله- في كتابه المعروف ( التقريرات السنية شرح المنظومة البيقونية) طبعة دار الكتاب العربي -بيروت –١٩٩٦م.

٢- محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله تعالى –في كتابه المسمى ( شرح المنظومة البيقونية )ط- دار الثريا- ٢٠٠٣م .

٣- أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني في كتابه المسمى : (الجواهر السليمانية) ط- دار الكتاب للطباعة والنشر- ٢٠٠٦م، وغيرهم كثير وإنما ذكرت من باب الذكر لا الحصر .

## المطلب الثالث:

## مصادر المؤلف

ذكر المؤلف – رحمه الله – في أول شرحه للمنظومة المراجع التي سيعتمد عليها وينقل عنها[1] وهي كالآتي :

١- ( نخبة الفكر وشرحها ) للحافظ ابن حجر .
٢- ( شرح النُقاية مع متنها ) للجلال السيوطي.
٣- (المنظومة الشيرازية) .
٤- و(جمع الجوامع)لابن السُبكي .
٥- شرح جمع الجوامع للجلال المحلي .
٦- متن (اللبّ وشرحه) للقاضي زكريا .
٧- (ألفية العراقي وشرحها) للقاضي زكريا أيضا.
٨- (حاشية الخضري) على ابن عقيل شرح الألفيَّة .
٩- (شرح التلخيص) لسعد الدين التفتازاني .

وهناك مراجع أخرى لم يذكرها في المقدمة، ولكنه نقل منها كثيراً وعزا إليها، وهي كالآتي :

١- تحفة المحتاج شرح المنهاج لابن حجر الهيتمي .
٢- شرح عماد الرضا في شرح آداب القضا للمناوي .
٣- المواهب اللدنية في المنح المحمدية للقسطلاني .

---

(١) سأذكر تعريفا عن كل كتاب من هذه الكتب عند أول ذكر له في الشرح .

٤- الدر المنضود في الصلاة والسلام على صاحب المقام المحمود لابن حجر الهيتمي

٥- بهجة المحافل وبغية الأماثل في تلخيص السير والمعجزات والشمائل

٦- المنح المكية شرح الهمزية للهيتمي .

٧- الشفا للقاضي عياض .

٨- القاموس المحيط للفيروز آبادي .

٩- شرح دلائل الخيرات .

وهناك مراجع نقل منها ولم يذكرها كالكشاف للزمخشري ، وأحكام القران لابن العربي وغيرهم، وهناك مراجع ذكرها وهي لا تزال مخطوطة كالمنهج السوي شرح المنهل الروي لعبد الرحمن الأهدل .

## المطلب الرابع: منهج المؤلف في كتابه :

ذكر العلامّة محمد بن حسن فرح -رحمه الله- أنّه اعتمد في شرحه وتعليقاته على هذه المنظومة على المراجع المذكورة سابقاً، وأنّه يجمع ما حصل عليه من فرائد و شرائد ويضعها في شرحه؛ حيث قال : ( فطفقت أُعلق عليها ما ظفرتُ بهِ من الفرائد في كتب السادة الكرام ك(نخبة الفكر وشرحها)و...، ثم ذكر المراجع التي اعتمد عليها إلى أن قال :

وغيرها من الكتب المحتاج إليها في حلّ ألفاظ تلك المنظومة، فجمعت من ذلك ما جاء بحمد الله وافياً بمقصودها ومرامها، كافياً لحل ما تعقد من نظامها ) من خلال هذه العبارة اتضحت المعالم الأساسية لمنهج المؤلف –رحمه الله – في شرحه، ويمكن أن نجمل منهج المؤلف بالآتي :

١- سار المؤلف- رحمه الله- على طريقة الفقهاء الشافعية في شرحه؛ من حيث التوسع في المقدمات في ذكر مباحث البسملة والحمد لله والصلاة على النبي -صلى الله عليه وسلم- والإسهاب فيه،ا وذكر الخلاف والراجح .

٢- ضبط كلمات النظم غالباً مع ترجيح اللفظ الصحيح .

٣- شرح الكلمات الغامضة في النظم .

٤- يذكر المؤلف - رحمه الله- المباحث اللغوية والنحوية والبلاغية في الأبيات مع التوسع أحياناً .

٥- يذكر أحياناً مباحث أصولية إذا أحتاج الأمر، كما في مبحث العدالة

٦- بذل الجهد في جمع ما يراه مفيداً ومناسباً من كتب أهل العلم، من المراجع التي حددها ومن غيرها ثم يعيد ترتيبه وتنسيقه.

٧- قد يذكر أحيانا بعض المباحث الفقهية كما في مبحث الجهر بالبسملة وغيرها.

٨- سلك المؤلف منهجاً واحداً من أول الكتاب إلى آخره في النقولات، فهو غالبا بعد ذكر المباحث اللغوية يبدأ الشرح بالنقل من كتب أهل العلم .

٩- توسع المؤلف – رحمه الله- في شرحه للمنظومة حيث إنه ذكر غالب أقسام الحديث.

١٠- يذكر المؤلف رحمه الله أمثلة كثيرة غالبا لكل قسم من أقسام الحديث

١١- مشى المؤلف – رحمه الله- على طريق المؤلفين القدماء؛ حيث ينقلون عن غيرهم من غير عزو، فهو قد يذكر مبحثاً كاملاً من أحد المراجع بالنص من غير عزو إلى القائل كما في مبحث الحديث المبهم .

# المبحث الثاني :

## أسباب تأليف العلامة محمد بن حسن بن فرج للكتاب .

**سبب التأليف :**

ذكر المؤلف – رحمه الله تعالى– كعادة المؤلفين سبب تأليفه لشرحه الموسوم :

( المواهب السنية والموارد الهنية شرح المنظومة البيقونية )، وأنّ هناك ثلاثة أسباب دعته لتأليفه وهي :

١– مكانة هذه المنظومة وما احتوت عليه من الفوائد والفرائد– بالرغم من صغر حجمها وقلة لفظها – هو ما دعاه لتأليفها.

٢– أنه لم يجد في بلدته– بيت الفقيه– شرحاً قليلا ولا كثيراً؛ فقام بشرحها تسهيلاً لطلاب العلم .

٣– أنه سأله بعض السادة وطلبة العلم و الراغبين في تحصيل العلوم أن يشرحها لهم ويبين مكنونها حتى تتم لهم الفائدة، فاستجاب لرغبتهم؛ طالباً الأجر والتوفيق من الله .

# الفصل الثالث : التحقيق، وفيه مبحثان :

## المبحث الأول :

## دراسة النسخة الخطية التي وقفت عليها.

## المبحث الثاني :

## التحقيق : وفيه: بيان عملي في تحقيق المخطوط .

# المبحث الأول :

## دراسة النسخة الخطية

هذه المخطوطة التي بين يدي **الموسومة بـ( المواهب السنية والموارد الهنية شرح المنظومة البيقونية )** حصلت عليها من مدينة – بيت الفقيه– بواسطة القاضي الفاضل/ ياسر الشُحيري جزاه الله خيراً، ورفع قدره .

وهذه النسخة مصورة من الأصل، وهي النسخة الوحيدة، ولم أجد غيرها، وقد بحثت عن نسخ أخرى فلم أجد، وسألت في بيت الفقيه فأخبرني من له اطلاع بالمخطوطات أنها النسخة الوحيدة الفريدة .

وهي مخطوطة واضحة المعالم، جميلة الخط ، قليلة الأخطاء والتحريفات، وفيها طمسُ بعض الكلمات في موضع واحد فقط في آخرها .

وبما أنها نسخة واحدة فقط فقد كانت مهمة تحقيقها صعبة، خاصة عند استشكال مفردة أو لفظة أو رواية، ولكن لما كان المؤلف ينقل عن كتب أخرى كنت أعود إليها فأجدها متوافقة مع المخطوط غالباً؛ فيكون بمثابة نسخ أخرى فتعضد النسخة الموجودة معي .

**من مميزات المخطوطة :** يغلب الظن أنها كتبت في حياة المؤلف – رحمه الله – ويظهر ذلك حيث أرخّ النّساخ وقت الانتهاء من النَّسخ بتاريخ ١٣٠٧هـ ، وهو بعد وفاة المؤلف بسنة واحدة ، وقد كتبها طلابه كما يبدو .

**أما وصفها فهو كالتالي :**

١- عنوان المخطوطة: المواهب السنية والموارد الهنية شرح المنظومة البيقونية

٢- الناسخ : بخط ناصر إسماعيل بن علي الشرعبي، وبرسم العلامة الفقيه محمد أحمد حكمي.

٣- تاريخ النسخ : ١٣٠٧هـ

٤- عدد الأوراق : ٥٣ ورقة في كل ورقة صفحتان، في كل صفحة (٢١) سطراً، في كل سطر من (١٠) إلى (١١) كلمة .

٥- نوع الخط: خط النسخ

٦- النسخة واضحة جدا حسنة الخط ، قليلة الأخطاء، فيها طمس يسير في آخرها طمسُ ما يقارب ٦ كلمات فقط .

- **أول المخطوطة :** (حمداً لك اللّهمَّ على نعمٍ متصلةٍ مسلسة، وشكراً لك على إرسال قِسَمٍ غير مقطوعةٍ ولا معضَلة،وإقراراً لك بأدراج ألطافٍ مجملةٍ ومفصلة،واعترافاً بأسانيد مواهبك التي لم يدخلها انقطاع ولا علةٌ مبطله) .
- **وآخرها** : ( ختم الله تعالى لنا بالسعادة، وتكفل لنا بالزيادة، وجعل أعمالنا مبرورة، وسعايتنا في هذه الأمور مشكورة، وتقبل منا ذلك، وكافأنا بالحسنى عما هنالك، فله الحمدُ على ما أَلْهَم وعلّم، وصلى اللهُ على سيدنا ومولانا محمّد، وعلى آله وأصحابه وأزواجهِ وذريته وأهل بيته، وعلينا معهم وبارك وسلم ).

## المبحث الثاني : التحقيق :

## وفيه بيان عملي في تحقيق المخطوط .

**منهجي في تحقيق المخطوط :**

١- قرأتُ المخطوط قراءةً متأنية بعد كتابته، تفادياً للأخطاء .

٢- نسخ المخطوط وكتابته وفق قواعد الإملاء الحديث، وتصحيح الأخطاء الإملائية في صلب الكتاب، من غير إشارة إلى الفروق في الهامش .

٣- إدخال علامات الترقيم، وتفصيل فقرات الكتاب، والعناية ببدء كل موضوع أو مسألة في سطر جديد .

٤- فصلت النّظم عن الشرح، وجعلت في بداية كل قسم البيت المناسب له .

٥- تفصيل الكتاب إلى وحدات موضوعية، بدءاً بالمقدمة، ثم جعل كل قسم من أقسام الحديث بباب منفصل، مع وضع عنوان دالٍّ على كل نوع من أنواع الحديث، وكل هذه العناوين زيادة منا للإيضاح، ثم خاتمة .

٦- تم ضبط الكلمات المشكلة والغريبة غالباً، وردّ ذلك إلى المصادر اللغوية التي اعتمدتها.

٧- توثيق جميع النصوص المنقولة التي ذكرها المؤلف- رحمه الله- بالرجوع إلى مصادرها على حسب المراجع إن كانت موجودة، أما إذا كانت مخطوطة ولم أعثر عليها نبهت على ذلك ، وسواء أذكرها المؤلف أم لم يذكرها .

٨- عزوتُ الآيات القرآنية إلى مواضعها في المصحف الشريف، مع ذكر رقم الآية والسورة.

٩- خرجت الأحاديث النبوية من مضانها، فإن كان في الصحيحين اكتفيت بالعزو إليهما، أو في أحدهما اكتفيت بالعزو إليه، فإن لم يكن في الصحيحين اقتصرت على الكتب الأربعة، بذكر الجزء والصفحة ورقم الحديث ، فإن لم يكن في الكتب الأربعة فيتم إخراجه من كتب الحديث المشهورة .

١٠- تم تخريج الشواهد الشعرية، بعزوها إلى دوواين صاحبها على حسب المراجع الموجودة، فإن لم يكن ففي كتب الأدب المعتمدة.

١١- ترجمت للأعلام الوارد ذكرهم في الكتاب، خاصة المغمورين منهم .

١٢- عرّفت بالأماكن والأزمنة والوقائع الغامضة .

١٣- أعلق على النّص إذا احتاج الأمر إلى ذلك من غير تطويل .

١٤- ذيلت الكتاب بفرس لقائمة المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها، ولم أذكر إلا المصدر الذي نقلت منه فقط، ورتبتها حسب الترتيب الألفبائي.

١٥- وأخيراً وضعت فهرساً للكتاب مع مقدمته وخاتمته.

هذا وأسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

□

## صور من المخطوط

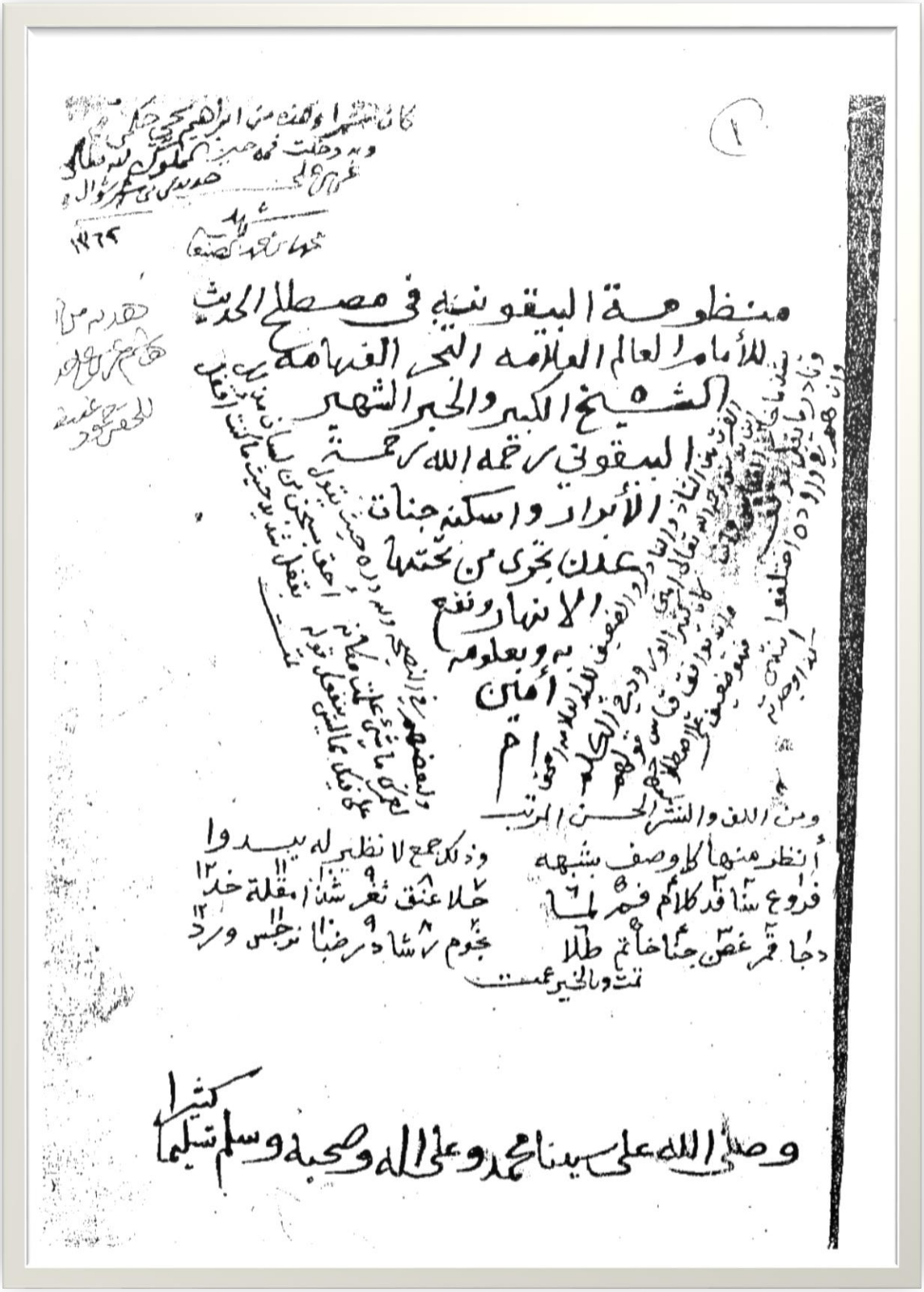
منظومة البيقونية في مصطلح الحديث
للإمام العالم العلامة البحر الفهامة
الشيخ الكبير والحبر الشهير
البيقوني رحمه الله رحمة
الأبرار وأسكنه جنات
عدن تجري من تحتها
الأنهار ونفع
به وبعلومه
آمين

## صورة غلاف المخطوط

الصفحة الأولى من المخطوطة

الصفحة الثانية من المخطوطة

الصفحة الثالثة من المخطوطة

الصفحة الأخيرة من المخطوطة

# منظومة البيقونية

١ أبـــدأُ بالحمـــدِ مُصَـــلِّياً عـــلى مُحَمَّـــدٍ خَـــيْرِ نَبِـــيٍّ أُرْسِـــلاَ
٢ وذِي مِـــنَ أقسَـــام الحـــديث عـــدَّة وكُـــلُّ واحـــدٍ أتـــى وحـــدَّه
٣ أوَّلُهـــا (الصـــحيحُ) وهـــوَ مـــا اتَّصَـــل إســـنادُهُ ولَمْ يُشَـــذّ أو يُعَـــلّ
٤ يَرْويـــهِ عَـــدْلٌ ضَـــابِطٌ عَـــنْ مِثْلِـــه مُعْتَمَـــدٌ في ضَـــبْطِهِ ونَقْلـــهِ
٥ وَ(الحَسَـــنُ) المَعْـــرُوفُ طُرْقـــاً وغَـــدَتْ رِجَالُـــهُ لا كالصّـــحيح اشْـــتَهَرَتْ
٦ وَكُـــلُّ مَـــا عَـــنْ رُتْبَـــةِ الحُسْـــنِ قَصـــرْ فَهْـــوَ الضَّـــعِيفُ وَهْـــوَ أَقْسَـــاماً كَثُـــرْ
٧ وَمَـــا أُضِـــيفَ لَلنَّبِـــي المَرْفُـــوعُ وَمَـــا لِتَابِـــع هُـــوَ المَقْطُـــوعُ
٨ وَالمُسْـــنَدُ المتَّصِـــلُ الإسْـــنَاد مِـــنْ رَاوِيـــهِ حَتَّـــى المُصْـــطَفَى وَلَمْ يَبِـــنْ
٩ وَمَـــا بِسَمْـــع كُـــلِّ رَاوٍ يَتَّصِـــل إسْنَـــادُهُ لِلْمُصْطَـــفَى فَالمُتَّصِـــل
١٠ مُسَلْسَـــلٌ قُـــلْ مَـــا عَـــلَى وَصْـــفٍ أَتَـــى مِثْـــلُ أَمَـــا وَاللـــهِ أَنْبَانِـــي الْفَتَـــى
١١ كَـــذَاكَ قَـــدْ حَدَّثَنِيـــهِ قَائمـــا أَوْ بَعْـــدَ أَنْ حَدَّثَنِـــي تَبَسَّمـــا
١٢ عَزِيـــزُ مَـــرْوِي اثْنَـــيْنِ أوْ ثَلاَثَـــهْ مَشْـــهُورُ مَـــرْوِي فـــوْقَ مَـــا ثَلاَثَـــهْ
١٣ مُعَـــنْعَنٌ كَعَـــنْ سَـــعِيدٍ عَـــنْ كَـــرَمْ وَمُـــبْهَمٌ مَـــا فِيـــهِ رَاوٍ لَـــمْ يُسَـــمْ
١٤ وَكُـــلُّ مَـــا قَلَّـــتْ رِجَالُـــهُ عَـــلاَ وَضِـــدُّهُ ذَاكَ الَّـــذِي قَـــدْ نَـــزَلاَ
١٥ وَمَـــا أَضَفْتَـــهُ إِلَى الأَصْحَـــابِ مِـــنْ قَـــوْلٍ وَفِعْـــلٍ فَهْوَمَوْقُـــوفٌ زُكِـــنْ
١٦ وَمُرْسَـــلٌ مِنْـــهُ الصِّحَابِـــيُّ سَقَـــطْ وَقُـــلْ غَرِيـــبٌ مَـــا رَوَى رَاوٍ فَقَـــطْ
١٧ وَكُـــلُّ مَـــا لَمْ يَتَّصِـــلْ بِحَـــالِ إسْنَـــادُهُ مُنْقَطِـــعُ الأَوْصَـــالِ
١٨ والمُعْضَـــل الســـاقِط مِـــنه اثنـــانِ ومـــا أتـــى مُدلســـاً نوعـــانِ
١٩ الأَوَّلُ الاسْقَـــاطُ لِلشَّـــيْخ وَأَنْ يَنْقُـــلَ عَمَّـــنْ فَوْقَـــهُ بِعَـــنْ وَأَنْ
٢٠ وَالثَّـــانِ لاَ يُسقطُـــهُ لَكِـــنْ يَصِـــفْ أَوْصَافَـــهُ بِـــمَا بِـــهِ لاَ يَنْعَـــرِفْ
٢١ وَمَـــا يُخَـــالِفْ ثِقَـــةٌ بِـــهِ المـــلاَ فَالشّـــاَذ والمَقْلُـــوبُ قِسْـــمانِ تَـــلاَ

٢٢ إِبْـــدَالُ رَاوٍ مَـــا بِـــرَاوٍ قِسْـــمُ وَقَـــلْبُ إِسْـــنَادٍ لِمَـــتْنٍ قِسْـــمُ
٢٣ وَالْفَـــرْدُ مـــا قَيَّدْتَـــهُ بِثِقَـــةِ أَوْ جَمْـــعٍ أَوْ قَصْـــرٍ عَـــلَى رِوَايَـــةِ
٢٤ وَمَـــا بِعِـــلَّةٍ غُمُـــوضٍ أَوْ خَفَـــا مُعَلَّـــلٌ عِنْدَهُـــمُ قَـــدْ عُرِفَـــا
٢٥ وَذُو اخْتِـــلافِ سَنَـــدٍ أَوْ مَتْـــنِ مُضْطَـــرِبٌ عِنْـــدَ أُهَيْـــلِ الْفَـــنِّ
٢٦ وَالْمُدْرَجَـــاتُ فِي الحَـــدِيثِ مَـــا أَتَـــتْ مِـــنْ بَعْـــضِ أَلْفَـــاظِ الـــرُّوَاةِ اتَّصَـــلَتْ
٢٧ وَمَـــا رَوَى كُـــلُّ قَرِيـــنٍ عَـــنْ أَخِـــهْ مُـــدَبَّجٌ فَأَعْرِفْـــهُ حَقّـــاً وَأَنْتَخِـــهْ
٢٨ مُتَّفِـــقٌ لَفْظـــاً وَخَطـــاً مُتَّفِـــقْ وَضِـــدُّهُ فِيمَـــا ذَكَرْنَـــا الْمُفْـــتَرِقْ
٢٩ مُؤْتَلِـــفٌ مُتَّقِـــقُ الخَـــطِّ فَقَـــطْ وَضِـــدُّهُ مُخْتَـــلِفُ فَاخْـــشَ الْغَلَـــطْ
٣٠ وَالْمُنْكَـــرُ الْفَـــرْدُ بِـــهِ رَاوٍ غَـــدَا تَعْدِيلُـــهُ لاَ يَحْمِـــلُ التَّفَـــرُّد
٣١ مَتْرُوكُـــهُ مَـــا وَاحِـــدٌ بِـــهِ انْفَـــرَدْ وَأَجْمَعُـــوا لِضَعْفِـــهِ فَهْـــوَ كَـــرَدْ
٣٢ وَالكَـــذِبُ الْمُخْتَلَـــقُ الْمَصْنُـــوعُ عَـــلَى النَّبِـــي فَذلِـــكَ الْمَوْضُـــوعُ
٣٣ وَقَـــدْ أَتَـــتْ كَالجَوْهَـــرِ الْمَكْنُـــونِ سَمَّيْتُهَـــا مَنْظُومَـــةَ الْبَيْقُـــونِي
٣٤ فَـــوْقَ الثَّلاَثِـــينَ بِأَرْبَـــعٍ أَتَـــتْ أَقْسَامُهَـــا تَمَـــتْ بِخَيْـــرٍ خُتِمَـــتْ

# مقـــدمـــة المخطوط

حمداً لك اللّٰهمَّ على نعمٍ متصلةٍ مسلسة، وشكراً لك على إرسال قِسَمٍ غير مقطوعةٍ ولا معضَلة، وإقراراً لك بأدراج ألطافٍ مجملةٍ ومفصلة، واعترافاً بأسانيد مواهبك التي لم يدخلها انقطاع ولا علةٌ مبطله[١]، وأشهد أن لا إله إلا الله الفرد الصمد الذي لا شريكَ له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله الذي انتقاه وفضله، شهادةً تبلغ قائلها ما أمَّله، وتختم له بالحسنى أجلَه، صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه المنتخبين الأكرمين الكملة.

أمَّا بعدُ ...

فإنَّ علم الحديثِ من أجلِ وأشرف، بلْ هو أجل وأشرف العلوم على الإطلاق، إذ هو أساس الدين، وعليه مدار الإسلام، ولا ينال رتبته العليا إلا من بذل نفسه وهمته، وَدَأب في تحصيله على الدوام، وقد كان السلف الصالح لا يُعوِّل على سواه إلا كلام الملك العلام ، وإلا الفقه في الدين ، كما قيل :

كـــلُ العلـــوم ســـوى القـــرآنِ زندقـــةٌ ... إلا الحـــديثَ وإلا الفقـــهَ في الديـــنِ
والعلـــم متبـــعٌ مـــا قـــال: حدثـــنا ... ومـا سـوى ذلـك وسـواسُ الشـياطينِ[٢]

---

(١) هذا الأسلوب يسمى ببراعة الاستهلال، وقد عرفها الجرجاني بقوله : (براعة الاستهلال هي : أن يشير المصنف في ابتداء تأليفه قبل الشروع في المسائل بعبارة تدل على المرتب عليه إجمالاً، وهي كون ابتداء الكلام مناسباً للمقصود ،وهي تقع في ديباجات الكتب كثيرا). التعريفات - (١ / ٦٣)ط .دار الكتاب العربي

(٢) البيت للشافعي - رحمه الله تعالى - ولكن وجدتُ في ديوانه : في طبعة دار آية ومحبة، وطبعة دار الكتاب العربي لفظ :(مشغلة )مكان زندقة وهي الأنسب معنىً، ومكان (العلم متبع) : العلم ما كان فيه قال: حدثنا . انظر (ديوان الشافعي) ص(١٤٥).ط دار الكتاب العربي.

ومن اعتنى بالحديث أخذ بالحظ الوافر من الفقه وغيره من العلوم العقلية و النقلية، ولم يزل في سداد في أمر دينه ودنياه، ومن أعرض عنه واتَّبع هواه، لم يزل في ضلالةٍ بعيدة ،ولم يبرح في غيِّه وغواه، وكم من لبيب أخطأ طريق الهدى؛ لعدم تضلعه في علوم الحديث!

كما قيل :

و لربما غلط الفتى سُبلَ الهدى والشمسُ واضحةٌ لها أنوارُ[١]

ولم تزل فحول الرجال يتفاخرون بهذا العلم ويمدحونه وأهله، ومن أحسن ما قيل فيه لأبي الحسن المقرئ- رحمه الله تعالى-ونفع به وبعلومه آمين :

أفِقْ واطلبْ لنفسك مستواها ودعْ عُصَباً قد اتَّبعتْ هواها
وسنةَ أحمدَ المختارِ فالْزمْ وعظِّمْها وعظِّمْ من رواها
وإنْ رُغمتْ أنوفٌ من أناسٍ فقلْ يا ربِّ لا ترغمْ سواها[٢]

هذا، ومن أجل ما صُنف في هذا الفن وأخطر ما أُلف فيه: منظومةُ العلامة الأجلِّ البيقونيّ- رحمة الله عليه: فإنها- مع قلة لفظها وصغر حجمها- محتويةٌ على فنونٍ عديدة، وفوائدَ حميدة لم يحتوِ مثلها على مثل ما جاءت به من الفنون، ولم يأتِ بما تقربه العيون.

ولم نجدْ لها في بلدنا: بيتَ الفقيهِ[٣] المحمية -أعاذها الله من كل بلية- شرحاً قليلاً ولا كثيراً.

---

(١) انظر الأربعين الطائية ص (١١٥)ط دار البشائر الإسلامية

(٢) البيت لأبي الحسن المقرئ انظر كتاب :(مشيخة المراغي) ص١٣٦ط.دار(يا باغي الخير أقبل)، وأثبتها بالسند مجدُ الدين الطائي - صاحب كتاب الأربعين الطائية- ولكن نسبها لأبي الحسن المغربي لا المقرئ، انظر الأربعين الطائية ص(١٣٤) .ط دار البشائر الإسلامية

(٣) بيت الفقيه : بلدة عامرة مشهورة في تهامة جنوب شرق الحُديدة، تعرف ببيت الفقيه ابن عجلان؛ نسبة إلى الفقيه: عمر بن محمد بن حامد بن عُجيل، وهي اليوم مركز ناحية بيت الفقيه من أعمال الحُديدة، وقد ازدهرت بالعلم والعلماء، وكانت مقصودة لطلب العلم من جهات كثيرة من اليمن، وظلت هكذا من المئة السابعة للهجرة حتى عصرنا. انظر (معجم = =البلدان و القبائل اليمنية)،(١٢٢١/٢). ط.دار الكلمة للطباعة والنشر والتوزيع، وانظر (هجر العلم ومعاقله)،(٢٢١/١).

وعند ذلك سألني بعض السادة[١] الراغبين في تحصيل الفنون- من غير نظرٍ إلى زيدٍ ولا إلى عمرو- أن أشرحها[٢]، وغرضه تحصيل الفائدة- فإنها إذا حُصِّلتْ أعظم عائدة- فاعتذرت إليه و مَطلتْه مدةً من الزمان، ولم يرضَ مني إلا بما لا بدَّ منه، مما في وُسْعي وقدرتي، بحسب ما أقدرني عليه الواحد الديان، ولم تسعني مخالفته؛ لما في ذلك من منع العلم أهلَه المتوعد عليه بالعقاب الشديد[٣]،وحسبنا الله ونعم الوكيل من كل وعيد.

وكنت عن أهل هذا الفن بالمكان البعيد، وحق مثلي أن يُضْرَبَ على فيهِ بقُفْلِ السكوت، ويحبس لسانه ويَسجنَ نفسه بين عَتبات البيوت، فقد تحاشى عن الدخول في هذا الشأن من هو أحق مني بالدخول فيه، ورضي بالدون وإمساك فيه[٤].

ولكن حملتني على ما هنا رغبةٌ في التشبه بأهل الفلاح، والتزيي بزيّ الكرام، والطمعُ في دعوة أخٍ صالح، فطفقت أُعلق عليها ما ظفرتُ بهِ من الفرائد في كتب السادة الكرام[٥]:

---

(١) (التحقيق أن أصل معنى السيد : من يسود قومه ويكون له أتباع، ثم أطلق على كل فائق في دين أو دنيا، ويجوز أن يراد به الفائق في الدين). انظر (روح المعاني في تفسير القران العظيم والسبع المثاني )،(٢ /١٤٢) ط. دار الكتب العلمية – بيروت.

(٢) يذكر هنا المؤلف – رحمه الله تعالى- كعادة المؤلفين سببَ تأليفه هذا الشرح على المنظومة، وهو أنه لم يجد لها شرحاً في بلدته بيت الفقيه، و طلب منه بعض من لهم قدر عنده أن يشرحها لهم؛ فاستجاب لأجل ذلك.

(٣) يريد حديث عبد الله بن عمرو بن العاص : أن رسول الله – صلى الله عليه و سلم- قال : «من كتم علماً ألجمه اللهُ يوم القيامة بلجام من نار ». رواه وابن حبان في صحيحه انظر(١ / ٢٩٧)ط.دار الرسالة ، والحاكم في مستدركه ،وصححه ووافقه الذهبي ،واللفظ له انظر (١ / ١٨٢)ط.دار الكتب العلمية

(٤) هذا من تواضعه – رحمه الله- وإلا فهو علم من الأعلام ، وإمام من الأئمة .

(٥) هذه بعض المراجع التي اعتمد عليها في شرحه، وإلا فهناك مراجع أخرى نقل منها كثيراً: كشرح الدلائل للفاسي، و شرح عماد الرضا للمناوي، وتحفة المحتاج لابن حجر الهيتمي، فإنه في المقدمة نقل منها كثيراً واعتمد عليها وعلى غيرها من الكتب.

ك(نخبة الفكر وشرحها) لشيخ الإسلام الحافظ ابن حجر[١]-رحمه الله تعالى- ونفع به، و(شرح النُقاية مع متنها) للجلال السيوطي[٢]- نفع الله به-

وشرح سيدي وسندي -القطب[٣] الرباني محدث الديار اليمنية السيد البدر الهمام ولي الله تعالى بلا نزاع - سليمان بن يحيى بن عمر مقبول الأهدل[٤]- نفع الله به وبعلومه وأصوله وفروعه-على (المنظومة الشيرازية)

---

(١) الحافظ الكبير: أحمد بن على بن محمد الشهاب، العسقلانى، المعروف: بابن حجر ولد في بمصرسنة (٧٧٣هـ)، وتوفي فيها سنة(٨٥٢هـ)، من مصنفاته :(فتح الباري شرح البخاري)،انظر: البدر الطالع(ج١/ ص٨٨،٨٧).ط .دار الكتب الإسلامي، وانظر الأعلام للزركلي (١٧٨/١). وانظر معجم الؤلفين (١/ ٢١٠) ط مؤسسة الرسالة .

(٢) الإمام الكبير: عبد الرحمن بن أبى بكر بن محمد الجلال الأسيوطى الأصل الشافعي، صاحب التصانيف الشهيرة ولد سنة (٨٤٩) في القاهرة، وتوفي فيها سنة (٩١١)،من مصنفاته: الدر المنثور فى التفسير والجامع الكبير والصغير، وغيرها من المؤلفات. انظر البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع - (١ / ٣١١) ، وانظر الأعلام للزركلي - (٣ / ٣٠١).

(٣) قال صاحب لسان العرب :( قُطْبُ كل شيء مِلاكُه، وصاحبُ الجيش قُطْبُ رَحَى الحَرْب، وقُطْبُ القوم سيدُهم، وفلان قُطْبُ بني فلان أَي: سيدُهم الذي يدور عليه أَمرهم) لسان العرب (١ / ٦٨٠) ط.دار صادر.

وهناك كلام جميل لمعنى القطب ذكره ابن تيمية في مجموع فتاويه، قال ابن تيمية رحمه الله :( وأما سؤال السائل عن " القطب الغوث الفرد الجامع " . فهذا قد يقوله طوائف من الناس ويفسرونه بأمور باطلة في دين الإسلام : مثل تفسير بعضهم : أن " الغوث " هو الذي يكون مدد الخلائق بواسطته في نصرهم ورزقهم حتى يقول : إن مدد الملائكة وحيتان البحر بواسطته، فهذا من جنس قول النصارى في المسيح - عليه السلام- والغالية في علي - رضي الله عنه- وهذا كفر صريح يستتاب منه صاحبه فإن تاب وإلا قتل؛ فإنه ليس من المخلوقات لا ملك ولا بشر يكون إمداد الخلائق بواسطته) .مجموع الفتاوى (٢٧ / ٩٦)ط.دار الوفاء، وقال في موضع آخر: (وأما إن قصد القائل بقوله " القطب الغوث الفرد الجامع " أنه رجل يكون أفضل أهل زمانه، فهذا ممكن؛ لكن من الممكن أيضاً أن يكون في الزمان اثنان متساويان في الفضل وثلاثة وأربعة، ولا يجزم بألا يكون في كل زمان أفضل الناس إلا واحدا، وقد تكون جماعة بعضهم أفضل من بعض من وجه دون وجه، وتلك الوجوه إما متقاربة وإما متساوية ....الخ )،انظر : مجموع الفتاوى (٢٧ / ١٠٢).

(٤) السيد سليمان بن يحيى بن عمر الأهدل الزبيدى الشافعي : محدث الديار اليمنية من غير مدافع في وقته، رحل إليه الطلبة من سائر البلاد وتفرد بهذا الشأن، مولده ووفاته في زبيد. له العديد من الكتب في شتى الفنون، وله (وشي حبر السمر، في شئ من أحوال السفر) رحلة ذكر فيها من أخذ عنهم من العلماء، ولد سنة (١١٣٧) وتوفي سنة( ١١٩٧هـ )، الأعلام للزركلي (٣ /١٣٨)، وانظر معجم المؤلفين - (٤ / ٢٧٢) ، و انظرالبدر الطالع(١/٢٦٧).

و(جمع الجوامع)لابن السُبكي[١]،وشرحه للجلال المحلي[٢]،ومتن (اللبّ وشرحه) للقاضي زكريا[٣] و(ألفية العراقي[٤] وشرحها) للقاضي زكريا أيضا، وغير ذلك من الكتب المحتاج إليها في حلّ ألفاظ تلك المنظومة من كتب النحو وغيرها، كـ(حاشية الخضري)[٥] على ابن عقيل[٦] شرح الألفيَّة، و(شرح التلخيص)[٧].

---

(١) قاضي القضاة: أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي: ولد في القاهرة سنة(٧٢٧)، وانتقل إلى دمشق مع والده، فسكنها وتوفي بها سنة (٧٧١ هـ)،له مؤلفات عديدة منها : (طبقات الشافعية الكبرى، وجمع الجوامع ومنع الموانع الجوامع)وغيرها من الكتب، انظر الأعلام للزركلي(٤/ ٣٠)، وانظر البدر الطالع(١/ ٤١٠).

(٢) الأصولي المفسر: محمد بن أحمد بن محمد المحلي الشافعي: مولده سنة (٧٢٧) بالقاهرة، ووفاته فيها سنة (٧٧١)، من مؤلفاته(كنز الراغبين في شرح المنهاج) في فقه الشافعية و(تفسير الجلالين) و(شرح جمع الجوامع) وغير هام من المؤلفات الأعلام للزركلي – (٥ / ٣٣٣) معجم المؤلفين ، البدر الطالع(١/ ١١٥).

(٣) قاضي القضاة شيخ الإسلام : زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري الشافعي، أصولي فقيه مفسر، ولد في القاهرة بمصر سنة : (٨٢٣هـ)،وتوفي فيها سنة :(٩٢٦). وله تصانيفُ كثيرة منها: شرح (ألفية العراقي)، و(لب الأصول) وغيرها من المؤلفات. انظر الأعلام للزركلي(٣/ ٤٦).

(٤) الحافظ : زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن، ، المعروف بالعراقي: من كبار حفاظ الحديث. أصله من الكرد، ولد سنة :(٧٢٥هـ) وتوفي في مصر سنة : (٨٠٦)هـ ، من كتبه الألفية : في مصطلح الحديث، وشرحها فتح المغيث ، وغيرها من المؤلفات. انظر إنباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ – (٥ / ١٧٠)ط.دار الكتب العلمية، تذكرة الحفاظ وذيوله – (١ / ٢٤٥)ط.دار الكتب العلمية –بيروت

(٥) محمد بن مصطفى بن حسن الخضري،فقيه شافعي، عالم بالعربية. مولده ووفاته في دمياط بمصر، له مؤلفات عديدة منها : (حاشية على شرح ابن عقيل) ، وغيرها من الكتب. ولد سنة ١٢١٣هـ وتوفي ١٢٨٧هـ ا انظر لأعلام للزركلي –(٧ / ١٠١) انظر معجم المؤلفين – (١٢ / ٢٧).

(٦) بهاء الدين ابن عقيل : عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله، من أئمة النحاة، من نسل عقيل ابن أبي طالب، ولدسنة : (٦٩٤)هـ ،ووفاته في القاهرة سنة(٧٦٩)هـ ،له ( شرح ألفيه ابن مالك) في النحو وغيرها من المؤلفات: الأعلام للزركلي (٤ / ٩٦) ، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع.(١/ ٣٨٦).

(٧) شرح (تلخيص المفتاح): وهو مختصر لسعد الدين التفتازاني على تلخيص المفتاح للقزويني.

فجمعت من ذلك ما جاء بحمد الله وافياً بمقصودها ومرامها، كافياً لحل ما تعقد من نظامها، من غير تطويل ولا إخلال، ولا شقشقة[١] ولا إملال، غير أنه لا بد أن يشتمل على ركة ألفاظ العبارات؛ لقلة عرفان صانعه بأساليب تراكيب الكلام، وبُعده عن ممارسة البلغاء الأعلام، والمقصود حصول الفائدة وإن امتزجتْ بِرِكَّة المباني، وتكدّر صفوها بعَجَمة لساني، فالمقصود الأعظم ليس إلا المعاني، فإذا وجدت فالحبُ ستارُ خليلهِ ، (وعينُ الرضا عن كل عيبٍ كليلةٌ)[٢]، والمؤمن يلتمس المعاذير، ويقلب الشَيْن زينا، ودأب المحصل العثور على مقصوده دون مناقشة في شيءٍ يشين، ودون مباهاة بألفاظٍ تزين .

و الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والشكر له على كل نعمةٍ أولاها، وإرادةٍ أسداها، فهو المحمود على كل حال، والمشكور على ما أعطى، وأسأله التوفيق لما يحب ويرضى، والدخول في حزبه المفلحين، وأحبابه الفائزين، والرضا عني وعن من يحبني وأحبه من مشايخي ووالدي وأولادي وجميع المسلمين .

---

(١) أورد الزبيدي – صاحب تاج العروس من جواهر القاموس– في مادة (ش ق ق) «حديث عمر رضي الله عنه أن رجلا خطب فأكثر ، فقال عمر : إن كثيرا من الخطب من شقاشق الشيطان، أي : مما يتكلم به الشيطان = وقال الأزهري: ( شبه الذي يتفيهق في كلام ويسرده سرداً– لا يبالي ما قال من صدق أو كذب – بالشيطان وإسخاطه ربه،والعرب تقوله للخطيب الجهير الصوت ، الماهر بالكلام» إذن تطلق للمعنين حسب سياق الكلام. تاج العروس – (٢٥ / ٥٢١) ط. دار الهداية

(٢) الأبيات تنسب للشافعي في بعض نسخ الديوان، وفي بعضه غير موجودة.انظر (ديوان الشافعي) ص(١٦٥) ط.دار الكتاب العربي، ونسبها الأصفهاني في الأغاني لعبد الله بن معاوية حيث قال :(الشعر لعبد الله بن معاوية بن عبد الله الجعفري، يقوله للحسين بن عبد الله بن عبيد الله بن العباس ،قال هذا الشعر في صديق له يقال له قصي بن ذكوان وكان قد عتب عليه).انظر الأغاني (١٢/ ٢٥٠) ط دار الفكر – بيروت

ثم اعلم-أيها الناظر في هذا الشرح- أني لم أجدْ لهذا الناظمِ اسماً ولا لقباً ولا نسباً، حتى أترجم له بشيءٍ ينبغي أن يقال في حقه، وطلبت ذلك من مظانِّهِ فلم أجدْه، بل روى لي بعض السادة أنه وجد لهذه المنظومة شرحاً عظيماً في الحُديدة[1] لبعض العلماء المتقدمين، وذكر فيه الشارح أنه لم يجدْ اسمَ المؤلف لها، فمن ظفر بهذا المؤلِّف -أعني الناظم - فقد أذنت له أن يكتب اسمه ويترجم له في شرحي هذا مما يليق به، وله الأجر الجزيل، وحسبنا الله ونعم الوكيل، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

(١) بضم ففتح فسكون ، مدينة وميناء على ساحل البحر الأحمر، تبعد عن صنعاء غرباً مسافة ٢٥٠كيلاً ، وهي من أكبر مدن وموانئ تهامة ، وأشهر موانئ اليمن على البحر الأحمر. انظر (معجم البلدان والقبائل اليمنية) (١/٣٤٦).

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الناظم –رحمه الله تعالى– ونفع به : «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» بدأ الناظم – رحمه الله تعالى– كتابه بالبسملة؛ اقتداءً بالكتاب العزيز أي : في اللوح المحفوظ ، أو بعد جمعه وترتيبه، فلا يَرِدُ أنها ليست أولَ ما نزل على التحقيق – وإن قيل به .

وعملاً بقوله – صلى الله عليه وسلم – : « كلُ أمرٍ ذي بالٍ »– يهتم به شرعاً بتأليفٍ وأكلٍ وشربٍ وفتحٍ وغلقٍ وركوبٍ وغيرها –«لا يبدأ فيه بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فهو (أبتر) أو (أقطع) أو (أجذم)، روايات .[١]

والمعنى: ناقص قليل البركة، فهو من باب التشبيه البليغ، أو من باب الاستعارة التصريحية[٢] على ما اختاره سعد الدين[٣]، والتشبيه لأمر كلي والمذكور فرد منه فلا جمع.

قال في النور الساري[٤]: (والتحقيق أنها باللفظ العربي بهذا التركيب من خصوصيات هذه الأمة، وحينئذ لا يَرِدُ ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾[٥]، في كتاب بلقيس، وقوله –صلى الله عليه وسلم– :«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فاتحة كل كتاب »[٦]؛ لأن ذلك

---

(١) سيأتي تخريج الحديث مع جميع الروايات ص.

(٢) انظر شرح التلخيص لسعد الدين التفتازاني :(٥/١) ط.دار الكتب العلمية.

(٣) هو سعد الدين : مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازانى،: من أئمة العربية والبيان والمنطق، ولد بتفتازان (من بلاد خراسان) سنة:(٧١٢هـ)، وأقام بسرخس، وأبعده تيمورلنك إلى سمرقند، فتوفى فيها سنة :(٧٩٣هـ)، ودفن في سرخس، من مؤلفاته : تهذيب المنطق المختصر، اختصر به شرح تلخيص المفتاح الأعلام للزركلي (١٧٨/٧) ، البد الطالع بمحاسن القرن التاسع (٣٠٣/٢).

(٤) كتاب (النور الساري) بحثت عنه فلم أجده، ولم أجد كتاب بهذا الاسم إلا كتاباً مخطوطاً، وهو شرح لمختصر البخاري للمنذري، ولكني لم أجد النقولات التي ذكرها المؤلف فيه؛ فدل على أنه كتاب آخر.

(٥) سورة النمل (٣٠).

(٦) أخرجه الخطيب البغدادي في (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع) برقم (٥٤٧)، (٤٠٧/١)ط.مؤسسة الرسالة،وقد حكم عليه بالإعضال السيوطي، انظر (فيض القدير شرح الجامع الصغير)للمناوي، (٣ / ٢٤٩)ط. دار الكتب العلمية.

باعتبار أصل المعنى، لا باعتبار هذا التركيب العربي، بل حكاية معناها فقط على لسان سليمان وغيره من الرسل.

والباء متعلقة بمحذوف، الأولى أن يقدر فعلاً-لأنه الأصل- مؤخراً للاهتمام والحصر خاصاً؛ لأنه الذي يضمر في النفس، فيقدرها هنا: أؤلف ؛لأن ما بعد البسملة تأليف، فيكون المقدر من جنسه.

ولا يرد على تقدير المتعلق مؤخراً قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾[١]؛لأن الجار والمجرور فيه متعلق ب «اقرأ » الثاني؛ بناءً على الأصح أن البسملة آيةٌ من كل سورة، أو لأن القراءة لما كانت أهم؛ لكونها أولَ سورةٍ نزلت على الأصح، قدم فعل الأمر لهذا الغرض[٢].

ثم هذا المتعلق للبسملة كسائر محذوفات القرآن، ليست من القرآن؛ لأن ألفاظها ليست منزلة، ولا متعبداً بتلاوتها، و لا معجزةً كما هو شأن القرآن، مع أن معناه يتوقف عليها، فيلزم احتياجه إلى كلام البشر وهو نقص .

والجواب كما في الخضري والنور الساري: « أنَّ معناها مما يدل عليه لفظ الكتاب التزاماً ؛ للزومها في متعارف اللسان، فهي من المعاني القرآنية المرادة له تعالى، وتوقف أصل المعنى عليها لا يوجب نقصاً؛ لأنه من الإجمال، وهو من الكمال حيث قصد، وأما ألفاظها فليست قرآناً؛ لأنها معدومة؛ لاقتضاء البلاغة حذفها، ومنها ما لا يتلفظ به أصلاً كالضمائر المستترة»[٣]،وبالجملة فالمتعلقات مرادةٌ له – تعالى- ليست من كلامه .

---

(١) سورة العلق (١).

(٢) انظر شرح عماد الرضا للمناوي (١/٣٦)ط.الدار السعودية للنشر والتوزيع.

(٣) حاشية الخضري (١/٤) ط.دار الفكر

والباء أصليةٌ على المشهور، ومعناها إما الاستعانة؛ لأن الفعل لمَّا لم يعتدَّ به شرعاً ما لم يصدر بالله – تعالى – نزَّل اسمه منزلةَ الآلة التي يتوقف رجوع الفعل عليها وينعدم بانعدامها، وإما المصاحبة على وجه التبرك[١].

و استؤنس له بحديث:« بسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء »[٢]، فإن لفظه مع ظاهره في إرادة المصاحبة من الباء، وليس المراد أن المصاحبة معناها: التبرك؛ لوضوح بطلانه، إذ لا تبرك في نحو:(رجع بخفي حنين)[٣]، مما مثلوها به، بل هي لمجرد الملابسة، إلا أنها بمعونة المقام تحمل على الملابسة التبركية، فتقديرهم أبدأ متبركاً ليس بياناً لمتعلق الباء، بل تصويرٌ للمعنى، وبيانٌ لصفة تلك الملابسة، فإن لها أحوالاً شتى .

قال الخضري: ( فإن قلت: التبرك في بسملة الأكل ونحوه عائد للفعل المشروع فيه، حتى إذا لم يبدأ بها كان ناقصاً وقليل البركة، هذا غير ممكن في بسملة القرآن !

أُجيب: بأن المراد بها دفع الوسوسة عن القارئ ، مع إجزال ثوابه .

وقيل: الباء زائدة، فعليه يكون اسماً مرفوعاً بالابتداء تقديراً لا محلاً؛ لأن الإعرابَ المحلي للمبنيات، ولا ضرر في اجتماع إعرابَيْن على الكلمة؛ لاختلافهما باللفظ والتقدير، والخبر المحذوف اسم أو فعل، أي : أسمي الله مبدوءا به، أو أبدأ به، ومن الغريب كونها للقسم، فتحتاج إلى تقدير مقسمٍ عليه )[٤].

---

(١) انظر شرح عماد الرضا للمناوي (١/٣٦).

(٢) أخرجه ابن حبان برقم(٨٤٩)، محمدبن حبان البستي، ت : ٣٥٤هـ، ط.بيت الأفكار الدولية، ، ورواه أبو داود (٤ / ٤٨٤) برقم(٥٠٨٨)، ورواه ابن ماجة (٥ / ٣٥)، برقم(٣٨٦٩) سنن ابن ماجة، ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني(ت : ٢٧٣هـ).مكتبة المعارف للنشر والتوزيع. ورواه الترمذي (٥ / ٤٦٥) برقم(٣٥١٦) وقال عنه : حديث حسن صحيح غريب .

(٣) يضرب عند عدم تحقيق المراد ،والرجوع بالخيبة،مجمع الأمثال(١ / ٢٩٦)ط.دار المعرفة بيروت.

(٤) حاشية الخضري (١/٤) ط. دار الفكر.

والاسم أحد الأسماء التي حُذِفَ عجُزُها؛ لكثرة الاستعمال، وسكن أولها وأدخل عليه همزة الوصل؛ جبراً لما حذف، وتوصل المنطق بالساكن فوزن افع .

وقيل: المحذوف عينه، فوزنا فل، فهو من السيما، و قيل : فاؤه، فوزن اعل ، وهو مشتق من السمو وهو العلو[١]، وطُوِلتْ الباء؛ لتكون عوضاً عن الهمزة، وكُسِرَتْ على خلاف القياس؛ للزومها للجر.[٢]

قال في التحفة: ( وهو إن أريد به اللفظ غير المسمى إجماعاً أو الذات عينه كما لو أطلق؛ لأنَّ من قواعدهم أنَّ كل حكم ورد على اسمٍ فهو على مدلوله أو الصفة، كان تارة غيراً كالخالق، وتارة عيناً كالله، وتارة لا ولا كالعالم )[٣].

ولم يقل: بالله؛ حذراً من إيهام القسم، وليعم جميع أسمائه – تعالى – .

وفي الخضري :( إن أريد بالجلالة مدلولها؛ فإضافة اسم إليها حقيقة لامية للاستغراق إن أريد كل اسم من أسمائه تعالى، أو للجنس إن أريد جنس أسمائه – تعالى – أي : الجنس في ضمن بعض الأفراد، لا من حيث هو؛ إذ لا يمكن النطق به حتى يقع ابتداءً، أو للعهد إن أريد اسمٌ مخصوص)[٤] .

وإن أريد من الجلالة لفظها فالإضافة للبيان، ووصفها حينئذ بالرحمن الرحيم، إما من قبيل الاستخدام، بأن يرجع الضمير المستتر فيهما لها بمعنى الذات، أو مجاز عقلي من إسناد ما للمدلول للدال، وإنما لم يقل حينئذٍ بالله؛ مبالغةً في التعظيم والأدب، كقولهم: سلامٌ على مجلسك العالي، أو حضرتك الشريفة، أي عليك .

---

(١) انظر ( الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية)،(٦ / ٢٣٨٣)ط. دار العلم للملايين .

(٢) انظر شرح عماد الرضا للمناوي (١/٣٧).

(٣) تحفة المحتاج (١/٦،٥) ط.دار صادر

(٤) حاشية الخضري (١/٥).

«الله » علم على الذات المقدسة الواجب الوجود المستحق لجميع الكمالات لذاته.

ولم يسم به غيره – تعالى – ولو تعنتاً في الكفر، بخلاف الرحمن على نزاع فيه .

وأصله(أله) حذفت همزته وعوض عنها (أل)، وهو في أصله اسم جنس لكل معبود، ثم استعمل في المعبود بحق فقط، فوصف ولم يوصف به، وعليه فمفهوم الجلالة كلي، وبالنظر إليه جزئي [١].

ومن ثم كان من الأعلام الخاصة: من حيث أنه لم يسمَّ به غيره- تعالى- ومن الغالبة[٢]: من حيث أنَّ الإله بالنظر لاستعماله في المعبود بحق، وكانت كلمة لا إله إلا الله كلمة توحيد، أي: لا معبود بحق إلا ذلك الحق، وهو عربي ووروده في غير العربية من باب توافق اللغات[٣].

قال في التحفة: ( وهو مشتق عند الأكثرين، وقول ابن حيان في نهره[٤] ليس مشتقاً عند الأكثر من العلماء ومن النحاة).[٥]

وفي شرح عماد الرضا للمناوي: ( أنه ليس مشتقاً عند أكثر المحققين، وهو أعرف المعارف وإن كان علماً).[٦]

وفي حاشية المنهل الروي المسماة بالمنهج السوي للسيد العلامة -قطب دائرة الدين- عبد الرحمن بن سليمان الأهدل- نفع الله به وبعلومه- ما لفظه :(فقد حكي عن سيبويه رؤيَا في

---

(١) انظر شرح عماد الرضا للمناوي (١/٣٧).

(٢) أي: من الأعلام الغالبة.

(٣) انظر تحفة المحتاج (١/٨،٧،٦) .

(٤) انظر (النهر الماد من البحر المحيط) لأبي حيان (١/١٠)ط.مؤسسة الكتب الثقافية- دار الجنان.

(٥) تحفة المحتاج (١/٨) ط.دار صادر

(٦) انظر شرح عماد الرضا للمناوي (١/٣٧).

المنام فقيل له : ما فعل الله بك؟ فقال : خيراً كثيراً؛ بجعلي اسمه أعرف المعارف)[١]، وهو الاسم الأعظم عند الأكثر، وعدم الاستجابة لكثير؛ لعدم استجماع شروط الدعاء[٢].

قال المناوي عبد الرؤوف – رحمه الله تعالى –:

(إذ له نحو أربعين شرطاً، بينتها في شرح منظومة ابن العماد في آداب الأكل).[٣]

«الرحمن» صفة في الأصل، بمعنى كثير الرحمة جداً، ثم غلِّب على البالغ في الرحمة والإنعام، بحيث لم يسمَّ به غيره تعالى .

و أما قول بني حنيفة – في مسيلمة الكذاب[٤] : رحمان اليمامة قول شاعرهم فيه :

سموتَ بالمجدِ يا ابنَ الأكرمين أباً
فأنت غيث الورى لازلتْ رحماناً

– فمن تعنتهم بالكفر، قاله الزمخشري[٥] واعترض.[٦]

أو أنه استعمال غير صحيح دعاهم إليه لجاجهم في الكفر، وفيه ما في الأول من الاعتراض؛ لأنَّ حاصله يرجع إليه، أو هو شاذ لا اعتداد به، أو معتد به والخاص بالله – تعالى – المعرف باللام، واعتراض بقول سهيل بن عمر –في قصة الحديبية : (لا نعرف الرحمن إلا

---

(١) لازال مخطوطاً بحثت عنه فلم أجده .

(٢) انظر شرح عماد الرضا للمناوي (١/٣٧) .

(٣) المرجع السابق .

(٤) مسيلمة بن ثمامة بن الحنفي الوائلي : متنبئ كذاب من المعمرين، وفى الأمثال : (أكذب من مسيلمة)، ولد ونشأ باليمامة بوادي حنيفة، في نجد، وتلقب في الجاهلية بالرحمن. وعرف برحمان اليمامة، الأعلام للزركلي (٧/٢٢٦).

(٥) جار الله، أبو القاسم : محمود بن عمر بن محمد الزمخشري: من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والآداب. ولد في زمخشر (من قرى خوارزم) وسافر إلى مكة فجاور بها زمنا؛ فلقب بجار الله. وتنقل في البلدان، ثم عاد إلى الجرجانية (من قرى خوارزم) فتوفى فيها، من مؤلفاته: الكشاف،والفائق في غريب القرآن وغيرهما، انظر: المستفاد من ذيل تاريخ بغداد (١ / ١٧٢)ط.دار الكتب العلمية، الوفيات (١ / ٢٧٨)ط.دار الإقامة الجديدة.

(٦) انظر شرح عماد الرضا للمناوي (١/٣٧).

صاحب اليمامة )[١]، وأجابه ابن مالك [٢]وولده البدر[٣]أنه أريد برحمانا ذو رحمة[٤]، وغلبة علميته لا يمنع اعتبار وصفيته، فيجوز كونه نعتاً باعتبارها، ومجيئه غير تابع للعلم بحذف موصوفه وهو عرب، ونفور العرب منه؛ لتوهمهم التعدد.

وفي التحفة « ويجوز صرفه وعدمه؛ لتعارض سببيها » .[٥]

«والرحيم » ذو الرحمة الكثيرة، فالرحمن أبلغ منه بشهادة الاستعمال، ولقولهم رحمن الدنيا والآخرة، والقياس؛ لأنَّ زيادة البناء في الصفات الغير الجبلية المتحدة نوعاً واشتقاقاً تدل على زيادة المعنى، فلا نقض بحذر وحاذر[٦] ، وما قيل: إنه أبلغ من الرحمن؛ لأنه من الأمور الغريزية، كشريف، وفعلان من الأمور العارضة كسكران فممنوعٌ، كما قاله سعد الدين؛ لأن ذلك إنما يكون إذا كان من باب فَعُل بالضم، لا من صيغة فَعيل؛ لجواز كونه من باب فَعِلَ بالكسر كالرحيم من رَحِم، وأتى به؛ تتميماً لوصفه -تعالى- بالرحمة، وإشارةً إلى أنَّ ما دل عليه من دقائق الرحمة، وإن ذكر بعد ما دل على جلائلها الذي هو المقصود الأعظم مقصودا أيضا؛ لئلا يتوهم أنه غير ملتفت له، فلا يسأل ولا يعطي، ولم يجرِ على سنن الجادة بالترقي من الأدنى إلى الأعلى؛ لتقدم رحمة الدنيا[٧] ، ولأنَّ الرحمن صار كالعلم كما تقرر .

---

(١) انظر(المفصل فى تاريخ العرب قبل الإسلام) - (١١ / ٣٩) ط.دار الساقي وانظر تفسير ابن كثير (١ / ١٢٦) ط. دار طيبة .

(٢) جمال الدين: محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي نحوي، لغوي، مقرئ ولد بجيان سنة :(٦٠٠هـ) بالأندلس، ورحل إلى المشرق فأقام بحلب مدة، ثم بدمشق، وتوفي بها سنة :(٦٧٢ هـ)، من مؤلفاته :ألفيته المشهورة في النحو وغيرها من المؤلفات، البداية والنهاية (١٣ / ٣١٢)ط.دار إحياء التراث العربي، تاريخ ابن الوردي (٢/ ٢١٥)ط.دار الكتب العلمية.

(٣) بدر الدين : محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، نحوي: هو ابن ناظم (الألفية)، من أهل دمشق مولدا ووفاة ، له (شرح الألفية) يعرف بشرح ابن الناظم، وغيرها من المؤلفات توفي سنة (٦٨٦ هـ )معجم المؤلفين(٣ / ٧٤) .

(٤) انظر شرح عماد الرضا للمناوي (١/٣٨) .

(٥)تحفة المحتاج (١/٩) .

(٦) انظر شرح عماد الرضا للمناوي (١/٣٨) .

(٧) انظر شرح عماد الرضا للمناوي (١/٣٩) .

(والرحمن الرحيم )اشتهر في إعرابهما تسعة أوجه[١]، يمتنع منها: جرُّ الرحيم مع نصبِ الرحمن، أو رفعه؛ لأنَّ التابع أشد ارتباطا بالمنعوت، فلا يؤخر عن المقطوع، ولأنَّ في الأتباع بعد القطع رجوعاً إلى الشيء بعد الانصراف عنه، فالمنع لذلك لا لاعتراض الجملة بين الصفة والموصوف ، لوقوعه في نحو: ﴿وإنه لقسمٌ لو تعلمون عظيم﴾[٢]، واختير هذان الوصفان في الابتداء ؛ للإشارة الواضحة إلى غلبة جانب الرحمة وسبقها ؛لطفاً بالعباد قال تعالى: ﴿ورحمتي وسعت كل شيء ﴾[٣]، وفي الحديث: (إنَّ اللهَ كتبَ في كتابه فهو عندهُ فوقَ العرشِ: أنَّ رَحْمتي سبقتْ غَضبي).[٤]

اللّهم إني أسألك رحمة تهدي بها قلبي، وتجمع بها أمري، وتلمَّ بها شَعَثي، وتصلح بها غائبي، وترفع بها شاهدي، وتزكي بها عملي، وتلهمني بها رشدي، وترد بها أُلْفتي و تعصمني بها من كل سوء آمين .

وهل جملة التسمية خبرية مطلقاً أو إنشائية مطلقاً؟ قولان .

---

(١) وقد نظم الأجهوري الأوجه التسعة بقوله :

إن ينصب الرحمن أو يرتفعا فالجر في الرحيم قطعا منعا

وإن يجر فأجز في الثاني ثلاثة الأوجه خذ بياني

فهذه تضمنت تسعًا منع وجهان منها فادر هذا واستمع

انظر (الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني) - (١ / ١٢٣)ط. مكتبة الثقافة الدينية

(٢) سورة الواقعة (٧٦).

(٣) سورة الأعراف (١٥٦).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (٦ / ٢٧٤٥) برقم(٧١١٥) ،ط.دار ابن كثير ، اليمامة -بيروت .، من رواية أبي هريرة -رضي الله عنه- ولفظه :( إن الله كتب كتابا قبل أن يخلق الخلق : إن رحمتي سبقت غضبي فهو مكتوب عنده فوق العرش).

قال في النور الساري:( والذي استظهره بعض المحققين أنها خبرية الصدر؛ لصدق تعريف الخبر عليه، أعني: عدم توقف ثبوت مدلوله خارجاً على النطق، إنشائيةُ العجز أعني: الجار والمجرور؛ لتوقف الاستعانة، أو المصاحبة التبركية على النطق بذلك) .

**تتمة** [1] :

قال الشنواني في تفسيره: (قيل: الكتب المنزلة مئة وأربعة صحفٍ : شيث ستون، وإبراهيم ثلاثون، وموسى قبل التوراة عشرة، والتوراة والإنجيل والزبور والفرقان، ومعاني كل الكتب مجموعة في القرآن، ومعاني كل القرآن مجموعة في الفاتحة، ومعاني الفاتحة مجموعة في البسملة، ومعاني البسملة مجموعة في بائها، و معناها ب(كان ما كان )وب(يكون ما يكون ).زاد بعضهم : ( ومعاني الباقي في نقطتها).

(١) لم أجد تفسيرا للشنواني، ولكني وجدت في تحفة المحتاج – صـ(١/ ١٠)ط.دارصادر،ونفس العبارة لكن بدل الشنواني النسفي ، والمؤلف ينقل كثيرا عن التحفة فلعله تصحيف.

أبـــــــدأُ بالحمـــــــــدِ ..... .....

(أبدأ بالحمد) لما بدأ الناظم -رحمه الله تعالى ونفع به- بالبسملة محصلاً للابتداء الحقيقي : وهو ما لا يسبقه شيء، ثنى بالابتداء الإضافي : وهو يكون فيما تقدم أمام المقصود.

فقال: « أبدأ بالحمد » أي: بدءاً إضافياً؛ جمعا بين الابتداءين : الحقيقي[١] والإضافي، وإشارةً إلى عدم تعارض الدليلين، واقتداءً بأشرف الكتب السماوية[٢]، وعملاً بالخبر الصحيح:

« كلُ أمرٍ ذي بالٍ لا يبدأ فيه ببسم الله»[٣]وفي رواية :« بالحمد لله»[٤]،وفي رواية : « بِحَمدِ الله »[٥]،« فهو أجذم»[٦]وفي أخرى:« بذكر الله »[٧]، وهي مُبيِّنةٌ للمراد.

(١) الحقيقي بالبسملة ، والإضافي بالحمدله .

(٢) انظر شرح عماد الرضا للمناوي (١/٣٩).

(٣) أخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع برقم (١٢٣٢)،(٢/٨٧).

(٤) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى بهذا اللفظ :«كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بالحمد لله أقطع» برقم(٥٩٧٨)،(٣ / ٢٠٨) ط. مجلس دائرة المعارف النظامية - حيدرآباد.

(٥) أخرجه ابن حبان في صحيحه بهذا اللفظ عن أبي هريرة - رضي الله عنه - : «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع»، برقم (١)،(١/١٧٣)، والدارقطني، برقم (٨٩٥)،(٢/ ٤٨١)ط. مؤسسة الرسالة.

(٦) أخرجه أبو داود بهذا اللفظ «كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم»(٤ / ٤٠٩) .

(٧) أخرجه الدارقطني في سننه بهذا اللفظ : «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بذكر الله أقطع »برقم (٨٨٤ )، (١/ ٤٢٨).

وفي روايةٍ سندها ضعيف : « لا يبدأ فيه بحمدِ الله والصلاةِ علي فهو أبترُ ممحوقٌ من كلِ بركةٍ »[١]،[٢]

وفي شرح عماد الرضا :(قيل: والتسميةُ والحمدلةُ أمرٌ ذو بالٍ، فيحتاج لسبقِ مثله، فيلزم التسلسل، وأجيب بأنَّ المرادَ: الأمر الذي يقصد في ذاته؛ بحيث لا يكون وسيلةً لغيره، وبأن كلاً منهما كما يحصل البركة لغيره ويمنع نقصه؛ بحيث أنْ يحصل مثله لنفسه، كالشاةِ من أربعين تزكي نفسَها وغيرها)[٣]، ومرَّ أنَّ أول البسملةُ أي : في اللوح أو بعد جمعه .

وقال المناوي: (أنَّه نزلَ جملةً واحدةً، و أُنزِل أوله الفاتحة على هذا الترتيب، ثمَّ نزلَ على التدرجِ بحسبِ ما اقتضته الحكمة، فالحمد أول القرآن أي : بعد البسملة، وأول ما أُنزل مبدوءاً به، ثم نزل لم يراعَ ذلك في أثناء نزوله، أي : للحكمة المقتضية لذلك، ومن ثَمَّ نزلَ أولَ ما نزلَ على الأصح اقرأ)[٤] .

---

(١) أخرجه السبكي في طبقات الشافعية ،(١ / ١٥)ط.هجر للطباعة والنشر والتوزيع، وابن حجر الهيتمي في المواهب اللدنية وحكم عليه بالضعف صـ(٢٥١) ط.دارالفكر.وابن حجر العسقلاني في كتابه (نتايج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار) وحكم عليه بالضعف أيضاً ص( ٣/ ٢٨٢،٢٨١)ط.دار ابن كثير

(٢) وهذه الروايات بمجموعها حسنها الإمام النووي – رحمه الله تعالى – في كتابه الأذكار فقال :(روينا في سنن أبي داود ، وابن ماجه ، و مسند أبي عوانة الإسفراييني المخرج على صحيح مسلم – رحمهم الله– عن أبي هريرة –رضي الله عنه– عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم– أنه قال : (كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله = فهو أقطع)،في رواية : (بحمد الله)، وفي رواية : (بالحمد فهو أقطع )، وفي رواية : ( كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم )، وفي رواية : ( كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع)

روينا هذه الألفاظ كلها في كتاب " الأربعين " للحافظ عبد القادر الرهاوي، وهو حديث حسن، وقد روي موصولا كما ذكرنا، وروي مرسلا، ورواية الموصول جيدة الإسناد، وإذا روي الحديث موصولا ومرسلا، فالحكم للاتصال عند جمهور العلماء؛ لأنها زيادة ثقة، وهي مقبولة عند الجماهير)الأذكارللنووي صـ(١٥٩) ط.الدار المصرية اللبنانية، وللفائدة يمكن الاطلاع على كتاب : (نتايج الأفكار في تخريج الأذكار للنووي ) المجلد٣(باب الحمد) ، فإنه قد حكم على كل رواية على حدة .

(٣) انظر شرح عماد الرضا للمناوي (٣٩/١) .

(٤) انظر شرح عماد الرضا للمناوي (٣٩/١) .

والحمد لغةً: الوصفُ بالجميلِ الاختياري على قصدِ التعظيم، سواءً تعلق بالفضائل أي : الصفات التي لا يتعدى أثرها إلى الغير، أم بالفواضل أي : الصفات المتعدي أثرها إليه، وعرفاً- أي : في عرفِ محققي العلومِ العقليةِ- فعلٌ ينبني على تعظيمِ المنعمِ على إنعامهِ على الحامدِ أو غيره[١]، وهو الشكر لغةً، فهو رد الحمد خاصٌ، ومتعلقه عامٌ، والشكر بالعكس ، فبينهما عموم وخصوص وجهي .

والشكر عرفاً: صرفُ العبدِ جميعَ ما أنعم اللهُ بهِ عليه إلى ما خُلِقَ لأجلهِ، قيل: والمدح يرادف الحمد، ورجح واعترض [٢].

وجملة « أبدأ بالحمد » ...الخ يأتي فيها ما يأتي في جملةِ الحمدِ، ونحو أحمد الله من كونها إنشائيةً معنىً، خبريةً لفظاً؛ إذ القصدُ بها : الثناء على الله تبارك وتعالى بمضمونها المذكور، من اتصافهِ بصفاتِ ذاتهِ و أفعالهِ الجميلة، وملكهِ واستحقاقهِ لجميعِ الحمدِ من الخلق، قيل : ويجوزُ كونها وضعتْ شرعاً للإنشاءِ[٣] .

وقال الكمال ابن أبي شريف :

( التحقيق أنَّها إخباريةٌ لفظاً ومعنىً، إذْ ليس معنى كونها إنشائيةً إلا أنَّها جملةٌ أنشأ الحامدُ الثناءَ بها، أي : أتى به، وذلك لا ينافي كونها إخباريةً معنىً)، قال المناوي:(واعترض بما فيه طول).[٤]

(١) انظر المرجع السابق.

(٢) تحفة المحتاج (١/١١،١٢،١٣).

(٣) انظر شرح عماد الرضا للمناوي (١/٣٨) .

(٤) انظر شرح عماد الرضا للمناوي (١/٣٨) .

ولم يقلِ الناظم: بالحمد لله – تعالى – إمَّا اختصارا؛ لسبق ذكره – تعالى – في البسملة، و إمَّا لصون ذكره – تعالى – عن لسانه؛ تعظيماً له – تعالى – كما جاء عن عمرَ بنِ عبدِ العزيز – رضي الله عنه – :(لولا أنَّ الله فرضَ علينا ذكرَه لما ذكرته؛ إجلالاً له)[1]، وإمَّا لضيقِ النَّظمِ، وإمَّا للاحتراز عن العبث، وإمَّا لغير ذلك مما يحتمله التأويل ولا يقال: أنَّ ذلك إنَّما يأتي في المسند إليه – كما هو مقررٌ في علم المعاني – لما أنَّهم صرَّحوا بأنَّ كثيراً من أحكام المسند إليه يجري في غيره.

(١) انظر الإعجاز والإيجاز للثعالبي ،(١ / ٧٢) ط.دار الغصون.

..... مُصَـــــلِّياً عـــــلى .....

« مصليّاً على محمَّدٍ » أردف النَّاظمُ – رحمه الله تعالى – الابتداءَ بالحمد بالصلاةِ عليه – صلى الله عليه وسلم – مقيداً لتلك الجملة بها، إذ الحالُ قيدٌ في عاملها، كما هو مقرر في علم النحو.

وحقُ الصلاةِ عليه – صلى الله عليه وسلم – بعد الحمدلةِ أن تكون معطوفةً بنحو الواو، والمشعر بالتبعيةِ أي : ذكره– صلى الله عليه وسلم– تابعٌ لذكر ربهِ، لكنَّ المصنفَ ترك ذلك؛ لما أنَّ الحال مفردةٌ لا يجوز اقترانها بالواو، ولأنَّها في المعنى حكمٌ على صاحبها كالخبر بالنسبة الى المبتدأ، فإنَّ قولك جاء زيد راكباً، فيه إثباتاً لركوبِ لزيدٍ كما في زيدٍ راكبٌ، إلا أنَّه في الحال على سبيل التبعية.

والمقصود إثباتُ المجيء، وجئتَ بالحالِ؛ لتزيد في الإخبار على المجيء، هذا المعنى بخلاف الخبر، فإنَّك بيّنت به المعنى قصداً وابتداءً، ووصف له في المعنى كالنعت بالنسبة إلى المنعوت، إلا أنَّ المقصودَ في الحال كونُ صاحبها على هذا الوصف حالَ مباشرةِ الفعل، فهي قيدٌ للفعل، وبيانٌ لكيفية وقوعه، بخلاف النعت فإنه لا يقصد به ذلك، بل مجردُ اتصافِ المنعوتِ به من غير نظرٍ إلى كونهِ مباشراً للفعلِ أو غير مباشر .

وعلى كل حال فقد حصل للنَّاظمِ بمجيئه للصلاة بلفظ الحال ما يحصل لغيره، من اقترانها بالعاطف من معنى التبعية بما عرفت: أنَّ الحالَ تابعٌ في المعنى .

ثمَّ القصدُ من الإتيانِ بها التبرك؛ عملاً بقوله –صلى الله عليه وسلم– : ( كلُ كلامٍ لا يذكرُ اللهَ – تعالى – فيهِ فيبدأُ بالصلاةِ عليَّ، فهو أقطعُ ممحوقٌ منْ كلِ بركة )[1].

(١) قد مر تخريجه انظر : صـ(٦٣).

والجمع بين ذكرهِ وبين ذكر ربهِ - عز وجل - تأسياً بقوله - جل ذكره- :﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ (١) .

فقد روى جماعةٌ من حديث أبي سعيد –رضي الله عنه–أن معناه:( لا أُذْكَرُ إلا وتُذْكَرُ معي)(٢)، وللأداءِ لبعضِ ما يجبُ له–صلى اللهُ عليه وسلم - إذ هو الواسطة بين اللهِ- تعالى- وبين العباد، وجميعُ النِّعمِ الواصلةِ إليهم التي أعظمها الهداية للإسلام إنما هي ببركته –صلى الله عليه وسلم –وعلى يديه، وقد قال–صلى الله عليه وسلم :( لا يشكرُ اللهَ مَنْ لا يشكرُ النَّاسَ ) (٣).

وأما معناها: فهو من الله الرحمة المقرونة بالتعظيم، وقال أبو العالية : ( معنى صلاةِ اللهِ على نبيِّهِ ثناؤهُ عليه عند ملائكتهِ، ومعنى صلاةِ الملائكةِ عليه الدعاء )(٤) ،وفي فتح الباري : ( أنَّ هذا أولى الأقوال ). (٥)

وفي المواهب اللدنية: أنَّه أظهر؛ فإنَّه يحصلُ بهِ استعمالُ لفظِ الصلاةِ بالنسبةِ إلى الله ، وإلى ملائكته، وإلى المؤمنين المأمورين بذلك بمعنى واحد ) .(٦)

---

(١) سورة الشرح (٤).

(٢) انظر الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع برقم(١٢٣٥)،(٨٨/١).

(٣) أخرجه أبو داود بهذا اللفظ ،(٤ / ٤٠٣) برقم:(٤٨١٣)، وأحمد في المسند باللفظ نفسه برقم: ،(٢ / ٢٩٥) (٧٩٢٦)ط.مؤسسة قرطبة –القاهرة. الترمذي (٤ / ٣٣٩)برقم (١٩٢٥) وقال عنه : ( حسن صحيح) .

(٤) تفسير ابن كثير (٦ / ٤٥٧).

(٥) انظر فتح الباري (٨ / ٥٣٣) ط .دار المعرفة - بيروت

(٦) المواهب اللدنية (٣١٧/٣) .

وحكى القاضي[١] عن بكر القشيري[٢] أنه قال :

( الصلاة على النبي–صلى الله عليه وسلم–تشريفٌ وتكرمةٌ، وعلى من دون النبي رحمةٌ )، وبهذا يظهر الفرق بين النبي –صلى الله عليه وسلم–وبين سائر المؤمنين حيث قال :

﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾[٣]، وقال :﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ﴾[٤»[٥]، ومن المعلوم أنَّ القدرَ الذي يليق بالنَّبيّ –صلى الله عليه وسلم – من ذلك أرفع مما يليق بغيره، والإجماع منعقدٌ على أنَّ في هذه الآية من تعظيم النبي – صلى الله عليه وسلم – ما ليس في غيرها، وهناك أقوال أخر تركتها؛ اختصاراً.

وأصلُ الصلاةِ الانعطاف والانحناء، مأخوذ من الصلوين: وهما عِرْقَان في الظهرِ إلى الفخذين[٦]، فقولهم : صلى الله عليه : انحنى عليه رحمةً وتعطفاً.

ثم سمُّوا الرحمةَ حنواً وصلاةً، إذا أرادوا المبالغةَ فيها، فقولك : صلى الله على محمَّد أبلغُ من قولك: رحم الله محمّداً[٧].

---

(١) هو عياض بن موسى بن عياض اليحصبي،ولد في سبتة سنة:(٤٧٦هـ)،وتوفي بمراكش سنة:(٥٤٤هـ)،من تصانيفه:(الشفا بتعريف حقوق المصطفى)، وغيرها من المؤلفات. سير أعلام النبلاء(٣٩ / ٢٠٤) ط . مؤسسة الرسالة. تاريخ الإسلام للإمام الذهبي (٤٠ / ١٨٠)ط.دار الكتاب العربي.

(٢) القاضي :بكر بن محمد بن العلاء القشيري، البصري، المالكي (أبو الفضل) فقيه، أصولي، متكلم ناقد.

ولد بالعراق سنة(٢٦٠هـ)، توفي بمصر في ربيع الأول سنة(٣٤٤هـ)، وقد جاوز الثمانين بأشهر.من مؤلفاته: (كتاب في الأحكام ، وأحكام القرآن).انظر( شذرات الذهب في أخبار من ذهب)- (٢ / ٣٦٦) ط.دار ابن كثير،تاريخ الإسلام للإمام الذهبي(٢٥ / ٢٩٦)ط.دار الكتاب العربي.

(٣) سورة الأحزاب (٥٦).

(٤) سورة الأحزاب (٤٣).

(٥) انظر الشفا بحقوق المصطفى (٢/٦٠)، ، للقاضي عياض بن موسى بن عياض اليحصبي، ت : ٥٤٤هـ، ط.المكتبة التجارية الكبرى.

(٦) انظر تهذيب اللغة: (١٢ / ١٦٦)، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، ط.دار إحياء التراث العربي – بيروت.

(٧) انظر مطالع المسرات بجلاء دلائل الخيرات صـ(١/٣٣)

فالحنو والعطف والصلاة أصلها في المحسوسات، ثمَّ عبَّرَ بها عن هذا المعنى؛ مبالغةً وتأكيداً، ومنه صليتُ على الميتِ أي : دعوتُ له دعاءَ مَن يحنو ويتعطف عليه، ولا تكون الصلاة بمعنى الدعاء على الإطلاق ، خلافاً لأهل اللغة في قولهم : إنَّهما بمعنى، ومن ثَمَّ لا يقال : صليتْ على العدو أي: دعوت عليه، وإنما يقال: صليتُ في موضع الحنو والرحمة، ولذلك عُدِّيتْ بعلى، هكذا قرره في شرح الدلائل[١].

ويختص لفظها بالأنبياء، وتلحق بهم الملائكة لمشاركتهم لهم في العصمة، فلا يقال لغيرهم إلا تبعاً، وهل ذلك حرامٌ أو مكروهٌ؟ والأصحُ الثاني .

(والسلام) كالصلاة إلا خطاباً أو جواباً، وهي واجبةٌ بالإجماع للآية الكريمة، لكن عند الشافعي في الصلوات الخمس بعد التشهد الأخير .

قال في بهجة المحافل : ( وخالفه الجمهور )[٢]، ومحل بسط الأقوال ودليل وجوبها في الخمس غير هذا المحل .

وفرضت في السنة الثانية من الهجرة، وقيل: ليلة الإسراء، وقيل: شهر شعبان –شهر الصلاة عليه- صلى الله عليه وسلم؛ لأنَّ آيتها - أعني: قوله تعالى :﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾[٣] - نزلت فيه[٤].

وعدَّى المصنَّفُ كغيره الصلاةَ بعلى؛ لأنَّها بمعنى الحنو والعطف، وكلٌ منهما يعدّى بعلى كما سبق، وهذا مما يردُّ قولَ أهلِ اللغةِ باتحادِ الصلاة والدعاء؛ إذِ الدعاءُ يعدَّى باللام، فيقال : دعوت له، فهذا ظاهر في افتراقهما، وكثير من الناس لا يفرق بينهما، كما نص على ذلك شارح الدلائل[٥]، وقد تقدم تقريره .

---

(١) انظر مطالع المسرات بجلاء دلائل الخيرات ص(١/٣٣)

(٢) انظر بهجة المحافل ص(٣٦٠)ط.دار المنهاج .

(٣) سورة الأحزاب (٥٦) .

(٤) انظر المواهب اللدنية (٣/٣٢٠).

(٥) انظر مطالع المسرات بجلاء دلائل الخيرات ص(١/٣٣) .

..... مُحَمَّـــدٍ خَـــيْرِ نَبِـــيٍّ أُرْسِـــلاَ

و«محمَّدٍ» علم منقول من اسم مفعول المضعف، يقال: حُمِدَ الرجلُ إذا كثرتْ خِصالُه المحمودة(١)، وأنشد الجوهري(٢) :

إلَيكَ أبَيْتَ اللّعْنَ كُلُّ كَمَالِها

إلى المَاجِدِ القرمِ الجَوادِ مُحَمَّدِ(٣)

و هو أشهر أسمائه، وحكى ابن العربي(٤) عن بعضهم:( أنها تبلغ ألفاً، وعد أربعةً وستين)(٥)، وقيل : ألفين وعشرين، وسمّيَ –صلى الله عليه وسلم–محمداً مع أنه لم يؤلف(٦)

(١) انظر شرح عماد الرضا للمناوي (١/ ٤٤).

(٢) انظر الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٢ / ٤٦٦) ط. دار العلم للملايين .

(٣) هذه البيت للأعشى – ميمون بن قيس– يمدح فيها النعمان بن المنذر ،وهي في الديوان بغير هذا اللفظ في الطبعتين التلين رجعت إليهما، وإنما وجدتها بهذا اللفظ :

إلَيكَ، أبَيْتَ اللّعْنَ، كانَ كَلالُها

إلى المَاجِدِ الفَرْعِ الجَوَادِ المُحَمّد

ومعنى البيت : أن تعب الناقة وكلالها إنما كان للوصول إلى ممدوحه السيد الماجد والكريم محمد أي: المحمود. انظر ديوان الأعشى الكبير ط.دار الكتب العلمية ،ط.دار القلم

(٤) القاضي : محمد بن عبد الله بن محمد الإشبيلي المالكي، أبو بكر ابن العربي ، ولد في إشبيلية سنة: (٤٦٨هـ)، ومات بقرب فاس سنة: (٥٥٣هـ)، ودفن بها ،من كتبه : (العواصم من القواصم – ط) ،(عارضة الاحوذي في شرح الترمذي) وغيرها من المؤلفات، (العبر في خبر من غبر)،(٢ / ٤٦٨)دار الكتب العلمية، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٤ / ١٤١) .

(٥) انظر أحكام القران لابن العربي (٣/ ٤٦٢).ط.دار الكتاب العربي.

(٦) قال القاضي عياض في (الشفا بتعريف حقوق المصطفى):( وكذلك محمد أيضاً لم يسم به أحد من العرب، ولا غيرهم، إلى أن شاع قبيل وجوده – صلى الله عليه وسلم– وميلاده أن نبياً يبعث اسمه محمد، فسمى قوم قليل من العرب أبناءهم بذلك رجاء أن يكون أحدهم هو، والله أعلم حيث يجعل رسالته، وهم : محمد بن أحيحة بن الجلاح الأوسى، ومحمد بن مسلمة الأنصاري، ومحمد بن براء البكري، ومحمد ابن سفيان بن مجاشع، ومحمد بن حمران الجعفي، ومحمد بن خزاعي السلمى لا سابع لهم، ويقال : أول من سمى محمداً محمد بن سفيان، واليمن تقول: بل محمد بن اليحمد من الأزد، ثم حمى =الله كل من تسمى به أن يدعى النبوة أو يدعيها أحد له)ا.هـ،انظر: (الشفا بتعريف بحقوق

بإلهامٍ من الله –تعالى– لجده؛ إشارةً لكثرة خِصاله الحميد؛ ليطابق اسمه صفته، ورجاءَ أنْ يحمدَه أهل السماء والأرض، لاسيما إنْ صح ما نقل عن جده :(أنه رأى سلسة فضّة خرجتْ منه أضاءَ لها العالم )[١]،فأوِّلتْ بولد يكون كذلك، وفيه تشريفٌ له؛ ليوافقَ الحميد في الاشتقاق[٢]، كما أشار إلى ذلك حسان بن ثابت[٣]–رضي الله عنه– بقوله في هذه الأبيات :

أغَـــرُّ عليـــهِ للنُّبُـــوَّةِ خَـــاتَمٌ
مـــنَ اللهِ مشـــهودٌ يلـــوحُ ويَشْـــهدُ
وضـــمَّ الإلهُ اســـمَ النَّبـــيّ إلى اســـمِهِ
إذا قـــالَ في الخمـــسِ المـــؤذنُ أشـــهدُ
وشـــقّ لـــه مـــن اســـمه كـــي يُجِلَّـــه
فـــذو العـــرشِ محمـــودٌ وهـــذا محمَّـــدُ[٤]

---

المصطفى)صـ(٣٣٠)، (وقال ابن حجر في الفتح :(وقد جمعت أسماء من تسمى بذلك في جزء مفرد؛ فبلغوا نحو العشرين، لكن مع تكرر في بعضهم ووهم في بعض؛ فيتلخص منهم خمسة عشر نفساً)فتح الباري،(٦ / ٥٥٦).

(١) أورد هذا الأثرَ القسطلاني في (المواهب اللدنية في المنح المحمدية)،(١١/٢)، انظر شرح عماد الرضا للمناوي (٤٤/١) .

(٢) انظر شرح عماد الرضا للمناوي (٤٤/١).

(٣) الصحابي الجليل شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم : حسان بن ثابت بن المنذر بن حرام ،سمي أبو الحسام؛لمناضلته عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم– ولتقطيعه أعراض المشركين ،قال أبو عبيدة : فضل حسان بن ثابت على الشعراء بثلاث: كان شاعر الأنصار في الجاهلية، وشاعر النبي – صلى الله عليه و سلم– في أيام النبوة، وشاعر اليمن كلها في الإسلام ، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينصب له منبراً في المسجد، يقوم عليه قائماً، يفاخر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. ورسول الله يقول: " إن الله يؤيد حسان بروح القدس، ما نافح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم " حسان بروح القدس، ما نافح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم "ا.هـ انظر: (الإصابة في تمييز الصحابة) – (٢ / ٦٤) دار الجيل –بيروت.

(٤) انظر ديوان حسان ابن ثابت صـ(٥٤) ط.دار الكتب العلمية .

وروى ابنُ عساكر[١]عن كعب الأحبار[٢]: « أنَّ آدم –صلى الله عليه وسلم–رأى اسمَه محمَّداً أعلى ساقِ العرشِ، وأنَّه لم يرَ في السماءِ موضعاً إلا وهو مكتوبٌ وكذا في كلِ قصرٍ وغرفةٍ في الجنة، ونحور الحور، وورقِ شجرةِ طوبى و سدرةِ المنتهى، وأطرافِ الحجب، وبين أعينِ الملائكة »[٣].

وفي الشفا : « وأمَّا اسمُه أحمدُ، فأفعل مبالغة من كثرة الحمد، وهو- صلى الله عليه وسلم – أجلُّ من حُمِدَ، و أفضلُ من حُمِد، وأكثر النَّاس حمداً، فهو أحمد المحمودينَ، وأحمد الحامدين، ومعه لواءُ الحمدِ يومَ القيامة؛ ليتمّ له كمالُ الحمد، ويشتهرَ في تلك العرصاتِ بصفةِ الحمد، ويبعثه ربه هناك مقاماً محموداً كما وعده، يحمده فيه الأولون و الآخرون بشفاعتهِ لهم، و يفتح عليه من محامد ما يشاء ممَّا لم يعطْهِ غيره؛ لقوله :« فيلهمني من محامدَ ما يشاءُ »، وسمى أمَّته بالحمَّادين، فحقيق أن يسمَّى محمداً و أحمد »[٤].

(١) المؤرخ الحافظ الرحالة: علي بن الحسن بن هبة الله، أبو القاسم، ثقة الدين ابن عساكر بالدمشقي: كان محدث الديار الشامية ،مولده في دمشق سنة(٤٩٩هـ) وتوفي فيها سنة(٥٧١هـ) . له " تاريخ دمشق الكبير ، يعرف بتاريخ ابن عساكروغيرها من المؤلفات انظر: البداية والنهاية (١٤/٤٢١) العبر في خبر من غبر – (٣ / ٦٠)، تاريخ الإسلام للإمام الذهبي – (٤٠ / ٧٠).

(٢) العلامة الحبر : كعب بن ماتع الحميري اليماني ، الذي كان يهوديا فأسلم بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، وقدم المدينة من اليمن في أيام عمر رضي الله عنه، فجالس أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم، فكان يحدثهم عن الكتب الاسرائيلية، ويحفظ عجائب ويأخذ السنن عن الصحابة. الأعلام للزركلي – (٧ / ٢٢) .

(٣) انظر (الخصائص الكبرى للسيوطي)، (١ / ١١)دار الكتب العلمية بيروت، انظر شرح عماد الرضا للمناوي (١/٤٤).

(٤) انظر: الشفا للقاضي عياض صـ(٢٢٩).

وقال الغزالي[١] :« كان مسمَّى بمحمَّدٍ؛ لأنَّه بظهورهِ على أمرِ الله ظهر سريانُ المدحِ في كل أمر الله ، فكان بذلك أحمدَ ، ثمَّ تحققَ وجودُه و تكرر في ذلك ،فكان محمَّداً بذلك اسماً وحقيقةً».

وفي شرح الدلائل :« أنَّه لم يكن محمَّداً حتى كان أحمدَ، وذلك أنَّه حَمِدَ ربَّه قبلَ أنْ يحمده النَّاس، و كذلك وقع في الوجود، فإنَّ تسميتَه أحمدَ وقعتْ في الكتبِ السالفة، وتسميته محمَّداً وقعت في القران، وأحمدُ أيضا منقولٌ من الصفة التي معناها التفضيل، فمعنى أحمد : أحمد الحامدين لربهِ »[٢] .

وقال السبكي :(محمَّد اسم على ذاته –صلى الله عليه وسلم- قال - تعالى- : ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾[٣]، وهو على وزن مفعّل مبالغة بمعنى : محمود؛ لتكرار الحمد له المرةَ بعدَ المرة، فهو اسم مطابق لذاته –صلى الله عليه وسلم–إذ ذاته محمودةٌ على ألسنة العوالم من كل الوجوه حقيقةً وأوصافاً وخلقاً وخُلُقاً وأعمالاً و أحوالاً وعلوماً، وأحكامه وجميع عوالمه المتنزل لها والظاهر بها، فهو محمود في الأرض والسماء، ومع ذلك هو الحامد) .[٤]

---

(١) حجة الإسلام : محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي، أبو حامد،: له نحو مئتي مصنف، ولد سنة ٤٥٠هـ ، توفي سنة ٥٠٥ هـ في الطابران .من كتبه: (إحياء علوم الدين) ،(تهافت الفلاسفة)،انظر سير أعلام النبلاء (١٩ / ٣٢٢)ط.مؤسسة الرسالة، طبقات الشافعية الكبرى (٦ / ١٩١)، انظر البداية والنهاية(١٢/٦٦٢).

(٢) انظر مطالع المسرات بجلاء دلائل الخيرات (١/٩٢).

(٣) سورة الفتح (٢٩) .

(٤) انظر شرح عماد الرضا للمناوي (١/٤٣).

وفي شرح الدلائل :« أنَّ اسمه –صلى الله عليه وسلم–وقع في التوراة والزبور بمحمود، ونقل عن التوراة، وذكر العزفي: أنَّ اسمه في السموات محمود، وفي تسميته –صلى الله عليه وسلم–بهذا الأسماء إشارةً إلى أنَّه خاتم النَّبيين والمرسلين، من حيث اشتقاقها من الحمد وهو يشرع في الخواتم، أو لأنَّه أول الخلق؛ لأن الحمد شرع في الأوائل »[١].

« خيرِ» بالجر بدلاً من محمَّدٍ لا نعت له، إذ هو نكرةٌ فلا يكون نعتاً للمعرفة، وبالنصب حالاً لازمة، أو مفعولاً لمحذوف ك(أمدح )، وبالرفع مبتدأ محذوف أي: هو خير .

«نبيء» بالهمز من النبأ : وهو الخبر؛ لأنه مخبرٌ عن الله و مخبرٌ عنه ، أو من النُّبوة : وهي الرِّفعة، فيُشدَّدُ الياء ولا يهمز؛ لأنَّ النَّبيّ مرفوعُ الرتبة على غيره من الخلق .

ولا ينافي كونه بالهمز خبر: ( لا تقولوا يانبيء الله - بالهمز- بل قولوا يا نبي الله )[٢] أي: بالياء؛ لأن النَّبيء–بالهمز- قد يرد بمعنى : الطريد، فخشي رسول الله –صلى الله عليه وسلم – سبق هذا المعنى إلى بعض الأذهان فنهاهم عنه، فلمَّا قوي إسلامُهم وتواترت به القراءة، نُسِخَ النَّهي عنه بزوال سببه، كذا في المنح المكية[٣] .

(١) انظر مطالع المسرات بجلاء دلائل الخيرات (٩٢/١) ط.المكتبة العصرية

(٢) سيأتي تخريج الحديث كاملا.

(٣) انظر المنح المكية شرح الهمزية للهيتمي (٧٦/١) ط.دار المنهاج

وقال السيد الجليل – القطب الرباني – سيدي عبد الرحمن بن سليمان[١] : أنَّ أحاديثَ النَّهي – أي : كحديث المستدرك وصححه عن أبي ذر –رضي الله عنه– قال :

« جاء أعرابي إلى النبي –صلى الله عليه وسلم–فقال : يا نبيء الله–بالهمز– فقال : لست بنبيء الله، ولكن نبي الله–بالتشديد– » .[٢]

وكحديث : « لا تنبوا باسمي »[٣] أي : لا تهمزوه – محمولةٌ على ما إذا كان هناك قصدُ إيهامٍ، قال: ( وما أجاب به بعضهم بأنَّه –عليه الصلاة والسلام– أنكر عليه ترك اللغة الفصحى، فهو و إن كان جواباً صحيحاً في نفسه، لكن مجرد تحري الفصيح و الأفصح ليس للشارع فيه كبيرُ غرضٍ، كيف وكتابُ الله –تعالى–مملوء بالفصيح والأفصح، وفي كلٍ منَ الأمرين سَعةٌ.

قال: ( و كذا ما أجابَ بهِ بعضُهم بأنَّ النَّهي كان في أول الإسلام، فإنَّ هذا الجوابَ مقتضاه أنَّ هناك ناسخاً ومنسوخاً، فإن ثبت النَّسخ فذاك، وإلا فلا يثبت بمجرد الاحتمال .انتهى ) .

وقوله **«أَرْسِلاْ »** جملةٌ وقعتْ صفةً **«لنبيّ»**، والمعنى: مصلياً على خيرِ نبيٍ مرسلٍ فهو – صلى الله عليه وسلم – خيرُ المرسلين، ويلزم من أفضليته على النَّبيين غير المرسلين؛ لأنَّه إذا فضل

---

(١) عبد الرحمن بن سليمان بن يحيى الأهدل، ولد العلامة سليمان الأهدل الذي قدمنا ترجمته سابقا، من علماء الشافعية في اليمن. من أهل زبيد، ولد سنة: (١١٧٩هـ)، ووفاته سنة: (١٢٠٥هـ)فيها. له كتب منها: (النفس اليماني والروح الريحاني في إجازة القضاة بني الشوكاني ، و (فرائد الفوائد – خ) وغيرها من المؤلفات الأعلام للزركلي – (٣٠٧/٣) ط.دار العلمين.

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرك عن أبي ذر– رضي الله عنه– قال : (جاء أعرابي إلى رسول الله – صلى الله عليه و سلم– فقال : يا نبيء الله فقال رسول الله صلى الله عليه و سلم : لست بنبيء الله و لكني نبي الله)،قال الذهبي في التلخيص :(بل منكر لم يصح )ا.هـ، (المستدرك على الصحيحين للحاكم مع تعليقات الذهبي في التلخيص) (٢ / ٢٥١)ط. دار الكتب العلمية –بيروت .

(٣) الظاهر أن في العبارة تصحيفا، والأصح (لا تنبر باسمي ) أي لا تهمز، وهو الموافق للمعنى، وقد ذكره ابن الأثير في غريب الحديث في باب( نبر): (وفي رِواية( لا تَنْبر باسْمي)، النَّبْر : هَمْزُ الحَرْف ولم تَكُن قُرَيش تَهمِز في كلامِها)ا.هـ. انظر: (النهاية في غريب الأثر) –ط.دار ابن الجوزي .وذكره الزمخشري في الفائق في غريب الحديث(٢٧٢/٣)ط.دار الكتب العلمية.

المرسلين وهم أفضل من غيرهم ، لزم أن يكون أفضل من غيرهم ؛ لأنَّ الأفضلَ من الأفضلِ أفضلُ، ويلزم من ذلك أنْ يكون أفضلَ الخلق؛ لأنَّه إذا فضل النَّبيين والمرسلين الذين هم أفضل الخلق حتى الملائكة، لزم فضُله على جميعِ الخلق.

وأمَّا النَّهيُ عن التفضيل بين الأنبياء فمحمولٌ على التواضع؛ لتصريحه- كما سياتي- بالتفضيل.

**والجواب :**

يحمله على تفضيل يؤدي لتنقيص أو تفضيل في ذات النُّبُوة والرسالة، أو كان قبل علمه بالتفضيل، أو على التفضيل بآرائنا، رده في شرح عماد الرضا، بماهو معروف فيه [١].

قال :وخبر: «من قال : أنا خيرٌ منْ يونسَ بنِ متى فقد كذب »[٢] فحكمةُ تخصيصِ يونس نفيُ توهمِ التفاوتِ في القربِ من الحق؛ لاختلاف محلهما الصُّوريّ، برفعِ نبينا إلى قابَ قوسينِ، ونزولِ يونسَ لقعر البحر، أي : لا تتوهموا من التفاوتِ الصّوري تفاوتاً في القربِ والبعدِ من الله- تعالى - بل نسبةُ كلٍ إليهِ واحدةٌ؛ لتعاليه عن الجهة والمكان[٣]،[٤].

---

(١) انظر شرح عماد الرضا للمناوي (١/٤٣).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه برقم:( ٤٣٢٨)،(٤ / ١٦٨١).ط.دار ابن كثير

٣) انظر شرح عماد الرضا للمناوي (١/٤٣).

(٤) في هذه العبارة نفيٌ للجهة والمكان عن الله، وهو مذهب الأشاعرة، ولقد أثبت الله لنفسه جهة ومكانا في آيات وأحاديث كثيرة كقوله تعالى: (أَأَمِنتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ) سورة الملك (١٦)، وقوله تعالى: (وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ (٣٦) أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى)سورة غافر(٣٦،٣٧)، وغيرها من الآيات و الأحاديث، فنثبتها لله كما أثبتها لنفسه من غير تشبيه ولا تمثيل ولا تحريف ولا تعطيل، و من أراد التوسع في هذا الموضوع؛ فليرجع لكتاب مختصر العلو للذهبي- رحمه الله تعالى- .

فهو نهيٌ عن تقضيلٍ مقيدٍ بالمكان، وقد وردت بإناف[١]فضله على جميع الخلق وإعلاء محله آياتٌ كثيرة، وأحاديث شهيرة، خلافاً لما زعمه صاحب الكشاف من تفضيل الملائكة عليه – صلى الله عليه وسلم – ،فليحذر فإنَّه من دسائس الاعتزالية، كما نص عليه شارح عماد الرضا[٢].

ومنْ تأمَّل القرآن وما اشتمل عليه تلويحاً وتصريحاً من الإشارة إلى إنافة قدره العلي عنده، علم أنَّه لا يُساوى محله .

وقد قال الزمخشري نفسه في:﴿ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ﴾[٣] يعني : محمداً، هذا الإبهام من تفخيم فضله، وإعلاءِ قدرهِ ما لا يخفى؛ لما فيه من الشهادة على أنَّه العلم الذي لا يشتبه، والتمييز الذي لا يلتبس، ومن تلك الدرجات أنَّ آياته ومعجزاته أكبرُ وأبهرُ، إذ ما من معجزةٍ إلا و له مثلها وأكبر)[٤]، كما بينه الأئمة، وزاد بمعجزات لم يقعْ نظيرُها لأحد، كيف ومنها بل أكبرُها القرآن المجيد، الذي لا تتناهى معجزاته، و لا تنقضي آياته، فهو أشرفُ الكلِ وأكرمهم على ربهِ بنص ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾[٥]، إذْ خيريتُها تستلزم خيريةَ نبِيها وأفضليّة دينها، ولاشكَّ أنَّ خيريَّتَهم بحسبِ كمالِ دينهم المستلزمِ لكمالِ نبيهم، وأنَّ صفاتِه أعلى و أجل، وذاتُه أفضل وأكمل، كما يصرح به قوله –تعالى –﴿فبهداهم اقتده﴾ لأنَّه – تعالى– وصف الأنبياء بالأوصافِ الحميدة، ثم أمره أن يقتدي بجميعهم، وذلك يستلزم أن يأتي بجميع مافيهم من

---

(١) أصلها من ناف أي: المشرف المرتفع قال الزبيدي في تاج العروس : (وناف الشيء ينوف نوفاً : ارتفع وأشرف ، ويقال لكل مشرف على غيره : إنه لمنيف ، وقد أناف إنافة)ا.هـ ، انظر: (تاج العروس من جواهر القاموس)،(٢٤ / ٤٤٤)ط.دار الهداية، ومعناه هنا : تقدم وارتفاع قدره – صلى الله عليه وسلم–

(٢) انظر شرح عماد الرضا للمناوي (١/٤٢) .

(٣) سورة آل عمران (٢٣٥).

(٤) انظر الكشاف للزمخشري (١/٣٨٤)ط.دار الفكر

(٥) سورة آل عمران (١١٠) .

الخصال الحميدة، إذ محال أنْ يفترَ- صلى الله عليه وسلم- عن امتثال ذلك، ويلزم من امتثاله جَمْعُه لجميع ما تفرَّقَ فيهم من صفات الكمال ، فيكون أفضلَ منهم .

وفي خبر الشفاعة العظمى وانتهاؤها إليه-بعد تنصُّل كلٍ واعترافه أنَّه ليس أهلا لها- التصريحُ به[١] .

وكذا في خبر: « أنا سيِّدُ ولدِ آدم يومَ القيامةِ ولا فخرَ، بيدي لواءُ الحمد ولا فخرَ، وما من بني آدم فمن سواه إلا تحت لوائي »[٢]، وهو صريح في دخول آدم، كخبر البخاري : « أنا سيِّدُ الناس يومَ القيامةِ»[٣]، وخبر :« أنا سيِّدُ العالمين »[٤]، وخُصَّ يوم القيامة لظهور سؤددهِ فيه .

و كخبر: « لو كان موسى حياً موسعه إلا اتِّباعي »[٥]، وخبر :« أنَّ إبراهيمَ قال : إنَّما كنت خليلاً من وراء وراء»[٦]، وغير ذلك من الآيات والأحاديث الدالة على هذا المقصود.

قال السبكي :( ومما يستدل به على تفضيل نبينا صورةً ومعنىً وأنَّ بشريَّتَه زائدةٌ على مَنْ سواه من البشر قولُ وهبٍ: قرأتُ في إحدى وسبعين كتاباً أنَّه أرجحُ النَّاسِ عقلاً، أفضلهم رأياً، و في رواية : فوجدت في جميعها أنَّ الله تعالى لم يعطِ جميعَ الناسِ من بدء الدنيا إلى انقضائها من العقل في جنب عقله إلا كحبةِ رملٍ من بين رمالِ الدنيا) [٧].

---

(١) انظر شرح عماد الرضا للمناوي (٤٢/١).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه برقم:(٣١٤٨)،(٥ / ٣٠٨)وقال عنه : ( حسن صحيح ) .

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه برقم:(٥٠١)، (١ / ١٢٧)ط.دار الجيل بيروت ، دار الأفاق الجديدة.بيروت

(٤) أورد هذا الأثر الإمام المناوي في كتابه شرح عماد الرضا (٤٣/١)، وقال : وصححه الحاكم واعترض ، ونقله عنه المؤلف مع ما قبله من الآثار بالنص .

(٥) أخرجه ابن حجر في فتح الباري بهذا اللفظ (١٣ / ٥٢٥)ط.دار المعرفة، وأخرجه أحمد في مسنده بهذا اللفظ :( لو كان موسى حيا بين أظهركم ما حل له إلا أن يتبعني) مسند أحمد بن حنبل (٣ / ٣٣٨)ط.مؤسسة قرطبة-القاهرة .

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه برقم : (٥٠٣)،(١ / ١٢٩).

(٧) انظر شرح عماد الرضا للمناوي (٤٣/١).

ولعلَّ النَّاظمَ - رحمه الله تعالى - تلفظ بالسلام؛ ليخرج من كراهة إفراده عن الصلاة لفظاً لا خطاً كما نقله النووي- رحمه الله تعالى- لكنَّ المراد بالكراهة خلاف الأولى كما في الدر المنضود .[١]

وكان ينبغي له الصلاة على الآل؛ لأنّها مستحبةٌ عليهم بالنَّص، وعلى الصحابة لأنّهم ملحقون بهم قياساً أولوياً؛ لأنَّهم أفضلُ من آل لا صحبةَ لهم، والنَّظرُ لما فيهم من البضعة الكريمة إنّما يقتضي الشرفَ من حيث الذات، وكلامنا في وصف يقتضي أكثرية العلوم والمعارف.

وفي الدر المنضود : ( و لا ينافيه إطباقهم على عدم ذكرها في صلاة التشهد؛ لأنَّه يفرَّق بأنَّهم فيه اقتصروا على الوارد بخلاف غيره، وإنَّما لم تسنَّ الصلاة على الآل في التَّشهد الأول؛ لبنائه على التخفيف، إذ يندب من الصلاة على الآل فيه ندبَ بقيه الكيفيه من التشبيه بإبراهيمَ و آله؛ للأمر بالكل و لا تخصيص لبعضها، فيطول التشهد الأول وهو خلاف المعروف، وأيضاً فقد جرى قولٌ بوجوب ذلك في التشهد الأخير، ففي ندبه في الأول قياساً نقل ركن قولي على قولٍ، وهو مبطلٌ على قول، ولاشك أنَّ الاحتياط للإبطال أولى) [٢]

(١) انظر الدر المنضود ص(١١٢) ط.الدر المنضود في الصلاة والسلام على صاحب المقام المحمود، أحمد بن حجر الهيتمي ، ت :٩٧٤هـ، دار المنهاج.

(٢) المرجع السابق ص(١٢٥) .

## ( أقسام الحديث )

**وذِي مِــنَ أقسَــام الحــديث عــدَّه وكُــلُّ واحــدٍ أتــى وحــدَّه**

وألفاظ الإشارة إلى المؤنث عشرة : ( تَا، و تِي، وتِهْ )، بسكون الهاء وكسرها باختلاس وبإشباع، فهذه خمسٌ[١]، و ( ذهْ ) بسكون الهاء وكسرها باختلاس وبإشباع[٢]، (وذات ، وذي)، وهذه خمس، فالجملة عشر: خمسة بالذال، وخمسة بالتاء[٣].

وأفاد الروادني ونقله عنه الخضري: ( أن أصل الجميع ذا، قلبت الألف ياءً، والذال تاءً في ذي و تي، ثم الياء هاءً في ذه وته، وقس الباقي )[٤].

**«من اقسام»** بنقل فتحة الهمزة (من أقسام) إلى النون وإسقاطها؛ للضرورة: جمع قسم بكسر فسكون، كحمل وأحمال جمع قلة : وهو يدل حقيقةً على ثلاثة فما فوقها إلى العشرة[٥].

---

(١) هذه أسماء الإشارة الخمسة المبدوءة بحرف التاء، وهي : {تِي، تَا، وتِهْ (بسكون الهاء)، وتِهِ (بكسر الهاء مع الاختلاس)، و تِهِي (بالإشباع)}، على اعتبار أن ( ته) بالسكون، و بالكسر مع الاختلاس، وبالإشباع.

(٢) وهذه أسماء الإشارة الخمسة الأخرى المبدوءة بالذال وهي : ( ذِهِ (بكسر الهاء)، وذِهْ (بسكون الهاء)، و ذِهِي (بالإشباع)، وذِي ، وذَاتُ)، فهذه عشرة كاملة، وأسماء الإشارة- كما ذكر الخضري في حاشيته- تسعة عشرة اسماً، وقد ذكرها في الحاشية. انظر : حاشية الخضري(١/٦٧).

(٣) قال ابن عقيل - رحمه الله تعالى - عند قول ابن مالك في ألفاظ الإشارة :

(بـذا لمفردٍ مذكرٍ أشِـرْ بذي و ذهْ تِي تَا على الأنثى اقتصرْ)

يشار إلى المفرد المذكر بـ ذا، ومذهب البصريين أن الألف من نفس الكلمة، وذهب الكوفيون إلى أنها زائدة. ويشار إلى المؤنثة ( بذي و ذهْ ) بسكون الهاء، و( تي و تَا و ذهِ ) بكسر الهاء باختلاس وبإشباع، وتهْ بسكون الهاء وبكسرها باختلاس وإشباع وذات) و لك أن تذكر قبل كل مثال منها "ها" التنبيه نحو: "هذا:" و"هذي"...) إلى آخره . ا.هـ انظر : شرح ابن عقيل - (١ / ١٣٠)

(٤) انظر حاشية الخضري(١/٦٧).ط.دار الفكر للطباعة والنشر.

(٥) انظر تعريف جمع القلة في حاشية الخضري صـ(٢/١٥١).

أقسام الحديث كثيرة، فاستعماله[١] هنا مثل رِجْل وأرْجُل، وعُنُق وأعناق، مما يستغني فيه بجمع القلة عن أبنية جمع الكثرة، وقد يعكسون فيستغنون بأبنية الكثرة عن أبنية القلة كرجل ورجال، وقلب وقلوب[٢]،

لكن حقيقة[٣]بالاشتراك المعنوي فيما له بناءٌ واحد، ويسمى ذلك بالنيابة وضعاً، كأرجل في جمع رِجْل بالكسر والسكون، ورجال في جمع رجُل بضم الجيم؛ فإنهم لم يضعوا بناءَ كثرةٍ للأول، ولا قلةٍ للثاني.

فإن وجد البناء أن اللفظ واحد: كأفلس وفلوس في فلس، وأثواب وثياب في ثوب، فاستعمالُ أحدِهما مكان الآخر مجازاً : كإطلاق أفلس على أحد عشر، وفلوس على ثلاثة .

وقد علمت أن جمع القلة يدل بالحقيقة على ثلاثة فما فوقها إلى العشرة، وأما جمع الكثرة فيدل على ما فوق العشرة إلى غير نهاية، هذا ما صرح به جماعةٌ من النحاة وغيرهم، وعليه فهما مختلفان بدءاً وانتهاءً.

واختار السعد وغيره: أن بدء كل منهما ثلاثة، وانتهاء القلة عشرة، ولانهاية للكثرة، فيتحدان بدءاً لا انتهاءً[٤].

---

(١) يقصد استعمال جمع التكسير الذي هو لفظة : (أقسام) في النظم .

(٢) انظر حاشية الخضري(٢/١٥٤).

(٣) في عبارة المؤلف نقص؛ فإني قد رجعت لحاشية الخضري، حيث نقل المؤلف الكلام منه ونصه : (فاستعماله حينئذٍ مكان الآخر ليس مجازاً، بل حقيقةً بالاشتراك المعنوي ...الخ ) انظر حاشية الخضري(٢/١٥٤).ط.دار الفكر للطباعة والنشر.

(٤) انظر حاشية الخضري(٢/١٥٣)

قال الخضري: (وعلى هذا فالذي ينوبُ عن الآخر هو جمع القلة فقط؛ لصدق جمع الكثرة على ما دون العشرة حقيقةً لا بالنيابة، وبذلك يندفع ما أورده القرافي[١] على قول الفقهاء : فيمن أقر بدارهم أنه يقبل بثلاثة؛ من أنه جمع كثرة، وأقله أحد عشر، فكيف يقبل المجاز مع إمكان الحقيقة؟ قال : ويدفع أيضا بأن دراهم ليس مجازاً في الثلاثة؛ لأنه ليس لمفرده جمع قله، أما نحو ثياب مما له جمع قله؛ فيتعين فيه الجواب الأول) انتهى[٢].

وحاصل ما في شرح جمع الجوامع و حاشية الكمال ابن أبي شريف : ( أن العرف في الإيمان و الأقارير مقدم على اللغة، واطرد العرف في استعماله دراهم ونساء ونحوهما في جمع القلة : كجمع الكثرة فصح اعتبار الأقل).[٣]

**{ تعريف الحديث والفرق بينه وبين الخبر}**

(الحديث): هو لغة: ضد القديم[٤]، واصطلاحا: ما أضيف للنَّبي- صلى اللهُ عليه وسلم- قولاً له أو فعلاً أو تقريراً أو وصفاً خَلْقياً؛ ككونه ليس بالطويل ولا بالقصير، أو أياماً؛ كاستشهاد عمه حمزة بأحد- وإن لم يندرجا في مدلول السنة - و يرادفه الخبر عند علماء الحديث[٥].

---

(١) شهاب الدين أبو العباس : أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن، ، القرافي : من علماء المالكية، وهو مصري المولد والمنشأ والوفاة توفي : سنة (٦٨٤). له مصنفات جليلة في الفقه والأصول، منها: (أنوار البروق في أنواع الفروق)، (اليواقيت في أحكام المواقيت)، الأعلام للزركلي - (١ / ٩٤).

(٢) المصدر السابق (١٥٣/٢)

(٣) انظر: شرح جمع الجوامع للمحلي في مبحث الحقيقة (٣٠٢/١)ط.دار الفكر.

(٤) انظر : (لسان العرب لابن منظور): مادة (حدث)،(٢ / ١٣١)ط.دار صادر- بيروت.

(٥) انظر : (المنهل الروي بشرح منظومة اللغوي) صـ(٢٣) ط.دار ابن حزم.

وقيل: الحديث: ما جاء عن النبي -صلى الله عليه وسلم- والخبر: ما جاء عن غيره[١].

ومن ثم قيل لمن يشتغل بالتواريخ ونحوها الإخباري، ولمن يشتغل بالسنة النبوية المحدث، وقيل: بينهما عموم وخصوص مطلق؛ فكل حديث خبر من غير عكس، هذا تعريف الحديث[٢] .

**{ تعريف علم الحديث }**

وأما تعريف علم الحديث: فهو علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن؛ من حسن وصحة وضدها، وعلو وضده، وكيفية التحمل والأداء وضعف الرجال وغير ذلك.[٣]

**والسند** : طريق المتن أي: رجاله[٤].

**والإسناد** : هو الإخبار عن طريق المتن[٥]- من قولهم: فلان سند أي: معتمد؛ لاعتماد الحفاظ عليه في صحة الحديث وضعفه.

---

(١) انظر : (نزهة النظر شرح نخبة الفكر)،صـ(٦٨) ط. دار ابن كثير.وانظر : (المنهل الروي شرح منظومة اللغوي) صـ(٢٧) ط.دار ابن حزم.

(٢) انظر : (تدريب الراوي )صـ(١١)ط.جمعية إحياء التراث الإسلامي، وانظر :(نزهة النظر شرح نخبة الفكر)،صـ(٦٨).

(٣) قال ابن الصلاح في مقدمته : (ولقد كان شأن الحديث فيما مضى عظيما ، عظيمة جموع طلبته ، رفيعة مقادير حفاظه وحملته، وكانت علومه بحياتهم حية، فذهب في هذا الزمان المعظم من ذلك، ولم يبق إلا آثار من كان هنالك. ) مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث - (١ / ٥)، انظر : (تدريب الراوي )صـ(١٠) ، وقال السيوطي رحمه بعد ذكر عدد من تعاريف علم الحديث : (وقال الحافظ ابن حجر : وأولى الأقوال بتعريف علم الحديث أن يقال : معرفة القواعد، والمعرفة بحال الراوي والمروي )

(٤) انظر : (المنهل الروي بشرح منظومة اللغوي) صـ(٢٣)، وقال البدر ابن جماعة الطيبي : هو الإخبار عن طريق المتن ) تدريب الراوي صـ(١٠) .

(٥) قال ابن جماعة : المحدثون يستعملون السند والإسناد لشيء واحد، تدريب الراوي صـ(١٠) جمعية إحياء التراث الإسلامي.وقال ابن حجر : (الإسناد حكاية طريق المتن) نزهة النظر صـ(٧١) .

**والمتن** : ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام، من المماتنة وهي : المباعدة في الغاية؛ لأنَّه غاية السند[١].

و**موضوعه** : السند و المتن من حيث ما يعرض لهما من القبول والرد[٢].

و**فائدته** : معرفة السنة على ما ينبغي، بحيث يميز الصحيح من غيره، فيعمل به حيث ينبغي العمل، ويترك حيث ينبغي الترك.

**وغايته**: الفوز بسعادة الدراين[٣] .

**(عِدّة)**- بكسر العين وتشديد الدال- جماعة من أقسام الحديث معدودة.

**(وكلُ واحدٍ)** من تلك العدة أومن تلك الأقسام .

**(أتى)** بالقصر أي: جاء مذكوراً في هذه المنظومة، وقوله **(وعَدّه)**[٤]يظهر أنه بفتح العين اسماً مفعولاً معه، أي: كل واحد أتى مع عده أو معدود.

وفيه مع قوله في آخر المصراع الأول (عده) نوعان من البديع:

١-الجناس المحرف وهو: اختلاف المتجانسين في هيئات الحروف فقط، كجبة البُرد بالباء، جُنةُ البرد بالنون، والتحريف[٥]بين البرد أي: بضم الباء، والبرد بفتحها[٦].

---

(١) هذا تعريف ابن جماعة، أما تعريف الطيبي فقال : ألفاظ الحديث التي تتقوم بها المعاني . تدريب الراوي صـ(١١) ، و انظر : (المنهل الروي بشرح منظومة اللغوي) صـ(٣٠) .

(٢) انظر : (المنهل الروي بشرح منظومة اللغوي) صـ(٢٩) .

(٣) المرجع السابق صـ(٣٠).

(٤) اللفظ المثبت في المخطوط : (وكل واحد أتى وعده)، وفي غيره (وحده )، انظر : شرح البيقونيّة للزرقاني صـ(٤٢) .

(٥) وسمي منحرفاً : (لانحراف إحدى الهيئتين عن الهيئة الأخرى) انظر: مختصر المعاني- سعد الدين التفتازاني (١ / ٢٧٣)

(٦) مختصر المعاني-سعد الدين التفتازاني - (١ / ٢٧٣) .

٢- والتصدير: ويسمى رد العجز على الصدر، وهو في النظم أن يكون أحد اللفظين المكررين أو المتجانسين أو الملحقين بهما اشتقاقه أو شبه الاشتقاق في آخر البيت، والآخر في صدر المصراع الأول أو حشوه أو آخره أو صدر المصراع الثاني[١].

مثل التصدير الذي في البيت قوله:

فمشغوفٌ بآيات المثاني ومفتونٌ برنات المثاني[٢]

الأول القران، والثاني نغمات أوتار المزامير، التي ضم طاق منها إلى طاق.

وفي بعض النسخ (وكل واحد أتى وحده) بالحاء المهملة.

(١) مختصر المعاني- سعد الدين التفتازاني - (١ / ٢٧٦) .

(٢) هذا البيت للحريري صاحب المقامات ذكره في المقامة الحرامية مقامات الحريري - (١ / ٣٩٨) دار الكتب اللبناني – بيروت .

## (الحديث الصحيح )

أَوَّلُهَا (الصحيحُ) وهوَ ما اتَّصَل إسنادُهُ ولَمْ يُشَذَّ أو يُعَلّ
يَرْوِيهِ عَدْلٌ ضَابِطٌ عَنْ مِثْلِه مُعْتَمَدٌ في ضَبْطِهِ ونَقْلِهِ

( أولها) أي: الأقسام (الصحيح) أي: لذاته، لأنَّ الحديث إمَّا أن يشتمل من الأوصاف على أعلاها أو أدناها[١].

والأول: الصحيح لذاته .

والثاني: إنْ انضم إليه ما يجبر ذلك النقص اليسير كان صحيحاً لغيره، و إلا بقى على الحسن[٢]، وهذا تقسيم للمقبول من الحديث.

وأما المردود منه: فهو الضعيف بما عدا الكذب، الذي انضم إليه ما يرجح جانب القبول كان حسناً لغيره، وإلا بقي على ضعفه.[٣]

فتحصل: أن الصحيح منه ما هو صحيح لذاته أو لغيره، والحسن كذلك[٤].

والكلام في القسم الأول أي: الصحيح لذاته: (وهْو) بسكون الهاء، وليس للضرورة، بل جائز في السبعة، بل في قراءة السبعة: قالون، وأبي عمرو، و الكسائي تسكين الهاء من هْو وهْي

(١) انظر : (المنهل الروي بشرح منظومة اللغوي)، صـ(٣١) .

(٢) المرجع السابق منقول بالنص .

(٣) قال ابن حجر في شرح نخبة الفكر: (وإن قامت قرينة ترجح جانب قبول ما يتوقف فيه؛ فهو الحسن أيضا، لكن لا لذاته )

(٤) انظر نخبة الفكر ص(١١٢).

بعد الواو والفاء واللام حيث وقع، وزاد قالون و الكسائي تسكينهما بعد ثم في قوله تعالى:﴿ثُمَّ هُوَ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ مِنَ ٱلْمُحْضَرِينَ﴾.(١)

**(ما)** موصولة أو موصوفة أي: الصحيح الحديث الذي اتصل أو حديث اتصل إسناده أي: سنده، إذ كل منهما يطلق على الآخر في اصطلاحهم.

والمراد باتصاله: أن يسلم سنده من سقوط فيه؛ بحيث يكون كل من رجاله أخذ ذلك المروي عن شيخه ولو بالإجازة على المعتمد، فدخل المرفوع والموقوف دون المنقطع والمعضل والمرسل خفياً أو جلياً والمدلس(٢) والمعلق؛ إن وقع ممن لم يشترط الصحة، بخلاف من اشترطها، كالبخاري فإن تعاليقه المجزومة المستجمعة للشروط لها حكم الاتصال(٣)، وإن لم نقف عليها من طريق المعلق عنه لقصورنا.

**( ولم يشُذَّ)** بضم الشين وتثليث الذال، أي: لم يخالف الراوي من هو أرجح منه كما سيأتي في المتن، وسيأتي مزيد بسط له إن شاء الله- تعالى- عند ذكر الناظم له(٤) .

---

(١) سورة القصص (٦١) .

(٢) لأنَّ في كلٍ من هذه الأنواعِ المستثناة سقوطاً في السند، إمَّا بواحد أو اثنين أو أكثر .

(٣) قال العراقي في التقيد والإيضاح : (ما كان من ذلك ونحوه بلفظ فيه جزم وحكم به على من علقه عنه، فقد حكم بصحته عنه) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (١ / ٣٣)،ط. المكتبة السلفية .

(٤) عند قوله : ( وما يخالف ثقة فيه الملأ فالشاذ)

وفي شرح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر العسقلاني- رحمه الله تعالى- :

( أن الشاذ : ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه)[١]، قال : (وهذا هو المعتمد في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح).[٢]

**( أو يُعَلْ ):** بسكون اللام بغير تشديد للوزن، وببنائه للمفعول، والجزم؛ بأنه معطوف على المجزوم، الذي هو يشذ.

والمراد بالمعلل: ما فيه علة خفية قادحة مجمع عليها بين أهل هذا الشأن، كالإرسال الخفي والاضطراب[٣].

فخرج بـ(الخفية): الظاهرة؛ لانقطاع وضعف راوٍ، وبـ(القادحة): غيرها[٤]، كأن يروي العدل الضابط عن التابعي حديثا، فيرويه غيره ممن يشاركه في سائر صفاته عن ذلك التابعي بعينه عن صحابي آخر، فإن هذا يسمى عند كثير من المحدثين علة؛ لوجود الاختلاف على التابعي في شيخه، ولكنها غير قادحة؛ لجواز أن يكون التابعي سمعه من كل منهما [٥].

قال سيدي القطب سليمان بن يحي الأهدل- نفع الله به - :( وفي الصحيحين أمثلة من ذلك)[٦].

و سيأتي الكلام على المعلل بأزيد مما هنا- إن شاء الله-

---

(١) انظر نزهة النظر شرح نخبة الفكر صـ(١١٥) .

(٢) انظر شرح نخبة الفكر صـ(٩٨).

(٣) انظر نزهة النظر شرح نخبة الفكر صـ(١١٥) .

(٤) قال الكوراني في حاشية على نزهة النظر : ( المراد بالخفية ما طرأت على الحديث السالم ظاهره منها، ولا يطلع عليها إلا المتبحر في هذا الشأن، وليس المراد بذكر الخفية إخراج الظاهرة؛ لأنَّ الخفية إذا أثرت فالظاهرة أولى ، بل الظاهرة راجعة إلى ضعف الراوي أو عدم اتصال السند ) ص(١١٥) ط. دار ابن كثير.

(٥) انظر (المنهل الروي شرح منظومة اللغوي) للأهدل صـ(٣٥).

(٦) انظر (المنهل الروي شرح منظومة اللغوي) للأهدل صـ(٣٥).

**( يرويه)**- أي : الصحيح- من الرواية : وهي حكاية القول لمن يحفظه .

**(عدل)** أي : يشترط في راوي الصحيح كونه عدلاً محقق العدالة .

والعدالة[١] لغة: التوسط ، وشرعاً- بالمعنى الشامل للمروة- ملكةٌ[٢] أي : هيئة راسخة في النفس تمنع اقتراف أي : ارتكاب الكبائر وصغائر الخسة؛ كسرقة لقمة، وتطفيف تمرة، والرذائل المباحة أي : الجائزة بالمعنى الأعم أي : المأذون في فعلها، لا بمعنى مستوية الطرفين، كبول بطريق- وهو مكروه- وأكل بسوق لغير سوقي[٣]، ونحوها مما يخل بالمروءة[٤].

والمعنى: يمتنع من اقتراف كل فرد من أفراد ما ذكر، فباقتراف فرد منه تنتفي العدالة ، أما صغائر غير الخسة؛ ككذبة لا يتعلق بها ضرر، ونظر إلى أجنبية، فلا يشترط المنع من اقتراف كل فرد منها، فلا ينفي العدالة[٥] اقتراف شيء منها، إلا أن يصر عليه، ولم تغلب طاعاته، هذا ما في اللب وشرحه للقاضي زكريا - رحمه الله تعالى ونفع به-[٦]

---

(١) قال الجزائري في توجيه النظر إلى أصول الأثر : ( من أصعب الأشياء الوقوف على رسم العدالة فضلا عن حدها، وقد خاض العلماء في ذلك كثيرا، فقال بعضهم : العدالة : هي ملكة تمنع عن اقتراف الكبائر والإصرار على الصغائر، وقال بعضهم : هي ملكة تمنع عن اقتراف الكبائر وعن فعل صغيرة تشعر بالخسة كسرقة باقة بقل، وقال بعضهم : من كان الأغلب من أمره الطاعة والمروءة قبلت شهادته وروايته، ومن كان الأغلب من أمره المعصية وخلاف المروءة ردت شهادته وروايته ) توجيه النظر إلى أصول الأثر - (١ / ٩٤)ط. مكتبة المطبوعات الإسلامية، قال ابن تيمية في منهاج السنة النبوية : ( لكن العدل قد يتنوع بتنوع الشرائع والمناهج فيكون العدل في كل شرعة بحسبها)، منهاج السنة النبوية - (٥ / ٨١)، مؤسسة قرطبة.

(٢) قال الكمال ابن أبي الشريف في حاشية نخبة الفكر : (لأن الهيئة العارضة للنفس إن لم تكن راسخة في النفس سميت حالاً، وإن كانت راسخة سميت ملكة، وتلك الملكة هي العدالة ) حواشي شرح نخبة الفكر لابن حجر ص١١٣

(٣) انظر حاشية المحلي على جمع الجوامع (١٤٩/٢) ط. دار الفكر

(٤) انظر غاية الأصول شرح لب الأصول صـ(١٠٤) ط. دار الكتب العربية

(٥) انظر حاشية المحلي على جمع الجوامع (١٤٩/٢) .

(٦) انظر غاية الأصول شرح لب الأصول صـ(١٠٤).

وحاصل حد العدالة: أنها ملكة تمنع اقتراف الكبائر وصغائر الخسة والرذائل المباحة[١].

وزاد ابن السبكي في بعض نسخ جمع الجوامع قبل الرذائل وهوى النفس، وهو مأخوذ من والده فقال: ( لابد منه، فالمتقي للكبائر و صغائر الخسة مع الرذائل المباحة قد يتبع هواه عند وجوده لشيء منها فيرتكبه، ولا عدالة لمن هو بهذه الصفة)[٢].

ورده الجلال المحلي: (بأنه غير محتاج إليه مع ما ذكره المصنف يعني- ابن السبكي - لأن من عنده ملكة تمنعه من اقتراف ما ذكر ينتفي عنه اتباع الهوى لشيء منه وإلا لوقع في الهوى، فلا يكون عنده ملكة تمنع منه)[٣] انتهى.

وخرج بقولنا :(محقق العدالة) المجهول، فلا يقبل في الرواية مجهول باطناً وهو: المستور، ولا مجهول مطلقاً أي : باطناً وظاهراً، ولا مجهول العين، إلا أن وصفه نحو الشافعي بالثقة أو ينفي التهمة، كقوله : أخبرني الثقة أو من لا أتهمه ويقبل من أقدم معذوراً - بنحو جهل - على مفسق مظنون، أو مقطوع، كشرب نبيذ أو خمر[٤].

---

(١) هذا تعريف تاج الدين السبكي للعدالة في جمع الجوامع (جمع الجوامع) صـ(٦٩) ط.دار الكتب العلمية، وانظر شرح البيقونية لعبد الرحمن بن سليمان الأهدل صـ(٤٤) .

(٢) انظر حاشية المحلي على جمع الجوامع (١٤٩/٢-١٥٠).

(٣) المرجع السابق

(٤) انظر غاية الأصول شرح لب الأصول صـ(١٠٤) .

ولابد في العدل من الضبط[١]، كما قال: (ضابط)[٢] تام الضبط؛ ليخرج الحسن لذاته، إذ المعتبر فيه أصل الضبط؛ لا كماله.

والضبط إما ضبط صدر: بأن يكتب ما سمعه، بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء، أو ضبط كتاب: بأن يصون كتابه عنده منذ سمعه وصححه إلى أن يودي منه.

قال سيدي القطب سليمان بن يحي -نفع الله به- ( ومنع الرواية من الكتاب ضعيف؛ لأنه مع اشتراطه ما ذكر ينتفي تطرق الخلل إليه)[٣].

**تنبيه :**

جواز النقل من الكتب المعتمدة ونسبة ما فيها لمؤلفيها مجمع عليه، وإن لم يتصل سند الناقل لمؤلفيها، صرح به ابن حجر الهيتمي- رحمه الله تعالى- في التحفة قال: (نعم النقل من نسخ كتاب لا يجوز ألا إن وثق بصحتها، أو تعددت تعددًا يغلب على الظن صحتها أو رأى لفظها منتظماً وهو خبيرٌ فطنٌ يدرك السقط والتحريف، فإن انتفى ذلك قال : وجدت كذا ونحوه).

---

(١) قال الجزائري في توجيه النظر : ( قد ظن بعض الناس أن العدالة على مذهب الجمهور لا تقبل الزيادة والنقصان، فهي كالإيمان عند من يقول بعدم قبوله ذلك، والصحيح أن العدالة كالضبط تقبل الزيادة والنقصان والقوة والضعف.... واعلم أن العدالة والضبط إما أن ينتفيا في الراوي أو يوجد فيه العدالة وحدها أو الضبط وحده، فإن انتفيا فيه لم يقبل حديثه أصلاً، وإن اجتمعا فيه قبل وهو الصحيح المعتبر، وإن وجدت فيه العدالة دون الضبط قبل حدثه لعدالته وتوقف فيه لعدم ضبطه على شاهد منفصل يجبر ما فات من صفة الضبط، وإن وجد فيه الضبط دون العدالة والضبط لم يقبل حديثه؛ لأن العدالة هي الركن الأكبر في الرواية، ثم كل واحد من العدالة له مراتب عليا ووسطى ودنيا، ويحصل بتركيب بعضها مع بعض مراتب للحديث مختلفة في القوة والضعف وهي ظاهرة مما ذكرناه )، توجيه النظر إلى أصول الأثر - (١ / ١٠٠).

(٢) قال عبد الرحمن الأهدل : ( ضابطٌ متقن، فخرج المغفل وكثير الخطأ ) شرح البيقونية صـ(٤٤) .

(٣) انظر المنهل الروي شرح منظومة اللغوي صـ(٣٢).

**(عن مثله)** أي :عن عدل ضابط[١]، فالعدالة والضبط معتبران في حد الصحيح في كل واحد من راوته، من أول السند إلى منتهاه، سواء كان انتهاؤه إلى النبي- صلى الله عليه وسلم- أو إلى صحابي أو إلى من دونه، فيشمل الموقوف ونحوه، كالمقطوع[٢].

وقوله: **(عن مثله)** متعلق بـ**(يرويه)** لا بضابط؛ لفساده، وقوله: (معتمد)[٣] صفة ثانية (لعدل)، وهو بصيغة اسم المفعول، ففيه مع ما بعده زيادة إيضاح لما قبله؛ لما عرفت من تفسير الضبط بما مر، ويتعلق به قول :(في ضبطه ونقله)[٤]

---

(١) عن عدل ضابط عن مثله إلى منتهى السند شرح البيقونية لعبد الرحمن الأهدل ص:(٤٤) .

(٢) الحديث الصحيح : هو الحديث الذي يكون متصل الإسناد من أوله إلى منتهاه بنقل العدل الضابط عن مثله ولا يكون فيه شذوذ ولا علة، فخرج بقولهم الذي يكون متصل الإسناد: ما لم يتصل إسناده وهو المنقطع والمرسل والمعضل: وبقولهم بنقل العدل : ما في سنده من لم تعرف عدالته، وهو من عرف بعدم العدالة، أو من جهلت حاله، أو لم يعرف من هو، وبالضابط : غير الضابط وهو كثير الخطأ، فإن ما يرويه لا يدخل في حد الصحيح وإن عرف هو بالصدق والعدالة، وبقولهم ولا يكون فيه شذوذ : ما يكون فيه شذوذ، والشذوذ : مخالفة الثقة في روايته من هو أرجح منه عند تعسر الجمع بين الروايتين، وبقولهم ولا علة : ما يكون فيه علة، والمراد بالعلة هنا : أمر يقدح في صحة الحديث.

ولما كان من العلل ما لا يقدح في ذلك قيد بعضهم العلة بالقادحة فقال : ولا علة قادحة، ومن أطلق العبارة اكتفى بدلالة الحال على ذلك، ولكل وجهة وقد زاد بعضهم في تقييد العلة فقال : ولا علة خفية قادحة، والأولى ترك هذه الزيادة؛ لأنها توهم أن العلة الظاهرة لا تؤثر مع أنها أولى بالتأثير من العلة الخفية، والعلة الظاهرة مثل ضعف الراوي أو عدم اتصال السند) ا.هـ (توجيه النظر إلى أصول الأثر) - (١ / ١٨٠).

(٣) معتمد في ضبط ما يمليه، شرح البيقونية لعبد الرحمن الأهدل ص: (٤٤) .

(٤) ونقله : لما يرويه إما ضبط صدر، أو ضبط كتاب.( شرح البيقونية لعبد الرحمن الأهدل)،ص(٤٥)ط.غراس للطباعة والنشر.

وينقسم الصحيح[١] إلى :

١- مشهور، كحديث: « إنّ اللهَ -تعالى- لا يقبض العلم انتزاعاً»[٢]، فقد جمع طرقه غير واحد[٣].

٢-وإلى غريب: كالأفراد المخرجة في الصحيحين، وسيأتي -إن شاء الله تعالى- ويتفاوت في الصحة بحسب تفاوت رجاله في العدالة والضبط واشتهارهم[٤] بالحفظ والورع وتحري مخرجيه.

فما كان رجاله في الرتبة العليا من ذلك كان أصح مما دونه[٥]، إذ هذه الأوصاف مفيدة لغلبة الظن الذي عليه مدار الصحة، فاقتضت أن يكون لها درجات بعضها فوق بعض بحسب الأمور المقوية[٦].

---

(١) قال الحافظ العراقي في التقييد والإيضاح :

(الصحيح يتنوع إلى : متفق عليه ومختلف فيه، ويتنوع إلى مشهور وغريب، وبينَ ذلك.

ثم إن درجات الصحيح تتفاوت في القوة بحسب تمكن الحديث من الصفات المذكورة التي تبتنى الصحة عليها، وتنقسم باعتبار ذلك إلى أقسام يستعصي إحصاؤها على العاد الحاصر). التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (١ / ٢٢) .

(٢) أخرجه البخاري برقم (١٠٠) والحديث بتمامه (إِنَّ اللَّهَ لاَ يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ الْعِبَادِ وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ حَتَّى إِذَا لَمْ يُبْقِ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوسًا جُهَّالاً فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا)(١/ ٣٦)ط.دار الشعب -القاهرة، صحيح مسلم.(٨ / ٦٠).

(٣) قد جمع طرقه غير واحد فبلغت سبعين طريقا انظر : ( المنهل الروي للأهدل) صـ(٣٧) .

(٤) فتح المغيث (١/ ٣٠) ط.دار ابن الجوزي .

(٥) انظر : ( المنهل الروي للأهدل) صـ(٣٧)، وانظر نخبة الفكر صـ(٨٤).

(٦) وانظر نخبة الفكر صـ(٨٤)

قال سيدي القطب سليمان بن يحي- نفع الله به- :

( فمن الرتبة العليا فيهما أي : العدالة والضبط: ما أطلق عليه بعض الأئمة أنه أصح الأسانيد[١]:

كمالك عن نافع عن ابن عمر، وإن زدت راوياً عن مالك فالشافعي، وإن زدت عن الشافعي فأحمد بن حنبل[٢]، وكالزهري عن سالم عن عبد الله بن عمر عن أبيه.

ودونها في الرتبة: كرواية بُرَيْد -بالموحدة- ابن أبي بُرْدَةَ عن جده عن أبيه أبي موسى -رضي الله عنه- وكحمَّاد بن سَلَمَة عن ثابت عن أنس.

ودونها في الرتبة: كسُهَيْل عن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة - رضي الله عنه- وكالعلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة - رضي الله عنه -فإن الجميع يشملهم اسم العدالة والضبط، إلا أن للرتبة الأولى من الصفات المرجحة ما يقتضي تقديم روايتهم على التي تليها، وللتي تليها من ذلك ما يقتضي تقديمها على الثالثة، وهي مقدمة على من يعد ما ينفرد به حسناً :

كمحمد بن إسحاق عن عاصم ابن عمر عن جابر، وعمرو بن شُعيب عن أبيه عن جده، وقس على هذه المراتب ما شبهها، والمرتبة الأولى هي التي أطلق عليها بعض الأئمة أصح الأسانيد)[٣] انتهى .

---

(١) انظر الباعث الحثيث صـ(٣٠-٣١) .

(٢) قال في الفتح : ( ولاجتماع الأئمة الثلاثة بهذا السند قيل لها : سلسلة الذهب ) فتح المغيث (١/٣٣) .

(٣) انظر المنهل الروي شرح منظومة اللغوي صـ(٣٦،٣٧) ، وانظر نخبة الفكر صـ(٨٤-٨٥).

لكن المعتمد كما صرح به هو وابن حجر العسقلاني في شرح النخبة ، والإمام عبد الرحيم العراقي في ألفيته : ( الإمساك عن الحكم على سند معين بأنه أصح، نعم يستفاد من مجموع ما أطلق عليه الأئمة ذلك أرجحيته على ما لم يطلقوه عليه) [١].

وقد اتفقت الأئمة على تلقي صحيحي البخاري ومسلم بالقبول[٢]، فهما أصح الكتب المصنفة، وما أتُفق عليه أصح مما تفرد به أحدهما[٣].

والمتفق عليه[٤] انواع:

أعلاها : ما وصف بكونه متواتراً، ثم مشهوراً، ثم أصح : كمالك عن نافع عن ابن عمر، ثم ما وافقهما ملتزمو الصحة، ثم أحدهم على تخريجه، ثم أصحاب السنن، ثم المسانيد، ثم ما انفردا به – ولا يخرج بذلك عن كونه متفقا عليه – ثم ما انفرد به البخاري؛ لأن كتابه أصح[٥] من كتاب مسلم[٦].

---

(١) نخبة الفكر صـ(٨٥) ، وفتح المغيث شرح ألفية العراقي (١/ ٣٠) .، انظر : تدريب الراوي صـ(٤٤).

(٢) انظر : فتح المغيث شرح ألفية العراقي (١/ ٣٠) ، انظر تدريب الراوي صـ(٥٧)،وانظر نخبة الفكر صـ(٨٦) ، وانظر الباعث الحثيث صـ(٤٣) .

(٣) نخبة الفكر صـ(٨٦) .

(٤) قال النووي : وإذا قالوا : صحيح متفق عليه ، أو على صحته فمرادهم اتفاق الشيخين لا الأمة . انظر تدريب الراوي صـ(٩٢)، نخبة الفكر صـ(٨٦) .

(٥) قال الحافظ ابن كثير في الباعث الحثيث : ( والبخاري أرجح، لأنه اشترط في إخراجه الحديث في كتابه هذا : أن يكون الراوي قد عاصر شيخه وثبت عند سماعه منه، ولم يشترط مسلم الثاني، بل اكتفى بمجرد المعاصرة. ومن ههنا ينفصل لك النزاع في ترجيح تصحيح البخاري على مسلم، كما هو قول الجمهور ) الباعث الحثيث صـ(٣٣) ط.جمعية إحياء التراث الإسلامي. وقال الحافظ في النخبة : (وقد صَرَّح الجمهور بتقديم صحيح البُخَارِيّ في الصحة، ولم يُوجَد عن أحدٍ التصريحُ بنقيضه ) نخبة الفكر صـ(٨٦)، و انظر : فتح المغيث شرح ألفية العراقي (١/ ٧٦) .

(٦) انظر : فتح المغيث شرح ألفية العراقي (١/ ٧٥-٧٦) ط.مكتبة دار المنهاج، وانظر المنهل الروي شرح منظومة اللغوي صـ(٣٧).

و أما ما نقل عن أبي علي النيسابوري أنه قال :( ما تحت أديم السماء أصح من كتاب من كتاب مسلم ).

فقال ابن حجر: ( أنه لم يصرح بكونه أصح من صحيح البخاري؛ لأنه إنما نفى وجود كتاب أصح من كتاب مسلم، إذ المنفي إنما ما يقتضيه صيغة أفعل، من زيادة صحة في كتاب يشارك كتاب مسلم في الصحة، يمتاز بتلك الزيادة عليه، ولم ينفِ المساواة )[١].

وما نقل عن بعض المغاربة أنه فضَّل صحيح مسلم على صحيح البخاري، فذلك يرجع إلى حسن السياق[٢] وجودة الوضع والترتيب، إذ لم يفصح أحد منهم بأن ذلك راجع إلى الأَصَحيَّة[٣].

قال ابن حجر- رحمه الله تعالى- ( ولو أفصحوا بذلك لرده عليهم شاهد الوجود).[٤]

ثم ما انفرد به مسلم، ثم ما كان على شرطهما، والمراد به[٥] : رواتهما، ومثلهم مع باقي شروط الصحيح، من اتصال السند ونفي الشذوذ والعلة، ثم ما كان على شرط مسلم [٦].

وقد يرجح قسم من هذه الأقسام على ما فوقه بأمور تقتضي الترجيح، كما لو كان الحديث عند مسلم مثلا مشهوراً قاصراً عن درجة التواتر لكن حفته قرينة صار بها يفيد العلم، فإنه يقدم على الحديث الذي يخرجه البخاري إذا كان فرداً مطلقاً [٧].

---

(١) انظر نخبة الفكر صـ(٨٦) .

(٢) قال الكوراني في حاشيته على النخبة : ( يرجع إلى حسن السياق : فإنه بدأ بالمجمل والمشكِل والمنسوخ و المعنعن والمبهم ، ثم أردف المبيَّن ،والناسخ والمصرَّح والمنسوب ) انظر شرح نحبة الفكر بحواشيه صـ(١٢٣) .

(٣) انظر نخبة الفكر صـ(٨٦-٨٧).

(٤) انظر نخبة الفكر صـ(٨٧) .

(٥) المراد به : أي : شرطهما

(٦) انظر المنهل الروي شرح منظومة اللغوي صـ(٣٨)، انظر تدريب الراوي صـ(٨٤) .

(٧) انظر نخبة الفكر صـ(٨٧) .

وكما لو كان الحديث الذي لم يخرجاه من ترجمة وصفت بكونها أصح الأسانيد كمالك عن نافع عن ابن عمر؛ فإنه يقدم على ما انفرد به أحدهما، لا سيما إذا كان في إسناده من فيه مقال[١].

ثم ما نص على صحته إمام معتمد، كأبي داود والترمذي والنسائي و الدارقطني والخطابي و البيهقي[٢]، وما يوجد في المستخرجات على الصحيحين، أو في مصنف مختص بالصحيح : كصحيحي ابن خزيمة، وابن حبان ومستدرك الحاكم[٣]، لكن صحيح ابن خزيمة أصح من صحيح ابن حبان، وهو أصح من المستدرك؛ لتساهل الحاكم وابن حبان[٤]،

والحاكم اشد تساهلا[٥].

ولهذا قال الحافظ العراقي: ( الحق أن ما انفرد بتصحيحه يتتبع بالكشف عنه، ويحكم عليه بما يليق).

وفي ألفية العراقي أن البُسْتيَّ[٦] يداني الحاكم أي يقرب منه[٧] .

**تتمة :**

مرَّ أن صحيح البخاري أصح من صحيح مسلم، وأنَّ ما نُقل عن أبي علي وبعض المغاربة مؤول.

---

(١) انظر المنهل الروي شرح منظومة اللغوي صـ(٣٨) ، و انظر نخبة الفكر صـ(٩٠-٩١) .

(٢) انظر : فتح المغيث شرح ألفية العراقي (١/٧٥-٧٦) .

(٣) انظر الباعث الحثيث صـ(٣٤- ٣٧) ، فإنه قد تكلم عن الكتب التي هي مظان الصحيح .

(٤) انظر ( اليواقيت والدرر ) للمناوي (١/٢٤٧) ط .مكتبة الراشد.

(٥) انظر المنهل الروي شرح منظومة اللغوي صـ(٣٨)، وانظر : فتح المغيث شرح ألفية العراقي (١/٣٦) .

(٦) هو ابن حبان البُسْتي صاحب الصحيح انظر : فتح المغيث شرح ألفية العراقي (١/٦٣)

(٧) قال العراقي في ألفيته : ( والبستي يداني الحاكم ) فتح المغيث شرح ألفية العراقي (١/٦٣).

وقد قرر الحافظ ابن حجر- رحمه الله-: ( رجحان صحيح البخاري على صحيح مسلم؛ بأن الصفات التي تدور عليها الصحة في كتاب البخاري أتم منها في كتاب مسلم وأشد، وشرطه فيه أقوى وأشد.

قال : أما رجحانه من حيث الاتصال: فلاشتراطه أن يكون الراوي قد ثبت له لقاء من روى عنه ولو مرة، واكتفى مسلم بمطلق المعاصرة.

وأما رجحانه من حيث العدالة والضبط : فلأن الرجال الذين تكلم فيهم من رجال مسلم أكثر عددا من الرجال الذين تكلم فيهم من رجال البخاري[١]، مع أن البخاري لم يكثر من إخراج حديثهم، بل غالبهم من شيوخه الذين أخذ عنهم ومارس حديثهم، بخلاف مسلم في الأمرين.

وأما رجحانه من حيث عدم الشذوذ والإعلال: فلأن ما انتقد على البخاري من الأحاديث أقل عددا مما انتقد على مسلم[٢]، هذا مع اتفاق العلماء على أن البخاري كان أجل من مسلم في العلوم وأعرف بصناعة الحديث منه، وأن مسلماً تلميذه وخريجه، ولم يزل يستفيد منه ويتتبع آثاره، حتى لقد كان يقول الدارقطني : (لولا البخاري لما راح مسلم ولا جاء)[٣].

وهنا انتهى الكلام على الصحيح

---

(١) قال المناوي في اليواقيت والدرر: ( فإن الذين انفرد البخاري بالإخراج لهم دون مسلم (أربعمائة وبضعة وثلاثون)، المتكلم فيهم بالضعف ثمانون، ومن انفرد مسلم بالإخراج له (ستمائة وعشرون)، المتكلم فيهم بالضعف مائة وستون ) انظر ( اليواقيث والدرر ) للمناوي (٢٣٧/١) .

(٢) قال المناوي في اليواقيت والدرر : ( فلأن ما انتقد على البخاري من الأحاديث اقل عدداً مما انتقد على مسلم، وذلك لأن الأحاديث التي انتقدت عليها نحو مائتي حديث ( وعشرة أحاديث ) اختص البخاري منها بأقل من ثمانين، وما قل الانتقاد فيه أرجح ) انظر ( اليواقيث والدرر ) للمناوي (٢٣٧/١) .

(٣) انظر شرح النخبة صـ(٨٦،٨٧،٨٩.

## ( الحديث الحسن )

**وَ(الحَسَــنُ) المَعْــرُوفُ طُرْقــاً  رِجَالُـهُ لا كالصّـحيح اشْـتَهَرَتْ**

ثم أخذ الناظم- نفع الله به- في الحسن فقال :

**( والحسن )** عند اللغويين الجميل[١]، وعند الأصوليين ما يؤمر بالمدح عليه، فيشتمل الواجب والمندوب وفعل الله تعالى، ويقابله القبيح : وهو ما يذم عليه وهو الحرام، فما لا واسطة فيشمل المكروه وخلاف الأولى والمباح وغير فعل المكلف، وقيل: غير ذلك[٢].

وعند القراء الوقف على رؤوس الآيات، كالوقف على العالمين، والابتداء بالرحمن الرحيم، سمي حسناً لحسن الوقف عليه[٣] .

وعند المحدثين قسمان[٤]:

أحدهما: حسن لذاته وهو المعروف( طُرْقاً)[٥] بضم الطاء وسكون الراء- وأصلها الضم- جمعُ طريق، كقضيب وقضيب، ويجوز تسكين عينه ولو في النثر

كما روي في حديث دخول الخلاء :( أعوذ بك من الخُبْث )[٦] بسكون الباء.

---

(١)انظر مختار الصحاح - (١ / ١٦٧)ط .مكتبة بيروت .

(٢)انظر غاية الأصول شرح لب الأصول صـ(٧) .

(٣) انظر غاية المريد في علم التجويد صـ(٢١١) ط. دار ابن حزم القاهرة .

(٤) وردت تعارف كثيرة للحسن، واختلفت عبارات الأئمة في ذلك ويفسر الإمام ابن كثير ذلك في الباعث بقوله : ( وهذا النوع لما كان وسطاً بين الصحيح والضعيف في نظر الناظر، لا في نفس الأمر عسر التعبير عنه وضبطه على كثير من أهل هذه الصناعة، وذلك لأنه أمر نسبي، شيء ينقدح عنه الحافظ، ربما تقصر عبارته عنه، وقد تجشم كثير منهم حده ) الباعث الحثيث صـ(٤٥)

(٥) قال العلامة عبد الرحمن الأهدل : ( بسكون الراء و آثره على الضم الأشهر؛ للوزن ) . حاشية على المنظومة البيقونية ، صـ(٤٥) .

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (١٤٢)، والحديث بتمامه عن أنس : ( كَانَ النَّبِيُّ - صلى الله عليه وسلم- إِذَا دَخَلَ الْخَلاَءَ قَالَ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبُثِ وَالْخَبَائِثِ.) صحيح البخاري (١ / ٤٨)، ومسلم في صحيحه برقم (٨٥٧)، (١٩٥/١)، رواية البخاري بضم الباء(الْخُبُثِ)ورواية مسلم بسكون الباء (الْخُبْثِ ).

والمراد بالطرق[١] هنا : الأسانيد، وجمع الكثرة غير مراد، بل ولا جمع القلة، إذ لا يشترط في هذا القسم تعدد الطرق.

**( وغدت )** أي : صارت رجاله أي : رواته لا كرجال الحديث الصحيح[٢]، ولكن اشتهرت رجاله بالصدق والأمانة، ولم تبلغ درجة راوي الصحيح في الضبط؛ لقصورهم عنه في الضبط والإتقان، مع وجود بقية الأوصاف المشترطة في الصحيح[٣] .

وهذا القسم كالصحيح في الاحتجاج به، وقي تفاوت أفراده في المرتبة[٤].

فأعلاه ما قيل بصحته : كرواية عَمْرو بن شُعيب عن أبيه عن جده، ومحمد بن إسحاق عن عاصم بن عمرو عن جابر، وإذا تعددت طرقه حكم بصحته لأن كثرتها تجبر قصور ضبط راويه عن راوي الصحيح[٥]، ويسمى حينئذ الصحيح لغيره، وهذا أي : وصف هذا القسم بالحسن حيث ينفرد الوصف[٦].

---

(١) قال الزرقاني : (وذلك كناية عن الاتصال؛ إذ المرسل والمعضل و المنقطع والمدلَّس قبل أن يتبين تدلسه، لا يعرف مخرج الحديث منها ) شرح البيقونية للزرقاني صـ(٦١)، حاشية على المنظومة البيقونية ، صـ(٤٥)

(٢) قال الزرقاني : (وغدت رجاله مشتهرة اشتهاراً دون اشتهار رجال الصحيح ) شرح البيقونية للزرقاني صـ(٦٣).

(٣) انظر شرح النخبة صـ(٩١) .

(٤) انظر تدريب الراوي صـ(٩٢) ط.جمعية إحياء التراث، وانظر المنهل الروي شرح منظومة اللغوي صـ(٤٢)، و انظر شرح النخبة صـ(٩٢)، وانظر : الباعث الحثيث صـ(٤٥) .

(٥) قال الحافظ في النخبة : ( وبكثرة طرقه يصحح؛ وإنما يحكم له بالصحة عند تعدد الطرق؛ لأن للصورة المجموعة قوة تجبر القدر الذي قصر به ضبط راوي الحسن عن راوي الصحيح) انظر شرح النخبة صـ(٩٢) .

(٦) وقال أيضا الحافظ في شرح النخبة (ومن ثم تطلق الصحة على الإسناد الذي يكون حسنا لذاته لو تفرد إذا تعدد، وهذا حيث ينفرد الوصف) . شرح النخبة صـ(٩٣) .

فإن جُمع الصحيح والحسن في وصف حديث واحد، كقول الترمذي وغيره: حديث حسن صحيح -وقد تفرد الناقل بتلك الرواية - فللتردد في الناقل، أي: لتردد المجتهد في الناقل هل اجتمعت فيه شروط الصحة او قصر عنها ؟

وبه يعرف جواب من استشكل الجمع بين الوصفين، فقال: الحسن قاصر عن الصحيح ففي الجمع بين الوصفين إثبات لذلك القصور ونفيه[١].

وحاصل الجواب كما قال الحافظ ابن حجر -نفع الله به - ( أن تردد أئمة الحديث في حال ناقله اقتضى للمجتهد أن لا يصفه بأحد الوصفين، فقال فيه حسن باعتبار وصفه عند قوم، صحيح باعتبار وصفه عند قوم آخرين.

وغاية ما فيه أنه حذف منه حرف التردد؛ لأنه حقه أن يقول حسن أو صحيح.

وعلى هذا فما قيل فيه حسن صحيح دون ما قيل فيه صحيح؛ لأن الجزم أقوى من التردد)[٢].

هذا كله حيث تفرد الناقل كما عرفت، فإن لم ينفرد فإطلاق الوصفين معاً أي : قولهم: حسن صحيح باعتبار إسنادين أحدهما صحيح والآخر حسن، وعلى هذا فما قيل فيه حسن صحيح فوق ما قيل فيه صحيح فقط.

---

(١) انظر تدريب الراوي صـ(١١٧) .

(٢) انظر شرح نخبة الفكر صـ(٩٣).

قال الحافظ في شرح نخبة الفكر:

( فإن قيل : صرح الترمذي بأن شرط الحسن أن يروى من غير وجه؛ فكيف يقول في بعض الأحاديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه؟

**فالجواب :**

أن الترمذي لم يعرف الحسن مطلقاً، إنما عرفه بنوع خاص منه، وقع في كتابه، وهو ما يقول فيه حسن من غير صفة أخرى، وذلك أن يقول في بعض الأحاديث : حسن ،وفي بعضها صحيح غريب، وفي بعضها غريب، وفي بعضها حسن صحيح، وفي بعضها صحيح غريب، وتعريفه إنما وقع على الأول فقط، وعبارته ترشد إلى ذلك حيث قال في أواخر كتابه[١] : وما قلنا في كتابنا حديث حسن؛ فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا؛ لأن كل حديث يروى لا يكون برواية متهم بكذب، ويروى من غير وجه نحو ذلك، ولا يكون شاذاً فهو عندنا حسن[٢].

فعرف بهذا أنه إنما عرف الذي يقول فيه حسن فقط، أما ما يقول فيه : حسن صحيح أو حسن غريب أو حسن صحيح غريب؛ فلم يعرج على تعريف ما يقول فيه صحيح فقط، أو غريب فقط، وكأنه ترك ذلك؛ استغناء لشهرته عند أهل الفن، واقتصر على تعريف ما يقول فيه في كتابه : حسن فقط إما لغموضه، وإما لأنه اصطلاح جديد، ولذا قيده بقوله : (عندنا) ولم ينسبه إلى أهل الحديث[٣].

---

(١) هو العلل .

(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب - (٢ / ١٨) ط.مكتبة الرشد .

(٣) نخبة الفكر صـ(٩٤،٩٥)

قال:( بهذا التقرير يندفع كثير من الإيرادات التي طال البحث فيها، ولم يسفر وجه توجيهها فلله الحمد على ما ألهم) [١].

**القسم الثاني من الحسن**: وهو الحسن لغيره – ولم يذكره الناظم، وكأنه أدرجه في اسم الضعيف بالنسبة لكل واحدة من طرقه على انفرادها– هو : مالا يخلو إسناده عن نحو مستور لم تتحقق أهليته، كضعيف لم يتهم بتعمد الكذب أي : ولم يظهر منه نحو فسق آخر، وليس مغفلاً، ولا كثير الخطأ في روايته، ويشترط مع ذلك أن يكون أن يكون قد اعتضد بمتابع أو شاهد؛ ليخرج عن كونه شاذاً او منكراً او معللاً[٢].

وهذا القسم يحتج به في فضائل الأعمال، وكذا في الأحكام، إذ يشترط فيه كما سبق آنفا اعتضاده بمتابع[٣] او شاهد[٤]، وهو الذي يريده أبو عيسى الترمذي في العلل من جامعه بقوله: (وما قلنا في كتابنا حديث حسن، فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا، إلى آخر ما تقدم)[٥].

---

(١) انظر نخبة الفكر صـ(٩٤،٩٥)

(٢) انظر المنهل الروي شرح منظومة اللغوي صـ(٤١)

(٣) قال العلامة عبد الرحمن الأهدل : والمراد بالمتابع : ما روي باللفظ، وبالشاهد ما روي بالمعنى ) حاشية على منظومة البيقونية .

(٤)انظر المنهل الروي شرح منظومة اللغوي صـ(٤١) .

(٥) شرح علل الترمذي لابن رجب – (٢ / ١٨) .

**تتمة :**

قال الحافظ ابن حجر- رحمه الله تعالى- :

( زيادة راوي الصحيح والحسن مقبول، ما لم تقع منافيةً لرواية من هو أوثق منه ممن لم يذكرها، فهذه تقبل مطلقا؛ لأنها في حكم الحديث المستقل الذي ينفرد به الثقة، ولا يرويه عن شيخه غيره، وإما أن تكون منافيةً بحيث يلزم من قبولها رد الرواية الأخرى، فهذه هي التي يقع الترجيح بينها وبين معارضها، فيقبل الراجح ويرد المرجوح ) [١].

واشتهر عن جمع من العلماء القول بقبول الزيادة مطلقا من غير تفصيل، ولا يتأتى ذلك عن طريق المحدثين الذين يشترطون في الصحيح أن لا يكون شاذا، ثم يفسرون الشاذ بمخالفة الثقة من هم أوثق منه.

قال: (والعجب ممن أغفل ذلك منهم مع اعترافه باشتراط انتفاء الشذوذ في حد الحديث الصحيح والحسن، وأعجب من ذلك إطلاق كثير من الشافعية[٢] بقبول زيادة الثقة، مع أن نص الشافعي - رضي الله عنه - يدل على غير ذلك)[٣].

---

(١) نزهة النظر شرح نخبة الفكر صـ(٩٥).

(٢) قال الكمال ابن أبي الشريف : ( قد يقال : إطلاقهم محمول على تقييدهم الخبر المقبول بأن لا يكون شاذا ) انظر حواشي نخبة الفكر صـ(١٤٣) .

(٣) انظر نخبة الفكر صـ(٩٥،٩٦).

وفيها عند الأصوليين تفصيلٌ أخص من هذا[١]، حاصلُ معتمدِهِ :

« أنَّها مقبولةٌ إن لم يُعلم اتحادُ المجلس[٢]، وإلا فالمختار المنع من قبولها إن كان غير من زاد لا يغفل مثلُهم عن مثلِها عادةً، وكانت الدواعي تتوفر على نقلها، وإلا قبلت[٣]، فإن كان الساكتُ عنها - فيما إذا عُلم اتحادُ المجلس- أضبطَ ممن ذكرها، أو صرح بنفيها، على وجه يقبل كما سمعتها[٤]، تعارضا، وأنها لو رواها العدل مرةً - أو ترك أخرى، أو انفرد بها واحد عن واحد- قُبِلَتْ، وإن علم اتحاد المجلس، وأنها إن غيرت إعرابَ الباقي تعارضا أي: الخبران؛ لاختلاف المعنى حينئذ، كما لو روى في خبر- :( فَرَضَ رسولُ اللهِ صلى اللهُ عليه وسلَّم زكاةَ الفطرِ صاعاً منْ تمرٍ)[٥] - نصف صاع[٦]

---

(١) انظر : غاية الأصول شرح لب الأصول صـ(١٠٣) .

(٢) قال الإمام زكريا الأنصاري : ( بأن علم تعدده؛ لجواز أن يكون النبي ذكرها في مجلس وسكت عنها في آخر) ١.هـ، انظر غاية الأصول شرح لب الأصول صـ(١٠٣) .

(٣) قال الإمام زكريا الأنصاري : (وقيل : لا تقبل مطلقا؛ لجواز خطأ من زاد فيها، وقيل : تقبل مطلقا، وهو ما اشتهر عن الشافعي، ونقل عن جمهور الفقهاء والمحدثين؛ لجواز غفلة من لم يزد عنها، وقيل : بالوقف عن قبولها وعدمه ) ١.هـ انظر غاية الأصول شرح لب الأصول صـ(١٠٣) .

(٤) في العبارة نقص، وقد رجعت لكتاب : غاية الأصول – حيث نقل المؤلف منه – فإذا فيه ( كأن قال : ما سمعتها ) ١.هـ ، انظر غاية الأصول شرح لب الأصول صـ(١٠٣).

(٥) الحديث بتمامه ( فرض رسول الله – صلى الله عليه وسلم – زكاة الفطر صاعاً من تمرٍ، أو صاعاً من شعيرٍ، على العبد والحر والذكر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين، وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة). صحيح البخاري برقم (١٥٠٣)، (٢ / ١٦١) ط، ورواه مسلم برقم (٢٣٢٦)، (٣ / ٦٨) .

(٦) لأنه صار هناك تعارض بين رواية : ( صاعا)، ولفظ : ( نصف صاع ).

## (الحديث الضعيف )

وَكُلُّ مَا عَنْ رُتْبَةِ الحُسْنِ قَصرْ فَهْوَ الضَّعِيفُ وَهْوَ أَقْسَاماً كَثُرْ

« **وكلما** » برفع اللام على أن ( كلما ) مبتدأ، كما رفعت على الفاعلية في قوله :

أن سوف يأتي كلما قُدِرا، فقد ضبطه السجاعي[١] بالرفع فاعل يأتي.

ومحل نصبها على الظرفية حيث أضيفت إلى ما المصدرية الظرفية: نحو (كلما جاءني زيد أكرمته)؛ لأنها حينئذ نابت بصلتها عن ظرف زمان، كما ينوب عنه المصدر الصريح، والمعنى: كل وقت، فهي حينئذ منصوبةٌ على الظرفية؛ لإضافتها إلى ما هو قائم مقامه.

وبه يعلم ما في إطلاق الملحة دعسين[٢]: (من أنه إذا وليت لفظة ما لفظةَ كلٍ التحقت بالظروف فنصبت، وليس كذلك، وإنما ينصب على الظرفية؛ حيث تكون (ما) فيها ظرفيةً مصدريةً .

وأما حيث تكون موصولة أو موصوفة كما هنا، فلا وجه لنصبها على الظرفية، بل تعرب بحسب العوامل.

فإن قلت: يمكن حمل كلام شارح الملحة المذكورة على (ما) الظرفية المصدرية قلت : لا يمكن؛ لأنه أعرب (كلما) في قول الحريري: ( وكلما رب عليه ) تدخل النصب على الظرفية.

---

(١) أحمد بن أحمد بن محمد السباعي البدراوي الأزهري: فقيه شافعي مصري. نسبته إلى (السجاعية) من غربية مصر. توفي(١١٩٧ هـ - ١٧٨٣ م )، له تصانيف كثيرة كلها شروح وحواش ورسائل ومتون منظومة في علوم الدين والأدب والتصوف والمنطق والفلك. منها : (حاشية على شرح القطر لابن هشام - حاشية على شرح ابن عقيل للألفية ) وغيرها الأعلام للزركلي - (١ / ٩٣) .

(٢)عبد الملك بن عبد السلام بن عبد الحفيظ ابن دعسين الأموي القرشي: من أئمة اليمن، كان عالما بالكتاب والسنة، مطلعا على التاريخ والادب، له تصانيف، منها : (منحة الملك الوهاب بشرح ملحمة الاعراب )،ولد : (٩٥٢هـ ) وتوفي في المخا : سنة(١٠٠٦ هـ ) . انظر الأعلام للزركلي (٤ / ١٥٩)

و(ما) في كلما رب ....إلخ ليست ظرفيةً، بل موصولة أو موصوفة، كما صرح بوصفيتها هو نفسه؛ حيث جعل جملة (رب عليه) تدخل صفةً لما.

وقوله:« عن رتبة الحُسْن قصر » بضم الحاء وسكون السين، متعلق بقوله: (قصر) بفتح الصاد، ويصح ضمها، أي : نزل عن رتبة الحسن، بأن فقد فيه شرط من شروطه القبول وهي ستة :

اتصال السند، والعدالة، والضبط، ونفي الشذوذ، ونفي العلة القادحة، ووجود العاضد عند الاحتياج إليه(١).

«فَهْو» بسكون الهاء كما تقدم في قوله : «وهْو ما اتصل» وأدخل الفاء في خبر (كلما)؛ لتضمنه الشرط .

والقاعدة عند النحاة : أن المبتدأ إذا تضمن معنى الشرط قُرِن خبره بالفاء؛ جوازاً نظراً إلى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط، أما إذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه؛ وحيث لم يقصد لم يجب دخوله فيه، بل يجب عدمه، كذا حققه الجامي في شرح الحاجبية .

والمبتدأ المتضمن معنى الشرط : الاسم الموصول بفعل أو ظرف، والنكرة الموصوفة بهما، وفي معناها الاسم المضاف إليها مثل : الذي يأتيني فله درهم، ومثل: كل رجل يأتيني أو في الدار فله درهم، ومثل : كلما قصر عن رتبة الحديث الحسن.

---

(١) انظر : المنهل الروي شرح منظومة اللغوي صـ(٤٣) ، وانظر فتح المغيث (١/١٧١) .

«فهو الضعيف»[١] وله أنواع كثيرة، ترجع إلى السقط في السند، أو الطعن في الراوي بعشرة أشياء، بعضها أشد في القدح من بعض، خمسة منها تتعلق بالعدالة، وخمسة بالضبط[٢].

« وهو أقسام »[٣] أي : أنواع متفاوتة في الضعف، بحسب تفاوت بُعده من شروط القبول، كتفاوت صحة الصحيح وحسن الحسن[٤] .

وأقبحها الموضوع وسيأتي، ثم ما انفرد به المتهم بالوضع، ثم المتهم بالكذب، ثم الفاسق، ثم فاحش الغلط، ثم فاحش المخالفة، ثم المختلط، ثم المبتدع، ثم الداعية، ثم مجهول العين أو الحال، هذا بالنظر إلى اختلال وصف العدالة والضبط[٥].

وأما بالنظر إلى السقط من السند:

فالمعلق بحذف أول السند من غير ملتزمي الصحة، ثم المعضل، ثم المنقطع، ثم المرسل الجلي، ثم الخفي، ثم المدلس، ثم الشاذ[٦].

---

(١) وقد عرفه ابن الصلاح بقوله : ( كل حديث لم يجتمع فيه صفات الحديث الصحيح، ولا صفات الحديث الحسن المذكورات فيما تقدم ، فهو حديث ضعيف ) مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث - (١ / ٤١)

(٢) قال الحافظ في النخبة :( ثم الطعن إما أن يكون لكذب الراوي، أو تهمته بذلك، أو فحش غلطه، أو غفلته، أو فسقه، أو وهمه، أو مخالفته، أو جهالته، أو بدعته، أو سوء حفظه ) نخبة الفكر صـ(٢٢٩).

(٣) قال العلامة عبد الرحمن الأهدل : (ثلاث وستون مبينة في المبسوطات ) حاشية على البيقونية صـ(٤٧) ، انظر : مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث - (١ / ٤١) ط.دار الفكر – سوريا، وانظر تدريب الراوي صـ(١٣٢) .

(٤) انظر تدريب الراوي صـ(١٣٢) ، انظر : المنهل الروي شرح منظومة اللغوي صـ(٤٣) .

(٥) انظر : المنهل الروي شرح منظومة اللغوي صـ(٤٣) .

(٦) انظر : المنهل الروي شرح منظومة اللغوي صـ(٤٥) ، كل هذه التعريفات لأنواع الحديث الضعيف سيأتي تعريفها وبيانها مفصلاً .

ثم ما ذُكر في المبتدع هو ما أطلقه سيدي القطب سليمان بن يحي في شرح الشيرازية[١]، لكن الذي في شرح النُقاية للإمام السيوطي، ومختصر جمع الجوامع للقاضي زكريا وغيرهم : قَبولُ رواية المبتدع إذا كان يحرم الكذب، وليس بداعية، ولا يكفر ببدعته؛ لأمنه من الكذب مع تأويله في الابتداع .[٢]

قال السيوطي:( وإلا أدى إلى رد كثير من أحاديث الأحكام، فيما رواة الشيعة والقدرية وغيرهم، وفي الصحيحين من روايتهم مالا يحصى، ولأن بدعتهم مقرونة بالتأويل، مع ما هم عليه من الدين والصيانة والتحرز )[٣].

بل نقل الكمالُ ابن أبي شريف وغيره عن الإمام الرازي وأتباعه : قبولَ المبتدع المحرم للكذب وإن كفر ببدعته؛ لأمن الكذب فيه أي : لأن اعتقاده حرمة الكذب يزجره عن الإقدام عليه، فيحصل ظن صدقه، وهو موجب للعمل بخبره، لعموم الدليل اعتبارا بالظن الحاصل عن خبر العدل.[٤]

وجزم الذهبي في أول الميزان وتبعه السيوطي: بعدم قبول ساب الشيخين والرافضة، مع أنهم لا يُعرف منهم صادق، بل الكذب شعارهم، والتقية والنفاق دثارهم )[٥].

---

(١) انظر : المنهل الروي شرح منظومة اللغوي صـ(٤٥) .

(٢) إتمام الدراية لقراء النقاية- (١ / ٥٥) .

(٣) إتمام الدراية لقراء النقاية- (١ / ٥٥) .

(٤) اليواقيت والدرر للمناوي (٢/٤٦٤) .

(٥) إتمام الدراية لقراء النقاية- (١ / ٥٥) .

**والحاصل** أن المعتمد قبول المبتدع غير الكافر ببدعته، وغير الداعية إذا كان عقيدته تحريمَ الكذب، وهو الذي عليه المحققون من علماء الحديث والأصول[١].

وقول الناظم: ( **كَثُر** ) بفتح المثلثة؛ إن فتح الصاد من قوله في المصراع الأول (قصر)، وبضمها إن ضم[٢].

ومراده : أن الضعيف أقسام كثيرة، والذي يظهر في إعراب هذه الجملة: أنها واقعة خبراً ثانياً لـ(هو)، والخبر الأول قوله: (أقسام)، وليس صفةً لأقسام؛ لأنه باعتبار الضمير مفرد، والأقسام جمع، ولا بد في النعت الرافع لضمير المنعوت من المطابقة في الإفراد والتثنية والجمع[٣].

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في النخبة شرح النزهة : ( إما أن تكون بمكفر:كأن يعتقد ما يستلزم الكفر، أو بمفسق، فالأول: لا يقبل صاحبها الجمهور، وقيل: يقبل مطلقا، وقيل: إن كان لا يعتقد حل الكذب لنصرة مقالته قبل.

والتحقيق : أنه لا يرد كل مكفر ببدعة؛ لأن كل طائفة تدعي أن مخالفيها مبتدعة، وقد تبالغ فتكفر مخالفها، فلو أخذ ذلك على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف.

فالمعتمد : أن الذي ترد روايته من أنكر أمراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة، وكذا من اعتقد عكسه، فأما من لم يكن بهذه الصفة وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه، مع ورعه وتقواه، فلا مانع من قبوله.

والثاني: وهو من لا تقتضي بدعته التكفير أصلا، وقد اختلف، أيضا، في قبوله ورده:

فقيل: يرد مطلقا. وهو بعيد، وأكثر ما علل به أن في الرواية عنه ترويجاً لأمره وتنويهاً بذكره، وعلى هذا فينبغي أن لا يروى عن مبتدع شيء يشاركه فيه غير مبتدع، وقيل : يقبل مطلقا، إلا إن اعتقد حل الكذب، كما تقدم ) انظر نزهة النظر شرح نخبة الفكر صـ(١٣٦) .

(٢) بفتح المثلثة : الثاء، إن فتح في (كَثَر) فتح في (قَصَر)، وإن ضم في (كثُر) ضم في ( قصُر).

(٣) ورد في شروح أخرى للبيقونية بالنصب : (أقساما) بالنصب على التمييز انظر شرح البيقونية للزرقاني صـ(٩١) .

## ( الحديث المرفوع )

**وَمَـــا أُضِـــيفَ لَلنَّبِـــي المَرْفُـــوعُ .....**

«وما» أي : والحديث الذي( أضيف) أي: انتهى إسناده للنبي – صلى الله عليه وسلم– وهو المسمى في اصطلاح أهل الفن بأنه الحديث المرفوع قولاً له – صلى الله عليه وسلم– أو فعلاً أو تقريراً، فدخل فيه المتصل والمرسل والمنقطع والمعضل والمعلق، وخرج الموقوف والمقطوع، وهذا هو المشهور في تفسير المرفوع [١].

فالعمدة في المرفوع الإضافة الشريفة اتصل أم لا، كما أن العمدة في المتصل الاتصال رفع أم لا، وفي المسند الرفع والاتصال، عملاً في كل من الثلاثة بما يشعر به اسمه[٢].

**مثال المرفوع من القول** : أن يقول الصحابي : سمعت رسول الله – صلى الله عليه وسلم– يقول كذا، أو حدثنا بكذا[٣]، ويقول هو أو غيره قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم– كذا، وعنه أنه قال : كذا[٤].

**ومثال المرفوع من الفعل** : أن يقول الصحابي : رأيت رسول الله – صلى الله عليه وسلم– يفعل كذا، أو يقول هو أو غيره كان رسول الله – صلى الله عليه وسلم– يفعل كذا.[٥]

---

(١) انظر : فتح المغيث (١/١٧٨)، المنهل الروي شرح منظومة اللغوي صـ(٦٣) ، و انظر شرح البيقونية للزرقاني صـ(٩٣) .

(٢) فتح المغيث المنهل الروي شرح منظومة اللغوي صـ(٦٣) .

(٣) تدريب الراوي صـ(١٤٦).

(٤) نزهة النظر شرح نخبة الفكر صـ(١٤٠)، المنهل الروي شرح منظومة اللغوي صـ(٦٣).

(٥) المنهل الروي شرح منظومة اللغوي صـ(٦٣) ، نزهة النظر شرح نخبة الفكر صـ(١٤٠).

**ومثال المرفوع من التقرير** : أن يقول الصحابي : فُعل بحضرة رسول الله – صلى الله عليه وسلم[١]– كقول ابن عباس – رضي الله عنهما– : ( أُكلَ الضَبُ على مائدةِ رسولِ الله – صلى اللهُ عليه وسلم)[٢] ، مستدلاً على حل أكله، أو يقول الصحابي وغيره : فعل فلان بحضرة رسول الله – صلى الله عليه وسلم– كذا، ولا يذكر إنكاره[٣].

**ومما له حكم المرفوع قول التابعي عن الصحابي**: يرفع الحديث أو ينميه أو يرويه أو يبلغ به، أو رواية، أو رواه[٤] .

**وقول الصحابي والتابعي**: من السنة كذا[٥]، ما لم يضفها إلى صاحبها، كسنة العمرين[٦].

**وقول الصحابي ولو بعده**: أمرنا بكذا، او نهينا عن كذا، أو نهى عن كذا، أو سمعته أمر أو نهى[٧]، أو كنا نؤمر أو كنا نفعل، أو كان الناس يفعلون كذا، ولو لم يضفه إلى عصره – صلى الله عليه وسلم– أو لم يكن في القصة اطلاعه – صلى الله عليه وسلم – على ذلك على الأصح في الأمر[٨].

---

(١) تدريب الراوي صـ(١٥٠) .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (٦ / ٦٩) برقم (٥١٥١) .

(٣) تدريب الراوي صـ(١٤٢) ، نزهة النظر شرح نخبة الفكر صـ(١٤٠).

(٤) المنهل الروي شرح منظومة اللغوي صـ(٦٣). وانظر : فتح المغيث (١/ ٢١٥).، تدريب الراوي صـ(١٤٦)، نزهة النظر شرح نخبة الفكر صـ(١٤٠).

(٥) انظر فتح الباقي شرح ألفية العراقي صـ(١٢٩) تدريب الراوي صـ(١٤٦).

(٦) انظر : فتح المغيث (١/ ١٩٤) ط. دار المنهاج، المنهل الروي شرح منظومة اللغوي صـ(٦٣)، نزهة النظر شرح نخبة الفكر صـ(١٤٠)، العمرين : أبوبكر رضي الله عنه وعمر رضي الله عنه .

(٧) انظر : فتح المغيث (١/ ١٩٤) .

(٨) المنهل الروي شرح منظومة اللغوي صـ(٦٣) .

**وحكم الصحابي على فعل من الأفعال أنه طاعة لله ولرسوله، أو معصية**[١]: كقول عمار بن ياسر : «مَنْ صامَ يومَ الشكِ فقدْ عَصى أبا القاسم-صلى اللهُ عليه وسلم»[٢]

**وإخباره عن الأمور الماضية من بدء الخلق، وأخبار الأنبياء** -عليهم الصلاة والسلام- أو الآتية : كالملاحم والفتن وأحوال يوم القيامة.[٣]، وإنما كان له حكم المرفوع؛ لأن الإخبار بذلك يقتضي مخبرا له، ومالا مجال للاجتهاد فيه يقتضي موقفا للقائل، ولا موقف للصحابة - رضي الله عنهم- إلا النبي - صلى الله عليه وسلم- وإذا كان كذلك فله حكم ما لو قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم- فهو مرفوع، سواء كان مما سمعه منه أو عنه بواسطة[٤].

**ومن ذلك فعل الصحابي مالا مجال للاجتهاد فيه**[٥]، فينزل ذلك على أنه عنه عن النبي - صلى الله عليه وسلم- كما قال الشافعي - رضي الله عنه- في صلاة علي -كرم الله وجهة - في الكسوف في كل ركعة أكثر من ركوعين : ( لو ثبت عن علي قلت به)[٦].

ولأن الظاهر في قوله كان الناس يفعلون كذا، اطلاعه -صلى الله عليه وسلم- على ذلك وتقريره لهم؛ لتوفر دواعيهم عن سؤاله عن أمر دينهم، ولأن ذلك الزمان زمان نزول الوحي، فلا يقع من الصحابة فعل شيء ويستمرون عليه إلا وهو غير ممنوع الفعل[٧].

---

(١) تدريب الراوي صـ(١٤٦)، المنهل الروي شرح منظومة اللغوي صـ(٦٣).

(٢) صحيح البخاري (٣ / ٣٤).

(٣) تدريب الراوي صـ(١٤٦).

(٤) انظر فتح المغيث وانظر فتح الباقي شرح ألفية العراقي صـ(١٣٨) ، تدريب الراوي صـ(١٤٥)ط.جمعية إحياء التراث، نزهة النظر شرح نخبة الفكر صـ(١٤٢)

(٥) نزهة النظر شرح نخبة الفكر صـ(١٤٢).

(٦) تدريب الراوي صـ(١٤٦).

(٧) نزهة النظر شرح نخبة الفكر صـ(١٤٢).

ومن ثم استدل أبو سعيد وجابر -رضي الله عنهما- على جواز العزل بأنهم كانوا يفعلونه والقران ينزل[١]، ولو كان مما ينهى عنه لنهى عنه القرآن، ولأن نحو أمر أو نهي ظاهرٌ في صدور أمر أو نهي عن النبي- صلى الله عليه وسلم.

ولأن قوله: من السنة كذا ظاهر في سنة النبي-صلى الله عليه وسلم-واحتمال إرادة غير النبي -صلى الله عليه وسلم.

قال الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- ( بعيد)[٢].

وقد روى البخاري في صحيحه من حديث ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه في قصته مع الحجاج؛ حين قال له : ( إنْ كنتَ تريدُ السّنةَ فهجّرْ بالصلاةِ)، قال ابن شهاب: ( وهل يعنون[٣] بذلك إلا سنته)[٤]، فنقل سالم - وهو أحد الفقهاء السبعة من أهل المدينة، وأحد الحفاظ من التابعين - عن الصحابة: أنهم إذا أطلقوا ذلك لا يريدون بها إلا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم[٥] .

وأما قول بعضهم إن كان مرفوعاً فلم لا يقولون فيه : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم؟

---

(١) صحيح البخاري. حسب ترقيم فتح الباري برقم (٥٢٠٨)، (٧ / ٤٢) .

(٢) نزهة النظر شرح نخبة الفكر صـ(١٤٤).

(٣) ورد بالبخاري بلفظ ( هل تتبعون في ذلك إلا سنته ) البخاري في صحيحه (٢ / ١٩٩) .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (٢ / ١٩٩) .

(٥) نزهة النظر شرح نخبة الفكر صـ(١٤٥).

فجوابه كما في شرح النخبة: أنهم تركوا الجزم بذلك؛ تورعاً واحتياطاً[١].

ومن هذا قول أبي قلابة عن أنس: «مِنَ السنةِ إذا تزوجَ البِكرَ على الثيّبِ أقامَ عندها سبعاً»، وهو في صحيحي البخاري ومسلم ، وفي الحديث قال أبو قلابة : «لو شئت قلت أن أنساً رفعه»[٢] ، أي : لو لقلت لم أكذب؛ لأن قول أنس : من السنة هذا معناه، لكن إيراده بالصيغة التي ذكرها الصحابي أولى[٣].

وقال في شرح النُقاية نقلاً عن الحاكم: ( ومن ذلك أي : مما هو في حكم المرفوع : تفسير الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل، وخصه ابن الصلاح والعراقي : بما فيه سبب النزول، وفيه شيء. فقد كان الصحابة- رضي الله عنهم- يتحاشون تفسير القران بالرأي، ويتوقفون عن أشياء لم يبلغهم فيها شيء عن النبي - صلى الله عليه وسلم.

قال : وقد ظهر لي تفصيل حسن أخذته مما رواه ابن جرير عن ابن عباس- رضي الله عنهما- موقوفا من طريق، ومرفوعا من أخرى، وهو: أن التفسير على أربعة أوجه : وجه تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يعذر لجهالته، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله.

فما كان عن الصحابة مما هو من الوجهين الأولين، فليس بمرفوع؛ لأنهم أخذوه من معرفتهم بلسان العرب، وما كان من الوجه الثالث فهو مرفوع؛ إذ لم يكونوا يقولون في القران بالرأي، والمراد بالرابع: المتشابه) [٤] .

---

(١) نزهة النظر شرح نخبة الفكر صـ(١٤٥).

(٢) صحيح البخاري برقم (٥٢١٤)،(٧ / ٤٤) .

(٣) نزهة النظر شرح نخبة الفكر صـ(١٤٦).

(٤) إتمام الدراية لقراء النقاية- (١ / ٥٦) .

**تنبيه :**

مرَّ أن إخبار الصحابي عن الأمور الماضية وأخبار الأنبياء من قسم المرفوع، لكن محله كما قال ابن حجر في شرح النخبة والسيوطي في النقاية: فيمن لم يأخذ عن الإسرائيليات مما لا مجال للاجتهاد فيه، ولا تعلق ببيان لغة أو شرح غريب(١).

قال السيوطي: إذ مثل هذا لا مجال للرأي فيه، فلابد للقائل به من توقيف، ولا موقف للصحابة إلا النبي – صلى الله عليه وسلم– أو بعض من يخبر عن الكتب القديمة ،وقد فرض أنه ممن لم يأخذ عن أهلها(٢).

وفي اللب وشرحه: ( أن قول الصحابي : قال النبي – صلى الله عليه وسلم، وقوله عن النبي، وقوله سمعته أمر أو نهى، وقوله أمرنا أو نحوه، وقوله : من السنة، وقوله : كنا معاشر الناس نفعل، وكان الناس، أو كنا نفعل على عهده – صلى الله عليه وسلم– في الثلاث الصور، وقوله: كان الناس يفعلون، وقوله : كانوا لا يقطعون في التافه)(٣)، رتبٌ متفاوتة في الاحتجاج، فكل صورة دون ما قبلها رتبة والله أعلم .

(١) إتمام الدراية لقراء النقاية– (١ / ٥٦) .

(٢) إتمام الدراية لقراء النقاية– (١ / ٥٦) .

(٣) غاية الأصول شرح لب الأصول صـ(١١١).

## ( الحديث المقطوع )

..... وَمَـــا لِتَابِـــع هُـــوَ المَقْطُـــوعُ

« **وما** » أي: والحديث الذي «أضيف» للصحابي هو : الموقوف قولاً أو فعلاً[١] أو تقريراً، متصلاً كان أو منقطعاً نظير ما في المرفوع، ويستعمل فيمن سوى الصحابي من التابعي ومن بعده[٢]، لكن مقيداً، فيقال : وقفه فلان على الزهري ونحو ذلك، وهذا القسم سيذكره الناظم فيما بعد، و ذكر هنا المقطوع، وهو : ما أضيف « **لتابع** » أي : ما انتهى سنده إلى التابعي قولاً أو فعلاً.

والتابعي: هو من لقي الصحابي مؤمناً به – صلى الله عليه وسلم– ومات على الإيمان، وإن لم يطل الاجتماع به، هذا مما اختاره الحافظ في شرح النخبة[٣]، وتبعه القاضي زكريا في شرح جمع الجوامع[٤] .

وقال ابن أبي شريف: ( إن الذي عليه العمل عند أكثر أهل العلم ورجحه ابن الصلاح وتبعه النووي والعراقي في ألفيته : هو قول الحاكم : أنه يكفي فيه أن يسمع من الصحابي، أو يلقاه )[٥].

---

(١) الباعث الحثيث صـ( ٥٥ ) .

(٢) فتح الباقي شرح ألفية العراقي صـ(١٢٨) .

(٣) انظر نزهة النظر شرح نخبة الفكر صـ(١٥٢) .

(٤) شرح جمع الجوامع للمحلي(١٦٦/٢) .

(٥) اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر – (٢ / ٥١٥) .

والذي مشى عليه ابن السبكي في جمع الجوامع، وسكت عليه شارحه الجلال المحلي: ( أنه لابد من صدق اسم التابعي من إطالة اجتماعه بالصحابي، بخلاف اسم الصحبة فلا يشترط فيها إطالة اجتماع الشخص برسول الله - صلى الله عليه وسلم- والفرق : أن الاجتماع بالمصطفى يؤثر من القلب أضعاف ما يؤثره الاجتماع الطويل بالصحابي وغيره من الأخيار، فالأعرابي الجلف بمجرد ما يجتمع بالمصطفى - صلى الله عليه وسلم- مؤمناً به ينطق بالحكمة ببركة طلعته - صلى الله عليه وسلم).[١]

قال الحافظ ابن حجر : ( وبقي بين الصحابة والتابعين طبقة أُختلف في إلحاقهم بأي القسمين: وهم المخضرمون : الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، ولم يروا النبي - صلى الله عليه وسلم-.[٢]

قال: ( والصحيح أنهم معدودون في كبار التابعين، سواء عرف أن الواحد منهم كان مسلماً في زمن النبي - صلى الله عليه وسلم- كالنجاشي أم لا، لكن إن ثبت[٣] أن النبي - صلى الله عليه وسلم- ليلة الإسراء كشف له عن جميع ما في الأرض فرآهم، فينبغي أن يعد من كان مؤمناً به في حياته - صلى الله عليه وسلم- إذ ذاك، وإن لم يكن يلاقه في الصحابة؛ لحصول

(١) شرح جمع الجوامع للمحلي(٢/١٦٦) .

(٢) نزهة النظر شرح نخبة الفكر صـ(١٥٢) .

(٣) قال الشيخ علي بن حسن الحلبي ( و لا إخاله ثبت، وقد بحثت عنه كثيرا و لم أجده بعد طول بحث ثم رأيت في المجموع للنووي ما يؤيد نفيه ) النكت على نزهة النظر صـ(١٥٣) ط.دار ابن الجوزي

الرواية من جانبه – صلى الله عليه وسلم )[١] انتهى. وظاهر كلام ابن عبد البر عن هذا القسم: من الصحابة، وليس مراداً كما بينه الحافظ في شرح النخبة[٢].

**«وما»** أضيف للتابعي **«هو»** الحديث **«المقطوع»** أي: يسمى بالمقطوع في اصطلاح المحدثين، ومن دون التابعين– من أتباع التابعين ومن بعدهم مثل التابعي – في تسمية ما انتهى إسناده إليه بالمقطوع[٣]، ويقال في كل من الموقوف والمقطوع: الأثر[٤]، وقد يسمى المقطوع منقطعاً مجازاً إذ كل منهما يطلق على الأخر على سبيل التجوز[٥]، وإلا فالفرق بينهما على سبيل الحقيقة : أن المنقطع من مباحث الإسناد، والمقطوع من مباحث المتن[٦].

(١) نزهة النظر شرح نخبة الفكر صـ(١٥٣)

(٢) نزهة النظر شرح نخبة الفكر صـ(١٥٣)

(٣) نزهة النظر شرح نخبة الفكر صـ(١٥٤)

(٤) تدريب الراوي صـ(١٤٠).

(٥) فتح المغيث للسخاوي (١/١٩٣) ، فتح الباقي شرح ألفية العراقي صـ(١٢٨) .

(٦) فتح الباقي شرح ألفية العراقي صـ(١٢٨) ط. دار ابن حزم، نزهة النظر شرح نخبة الفكر صـ(١٥٤).

## ( الحديث المسند )

وَالْمُسْـــنَدُ الْمتَّصِـــلُ الإِسْـــنَاد مِـــنْ  رَاوِيـــهِ حَتَّـــى الْمُصْـــطَفَى وَلَمْ يَبِـــنْ

**«والمسند»**أي : الحديث المسند في قول أهل الحديث : هذا حديث مسند، هو

**«المتصل الإسناد»** ظاهراً فيخرج ما ظاهره الانقطاع، ويدخل فيه الاحتمال، وما يوجد فيه حقيقة الاتصال بالأولى .

والتقيد بالظهور يفهم: أن الانقطاع الخفي : كعنعنة المدلس والمعاصر الذي لم يثبت لقيه لا يخرج الحديث عن كونه مسنداً؛ لإطباق الأئمة الذين خرجوا المسانيد على ذلك[١]، ويشترط فيه اتصال السند من راويه عن شيخ يظهر سماعه منه، وكذا شيخه عن شيخه متصلاً إلى صحابي آخر، **« حتى »** أي: إلى **« المصطفى »**- صلى الله عليه وسلم[٢].

وحاصل حد المسند كما في النخبة: (مرفوع صحابي بسند ظاهره الاتصال)[٣]، وهو موافق لقول الحاكم: ( المسند ما رواه المحدث عن شيخ يظهر سماعه منه، وكذا شيخه عن شيخه، متصلا إلى صحابي، إلى رسول الله- صلى الله عليه وسلم)[٤]، وأما الخطيب فقال : ( المسند المتصل ).

---

(١) نزهة النظر شرح نخبة الفكر صـ(١٥٥) ، فتح الباقي صـ(١٢٣) ، تدريب الراوي صـ(١٣٦).

(٢) فتح المغيث (١/١٨١).

(٣) نزهة النظر شرح نخبة الفكر صـ(١٥٤) ، فتح المغيث (١/١٨٤)

(٤) نزهة النظر شرح نخبة الفكر صـ(١٥٥) ، فتح المغيث(١/١٨٢) ، فتح الباقي صـ(١٢٣) .

قال الحافظ ابن حجر:( فعلى هذا الموقوفُ إذا جاء بسندٍ متصل عنده مسنداً، لكنه قال : إن ذلك قد يأتي لكن بقلة[١].

وقول الناظم ( **لم يَبِن** ) بفتح الياء التحتية، وكسر الباء الموحدة : من بان إذا قطع أي: لم ينقطع سنده، فيخرج به ما إذا سقط أحد من رواته، كالمرسل والمعضل والمعلق، وكل ذلك ليس من المسند خلافاً لابن عبد البر؛ فإنه عرف المسند بالمرفوع، ولم يتعرض للإسناد، فإنه يصدق بما ذكر إذا كان المتن مرفوعاً، قال الحافظ ابن حجر :( لا قائل به)[٢].

(١) نزهة النظر شرح نخبة الفكر صـ(١٥٥) .

(٢) نزهة النظر شرح نخبة الفكر صـ(١٥٥) .

## ( الحديث المتصل )

**وَمَـــا بِسَمْـــعِ كُـــلِّ رَاوٍ يَتَّصِـــلْ إِسْنَـــادُهُ لِلْمُصْطَـــفَى فَالْمُتَّصِـــلْ**

**«وما»** أي: الحديث الذي **« بسمع كل راوٍ يتصل إسناده »** خرج به المنقطع[١] والمعضل والمرسل والمعلق[٢]، فليس شيء من ذلك متصلاً[٣].

ويشترط اتصال **«إسناده للمصطفى»** -صلى الله عليه وسلم- فهو المسمى في عرف المحدثين : بالحديث المتصل أي : إذا قال أهل الفن : حديث متصل، فالمراد به هذا، وهو: ما اتصل سماع كل راويه، حتى ينتهي إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم .

وهذا يشمل بعض المرفوع والمسند دون الموقوف؛ لعدم رفعه واتصاله به – صلى الله عليه وسلم- لكن الذي مشى عليه العراقي في ألفيته : أن المتصل ويسمى الموصول أيضا: ما اتصل بسند منقول، سواء في ذلك المرفوع والموقوف دون المقطوع.

وعليه فكل مسند متصل، وليس كل متصل مسندا، فالنسبة بينهما العموم والخصوص المطلق، والنسبة بينه وبين المرفوع العموم والخصوص، الوجهي وكذا بينه وبين الموقوف، وفي قوله : ( يتصل ) في آخر المصراع الأول، وقوله : ( المتصل) آخر المصراع الثاني من أنواع البديع الجناس اللاحق، ورد العجز على الصدر .

---

(١) فتح المغيث (١/١٨١) .

(٢) تدريب الراوي صـ(١٣٦)

(٣) فتح الباقي صـ(١٢٦) ، فتح المغيث (١/١٨٥).

## ( الحديث المسلسل )

مُسَلْسَلٌ قُلْ مَا عَلَى وَصْفٍ أَتَى ... مِثْلُ أَمَا وَاللهِ أَنْبَانِي الْفَتَى
كَذَاكَ قَدْ حَدَّثَنِيهِ قَائِمًا ... أَوْ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَنِي تَبَسَّمَا

« مسلسل » أي: المسلسل في عرف المحدثين- وهو نوع من السماع [١].

« قل» هو « ما » أي : الحديث الذي على وصف متعلق بـ« أتى » أي : ما توافق رجال سنده أو جلهم على صفة واحدة عند نقل بعضهم إلى بعض، سواء كانت تلك الصفة صيغةً، أو وصفاً، أو حالاً فعلياً أو قولياً [٢].

**فالصيغة مثل**: قول كل راوٍ من رواته أو جلهم : «أما» هي أداة استفتاح، ومعناها التنبيه، «والله» أنباني أي: أخبرني «الفتى»[٣] ومثل قوله : حدثنا فلان، أو سمعت فلاناً يقول، ومثال المسلسل بالقراء، وبالحفاظ، وبالفقهاء، وبالمحدثين، كأن يقول كل راوٍ أو الأكثر: حدثنا فلان القارئ أو الحافظ أو الفقيه أو المحدث[٤].

**ومثال الحال الفعلي**: ما ذكره بقوله : «كذاك» أي: كقوله : «أما والله » في كونه مسلسلاً، قوله :«قد» حرف تحقيق في مثل هذا.

---

(١) قال ابن الصلاح في مقدمته : ( النوع الثالث والثلاثون : معرفة المسلسل من الحديث، التسلسل من نعوت الأسانيد، وهو : عبارة عن تتابع رجال الإسناد وتواردهم فيه، واحدا بعد واحد، على صفة أو حالة واحدة.
وينقسم ذلك إلى : ما يكون صفة للرواية والتحمل، وإلى ما يكون صفة للرواة أو حالة لهم، ثم إن صفاتهم في ذلك وأحوالهم - أقوالا وأفعالا ونحو ذلك - تنقسم إلى ما لا نحصيه) مقدمة ابن الصلاح (١/ ٢٧٥).

(٢) انظر المنهل الروي شرح منظومة اللغوي ص (٦٠) .

(٣) قال عبد الرحمن الأهدل في شرح البيقونية : الفتى : العدل الضابط يقول : أشهد بالله لقد حدثني فلان بكذا) حاشية على البيقونية ص (٤٩) .

(٤) انظر المنهل الروي شرح منظومة اللغوي ص(٦٠) .

**والحال الفعلي هو**: قوله « بعد حدثنيه» قائماً، ومنه : حديث أبي هريرة- رضي الله عنه- قال: » شَبّك بِيدي أبو القاسمِ- صلى اللهُ عليه وسلّم- وقال : خَلقَ اللهُ الأرضَ يومَ السبتِ»(١). الحديث؛ فإنه مسلسل بتشبيك كل واحد من رواته بيد من روى عنه(٢): ومنه: قول من ذكر عن شيخه، «بعد» بالنصب بإضافته إلى أن حدثني .

**والحال الفعلي قوله**: «تَبَسَّمَا » أي: ضحك أقل الضحك.

**ومثال المسلسل بالحال القولي** : كقوله – صلى الله عليه وسلم- لمعاذ : « إنّي أُحبّك فقلْ في دُبرِ كلِّ صلاةٍ : اللّهمّ أعنّي على ذِكرِك وشُكرِك وحُسنِ عِبادتِك»(٣)، فانه مسلسل بقول كل من رواته : إني أحبك فقل(٤).

**ومنه :المسلسل بقراءة سورة الصف** : قال سيدي- الولي القطب- سليمان بن يحي مقبول الأهدل – نفع الله به- : (وهو أصحّ مسلسل يروى في الدنيا)(٥).

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه بلفظ : ( أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي فقال : ...)الحديث، صحيح مسلم (٨ / ١٢٧)، و الفاداني في (العجالة في الأحاديث المسلسلة) لأبي الفيض محمد ياسين بن محمد عيسى الفاداني المكي (١ / ١٣) ط. دار البصائر

(٢)انظر المنهل الروي شرح منظومة اللغوي ص(٦٠).

(٣) أخرجه أبو داود في سننه،(١ / ٥٦١)، برقم (١٥٢٤)، مسند أحمد بن حنبل (٥ / ٢٤٤) وقال شعيب الأرنؤوط : ( حديث صحيح ، وهذا إسناد حسن) مسند أحمد بن حنبل – (٣ / ١٥٦) ط . مؤسسة قرطبة للطباعة والنشر –القاهرة .

(٤)انظر المنهل الروي شرح منظومة اللغوي ص(٦١) .

(٥) قال السخاوي في الفتح ( وأصحها مطلقاً المسلسل بسورة الصف، ثم بالأوليّة ) فتح المغيث (٤٣٦/٣) ، انظر المنهل الروي شرح منظومة اللغوي ص(٦١)

**وقد يجتمع الحالان** : كحديث انس : « لا يجد العبد حلاوة الإيمان حتى يؤمن بالقدر خيره وشره، حلوه ومره، قال : وقبض رسول الله – صلى الله عليه وسلم– على لحيته مع قوله آمنت بالقدر.. الخ»[١]؛ فإنه مسلسل بقبض كل منهم على لحيته مع قوله آمنت بالقدر...الخ.[٢]

**ومن جملة المسلسلات–أي: بالصيغة[٣]–حديث** (الراحمونَ يرحمُهم الرحمنُ، ارحموا مَنْ في الأرض يرحمْكم مَن في السماء )[٤]؛فإنَّه مسلسل بالأولية أي: قول كل من رواته– ماعدا الصحابي : هو عبد الله بن عمر وبن العاص– وهو أول حديث سمعته منه، ووجدت لبعض من صنف في المسلسلات : أنه رُوُيه بالتسلسل إلى النبي – صلى الله عليه وسلم[٥]

**ومنها– أي: بالفعل– المسلسل بالمصافحة** : كحديث أنس – رضي الله عنه :

« صَافحْتُ بكفي هذه رسولَ الله – صلى اللهُ عليه وسلَّم –فما مسَسْت خَزَّاً ولا حريراً ألينَ من كفِّ رسولِ الله–صلى الله عليه وسلم – »[٦] ، فإنّ كلاً من رواته قال فيه عن شيخه : صافحني وشد علي يدي ، وقال المراد بهذا الشد تأكيد الصحبة ، ومن صافحني أو صافح من صافحني إلى يوم القيامة دخل الجنة ، وفعل مثل ذلك كل شيخ إلى آخر السند .

---

(١) أورده الحاكم مسلسلا في( معرفة علوم الحديث)،(١ / ٧٥).

(٢) انظر المنهل الروي شرح منظومة اللغوي صـ(٦٠) .

(٣) انظر نزهة النظر شرح نخبة الفكر صـ(١٦٨) .

(٤) أخرجه أبو داود في سننه برقم : (٤٩٤٣)، (٤ / ٤٤٠) ، والترمذي في سننه برقم : (١٩٢٤)،(٤ / ٣٢٣) .

(٥) قال السخاوي في الفتح : ( وقد سلسله بعضهم إلى الصحابي فقط، وبعضهم إلى التابعي فقط، وكل ذلك باطل، وقع عمداً أو سهواً، والصحيح أنه إلى ابن عيينة خاصة ) فتح المغيث (٣/٤٣٧-٤٣٨).

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه ، (٣ / ٥٠)، برقم(١٩٧٣) ، ومسلم في صحيحه ،(٧ / ٨١) برقم(٦٢٠٠).

**ومنها: (المسلسل بالضيافة النبوية)** : وهو حديث علي –كرم الله وجهه–قال : « أَضَافني رسولُ الله–صلى ا للهُ عليه وسلَّم–على الأَسْودينِ : التمر والماء »[١]، فإن كلاً من رواته إلى علي –رضي الله عنه–قال : أضافني فلان ، وهكذا إلى رسول الله –صلى الله عليه وسلم–

**ومنها (المسلسل بالعدد في اليد)** : وهو حديثه –رضي الله عنه–وهو : « اللّٰهمَّ صلِّ على محمَّدٍ كما صليتَ على إبراهيمَ وعلى آل إبراهيمَ إنك حميدٌ مجيدٌ، اللّٰهم بَّاركْ على محمَّدٍ وعلى آل محمَّد، كما باركتَ على إبراهيمَ وعلى آل إبراهيمَ إنَّك حميد ، اللّٰهمَّ وترحمْ على محمَّد وعلى آل محمَّد ، كما ترحمْتَ على إبراهيمَ وعلى آل إبراهيم ، إنَّك حميد مجيد ، و تحننْ على محمَّد وعلى آل محمَّد كما تَحَنْنَتَ على إبراهيم وعلى إل إبراهيم إنك حميد مجيد ،وسلم على محمد وعلى آل محمد كما سلمت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم ، إنك حميد مجيد ، قال : عدهن رسول الله –صلى الله عليه وسلم–في يدي وقال : عدهن في يدي جبريل، وقال جبريل : هكذا أنزلت من عند رب العزة جل وعلا ». فقد خرجه بعضهم مسلسلا بالعد[٢]، وبعضهم بغير تسلسل .**ومنها: (المسلسل بالعين )**[٣] .

**ومنها: ( المسلسل بتلقين لا إله إلا الله ) وكيفيته** : أن يغمض الطالب ثم يقول الشيخ: لا إله إلا الله ثلاث مرات ، والطالب يسمع ثم يقول الطالب : لا إله إلا الله ثلاث مرات والشيخ يسمع ، وحديثه عن علي –كرم الله وجهه– قال : يا رسول الله دلني على أقرب الطرق إلى الله وأسهلها على عباده ، وأفضلها عند الله –تعالى– فقال رسول الله–صلى الله

---

(١) أورده الفاداني في : (العجالة في الأحاديث المسلسلة) ، (١ / ١٤) .

(٢) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان مسلسلا وقال : ( وهكذا بلغنا هذا الحديث وهو إسناد ضعيف ) ط. دار الرشد.

(٣) يقصد المؤلف المسلسل بحرف العين ، كما من أول اسمه يبدأ بحرف العين، كرواية علي عن عبد الله عن عمر إلى منتها، ولم يذكر المؤلف له مثالاً.

عليه وسلم - : « يا علي، عليك بمداومة ذكر الله في الخلوة، فقال علي–كرم الله وجهه–كيف أذكر الله؟ قال عليه الصلاة والسلام : غمض عينيك واسمع مني ثلاث مرات، فقال–عليه الصلاة والسلام- لا إله إلا الله وعلي يسمع ، ثم قال علي –كرم الله وجهه–لا إله إلا الله ثلاث مرات، والنبي–صلى الله عليه وسلم–يسمع » ، ولم تزل السادة الصوفية يتلقون هذا الحديث في سائر الدهور في الإعصار.

قال سيدي- ولي الله تعالى القطب الرباني- سليمان بن يحي [١]:

( ومن فضيلة المسلسل[٢] اشتماله على مزيد من الضبط من الرواة .

وخير المسلسلات: ما كان دلالة على اتصال السماع وعدم التدليس ، وقل من يسلم من ضعف في وصفه لا في أصل المتن[٣] )[٤] انتهى .

(١) المنهل الروي شرح منظومة اللغوي صـ(٦٢) .

(٢) قال السخاوي : ( ومن فضيلته : الاقتداء بالنبي – صلى الله عليه وسلم ) فتح المغيث(٣/٤٣٦) ط.دار المنهاج.

(٣) (كما في مسلسل المشابكة : فمتنه في صحيح مسلم، والطريق بالتسلسل فيه مقال) فتح المغيث (٣/٤٣٨).

(٤) مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث - (١ / ٢٧٦).

# ( الحديث العزيز )

## عَـزيــزٌ مرويْ اثْــنينِ أو ثـَلاثــةْ .....

« عزيزُ مروي اثنين أو ثلاثةْ » أي : العزير في عرف المحدثين : ما رواه اثنان أو ثلاثة[١]، أي: عن شيخ أدركوه، كما في الشيرازية[٢]، ويسمى بذلك؛ لقلة وجوده، من : (يعِز) بكسر العين أي : قَلَّ، وبفتحها قوَّى؛[٣]

ومنه قوله تعالى: ﴿فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾[٤]، أي : شددنا،[٥] وما عرفه الناظم هو ما قاله ابن منده[٦] وابن طاهر وجماعة، وعلى هذا التعريف يجتمع هو والمشهور عند من يكتفي فيه بثلاثة من الرواة فأكثر؛ فيكون الحديث عزيزاً مشهوراً فيما رواه ثلاثة، ويختص العزيز بالاثنين، والمشهور بما فوق الثلاثة[٧]، قاله السخاوي[٨]

---

(١) قال الشيخ طارق بن عوض الله في شرحه على البيقونية : ( هذا التعريف هو اختيار ابن منده، وقد تتابع عليه تبعا له الأئمة الذين سبقوا عصر الحافظ ابن حجر- رحمه الله - كابن الطاهر المقدسي وابن الصلاح والنووي وغيرهم ) شرح المنظومة البيقونية، المؤلف طارق بن عوض الله بن محمد، صـ(٦١) ط.دار المغني للنشر والتوزيع الطبعة الأولى ٢٠٠٩م.

(٢) المنهل الروي للأهدل صـ(٥٥) .

(٣) مختار الصحاح ( صفحة ٤٦٧ ) .

(٤) سورة يس (١٤) .

(٥) قال الشيخ طارق بن عوض الله في شرحه على البيقونية : ( هل لفظ عزيز من عَزَّ يَعَزُّ -بفتح العين- من القوة، أم من عَزَّ يَعِزُّ من القلة ؟ الصواب الذي يدل عليه صنيع المحدثين : أن العزيز من القلة لا من القوة، فعزيز بمعنى قليل، ثم إن مما يؤكد هذا ويقويه أن العزيز لو كان من القوة لكان الحديث المشهور أولى بذلك وأحق، أعني أن يسمى بالعزيز؛ لأن رواته أكثر من اثنين باتفاق، أما العزيز فهو ما يرويه اثنان فقط على اختيار الحافظ، أو ما يرويه اثنان أو ثلاثة على اختيار أكثر العلماء) شرح المنظومة البيقونية صـ(٦٢-٦٣) .

(٦) المنهل الروي للأهدل صـ(٥٥) .

(٧) المنهل الروي للأهدل صـ(٥٦) .

(٨) فتح المغيث للسخاوي (٣/٣٥٠) .

قال: (وهو مقتضى ما قاله ابن منده وأقرَّه عليه ابن الصلاح[١] والنووي والذي حرره شيخنا ابن حجر–رحمه الله تعالى : اختصاص المشهور بالثلاث فما فوقها، والعزيز بالاثنين، وعليه فلا يجتمعان)[٢] انتهى.

وفي شرح النخبة: ( والمراد بقولنا أن يَرِدَ باثنينِ : أن لا يَرِدَ بأقلَ منهما، فإن ورد بأكثر في بعض المواضع من السند الواحد فلا يضر؛ إذ الأقل في هذا العلم يقضي على الأكثر )[٣].

وقال السخاوي: ( ومقتضى هذا : أن النقص عن اثنين في بعض الطبقات مضر؛ وليس مرادا، فكما لا تضر الزيادة في بعض الطبقات، لا يضر النقص في بعضها، ولذلك عرفه بعض المتأخرين : بأنه ما يكون في طبقة من طبقاته راويان فقط )[٤].

وفي شرح النُقاية للجلال السيوطي بعد تعريفه - بأنه ما رواه اثنان فقط عن اثنين فقط : تمثيله بحديث الشيخين عن أنس والبخاري عن أبي هريرة –رضي الله عنه–أن رسول الله– صلى الله عليه وسلم–قال : « لا يُؤمِنُ أحدُكم حتى أكونَ أحبَّ إليه مِنْ والدهِ وولدهِ»[٥]، الحديث رواه عن أنس قتادة وعبد العزيز بن صهيب، و رواه عن قتادة سعيد وشعبة، ورواه

(١) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح - (١ / ٢٦٩) ط. المكتبة السلفية .

(٢) فتح المغيث للسخاوي (٣/٣٥٠) .

(٣) شرح نخبة الفكر صـ(٥٧) .

(٤) انظر المنهل الروي شرح منظومة اللغوي للأهدل صـ(٥٦) .

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه ، (١ / ١٠) برقم (١٥) ،و مسلم في صحيحه ، (١ / ٤٩) برقم (١٧٨) .

عن عبد العزيز إسماعيل بن علية وعبد الوارث، ورواه عن كل جماعةٌ )[١]، وليس العزيز شرطاً للصحيح من الحديث ولا للبخاري؛ خلافا لمن زعم ذلك[٢].

**تنبيه :-**

قول الناظم : ( عزيزُ مرويُ ) بتركِ تنوينهِ للضرورة، وإسقاط الياء المشددة في الأصل للضرورة أيضاً، والأصل: (عزيزٌ مروي ): بتنوين الزاي وتشديد الياء[٣]. ومثله قوله: (مشهورٌ مروي فوقَ ما ثلاثة ) سواء بسواء؛ إلا أن الياء في هذه ثابتة ساكنة[٤].

□

(١) إتمام الدراية لقراء النقاية- (١ / ٤٨) .

(٢) قال الحافظ ابن حجر في شرح نخبة ( هو أبو علي الجبائي من المعتزلة)، صـ(٥٧) .

(٣) قال الشيخ طارق ابن عوض الله في شرح البيقونية( تضبط وتنطق بالضم بلا تنوين، وهكذا كلمة ( مروي ) لا تشدد ياؤها، بل تسكن، وهذا لضرورة الشعر .) صـ(٦١) .

(٤) انظر حاشية على البيقونية للأهدل صـ(٥٠) .

## ( الحديث المشهور )

مَشْـهُورُ مَـرْوِي فـوْقَ مَـا ثَلاَثَـهْ ..... 

ومعناه : أن المشهور في اصطلاح هذا الفن تعريفه هو : مرويُ جماعة فوقَ ثلاثة[١]، سمي بذلك؛ لشهرته ووضوح أمره .

و( ما ) زائدة بين المضاف والمضاف إليه الذي هو : ( ثلاثة )؛ إذ هي كثيراً ما تزاد بعد الخافض اسماً نحو: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ ﴿٢٨﴾﴾[٢]، ولا سيّما يومٍ بدار جلجل [٣] فيمن جر يوماً .

وقوله: منْ غيرِ ما سُقمٍ ولكن يشقني هـمٌّ أراهُ قد أصابَ فؤادي[٤]

أو حرفاً: نحو ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴿١٥٩﴾﴾[٥]، ﴿عَمَّا قَلِيلٍ ﴿٤٠﴾﴾[٦]، ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ ﴿٢٥﴾﴾[٧]

---

(١) قال الشيخ ابن عوض الله في شرحه على البيقونية( اختار الناظم – رحمه الله تعالى –أنه مارواه أكثر من ثلاثة رواةيعني بحيث لا يبلغ حد التواتر، أم لايفيد العلم–وهو اختيار ابن حجر– واختار بعضهم وهم ابن منده ومن تابعه على تعريف العزيز أن المشهور ما رواه أكثر من ثلاثة ) ،قال ( واشتراط العلماء عليهم رحمة الله في المشهور ألا يفيد العلم، وبهذا يتميز عن المتواتر؛ لأنه لو رواه عدد المشهور وأفاد العلم كان متواتراً فكل متواتر مشهور من غير عكس ) شرح البيقونية صـ(٦٣) .

(٢) سورة القصص (٢٨) .

(٣) وشطر البيت لامرؤ القيس في معلقته المشهورة ،انظر شرح المعلقات السبع للزوزني الناشر : مكتبة المعارف بيروت – ١٩٩٤م .

(٤) مغني اللبيب (ص: ٤١٢) المؤلف : جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري

الناشر : دار الفكر – بيروت ، الطبعة السادسة ، ١٩٨٥تحقيق : د.مازن المبارك ومحمد علي حمد الله.

(٥) سورة آل عمران (١٥٩) .

(٦) المؤمنون (٤٠) .

(٧) سورة نوح (٢٥)

وقوله : ربَّما ضربةٍ بسيفٍ صقيل  بين بُصْرى و طعنةٍ نجلاء [١]

وقوله : ونَنْصرُ مولانا ونعلمُ أنه  كما الناسُ مجرومٌ عليه و جارمُ[٢] .

وقد تزاد قبله و منه نحو : جاؤوا جميعا عدا زيد ، فيمن جر زيدا .

و ما مشى عليه الناظم في أن المشهور : ما رواه فوق ثلاثة مخالفٌ لما مشى عليه الحافظ ابن حجر وتبعه السيوطي و قاضي القضاة الشيرازي والإمام السخاوي من أن المشهور: ما رواه ثلاثة فأكثر، ولم يشترطوا فوق الثلاث.

ثم المشهور قد يطلق على ما اشتهر على الألسنة و لو رواه واحد، أو لو لم يكن له راوٍ أصلاً[٣] ؛ كحديث: « عُلماءُ أمّتي أنبياءُ بني إسرائيلَ »[٤]و« ولدتُ في زمن الملكِ العادلِ»[٥]

(١) مغني اللبيب (ص: ٤١١) .

(٢) مغني اللبيب (ص: ٤١٢) .

(٣) المنهل الروي شرح منظومة اللغوي صـ(٥٦-٥٧)، شرح نخبة الفكر صـ(٦٣-٦٤).

(٤) لا أصل له ، و روي بلفظ ( علماء أمتي كأنبياء بني إسرائيل)، المقاصد الحسنة للسخاوي - (١ / ٤٥٩)، اللآلي المنثورة في الأحاديث المشهورة للزركشي - (١ / ١٦٧)، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ٢ - (١ / ١٣٢).

(٥) قال السخاوي في المقاصد الحسنة : (لا أصل له)المقاصد الحسنة للسخاوي - (١ / ٧٠٧)، التذكرة في الأحاديث المشتهرة - (١ / ١٧٩)، اللآلي المنثورة في الأحاديث المشهورة للزركشي - (١ / ١٧٩).

و«تسليم الغزالة »[١] و«منْ بشّرني بخروجِ آذارَ بشرتُه بالجنةِ »[٢] و « يومُ نحرِكُم يومُ صومِكُم »[٣] .

**متممة :-**

## {المشهور والمستفيض} :

ذهب جماعة من الفقهاء إلى أن المشهور هو المستفيض؛ لانتشاره : من فاض الماء يفيض فيضا[٤]، ومنهم من غاير بينهما : بأن المستفيض يكون في ابتدائه وانتهائه سواء، والمشهور أعم من ذلك، ومنهم من غاير بكيفية[٥] غير هذه.

□

(١) قال ابن حجر في الفتح : ( وأما تسليم الغزالة فلم نجد له إسنادا لا من وجه قوي ولا من وجه ضعيف ) فتح الباري - ابن حجر - (٦ / ٥٩٢)، المقاصد الحسنة للسخاوي - (١ / ٢٥٥)، الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة - (١ / ١٦٠)

(٢) قال ابن الجوزي في الموضوعات : (قال المصنف قلت: ويذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " من بشرني بخروج آذار بشرته بالجنة " قال أحمد بن حنبل: لا أصل لهذا). الموضوعات لابن الجوزي (٢ / ٧٤)، اللآلي المنثورة في الأحاديث المشهورة للزركشي - (١ / ٣٢)، تنزيه الشريعة المرفوعة - (٢ / ٥٤)،

(٣) قال السخاوي في المقاصد الحسنة : ( حديث : ( يوم صومكم يوم نحركم ) لا أصل له كما قاله أحمد وغيره) المقاصد الحسنة للسخاوي - (١ / ٧٤٥). الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة للكرمي - (١ / ١١١)، الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة - (١ / ٣٩٧)،

(٤) لسان العرب [٧ - ٢١٠ ] .

(٥) قال الكوراني في حاشيته على شرح النخبة :( ومنهم من غاير بكيفية أخرى، ففرق بأن المستفيض ما تلقته الأمة بالقبول دون اعتبار عدد، ولذلك قال الصيرفي : إنه والمتواتر بمعنى واحد، بل قال= =الماوردي: إنه أقوى من المتواتر، ومنهم من غاير بأن المستفيض هو الشائع عن أصل كيف كان، والمشهور ما زادت رواته عن ثلاثة ) انظر حواشي نزهة النظر ص(٨٤).

## ( الحديث المعنعن )

مُعَـنْعَنٌ كَعَـنْ سَـعِيدٍ عَـنْ كَـرَمْ .....

( معنعن ) المعنعن في الاصطلاح : ما يعبر فيه الراوي بعن[١]، وهو أحد صيغ الأداء الثمان المعروفة عند المحدثين .

**{صيغ الأداء الثمانية} :**

**(الأولى)** : سمعت وحدثني، **(الثانية)** : اخبرني وقرأت عليه، **(الثالثة)** : قرئ عليه وأنا أسمع، **(الرابعة)** : أنباني، **(الخامسة)** : ناولني، **(السادسة)** : شافهني بالإجازة، **(السابعة)** : كتب إلي بالإجازة، **(الثامنة)** : عن ونحوها من الصيغ المحتملة للسماع والإجازة، ولعدم السماع، ومثلها : قال وذكر وروى [٢].

ف**(الأولان)** من الصيغ لمن سمع وحده من لفظ الشيخ؛ فإن جمع الراوي كحدثنا فلان فهو دليل على أنه سمع منه مع غيره، مع احتمال النون للعظمة بقله[٣].

---

(١) قال الأهدل في شرحه على البيقونية : ( وهو المشتمل على العنعة، وهو قول الراوي عن فلان )،

قال ابن عوض الله في شرحه على البيقونية : ( والناظم اكتفى في هذه المسألة بالتمثيل لصورة العنعنة في الإسناد، فقال : كعن سعيد عن كرم، وهذا قصور، فليس البحث في قول الراوي، وإلا لكان أكثر الأحاديث داخلة في هذا النوع؛ إذ إن الأسانيد لا تخلو في الغالب من العنعنة، وإنما البحث هنا في حكم عنعنة المعاصر غير المدلس؛ هل يشترط لقبولها أن يكون الراوي معروفا بالسماع من شيخه في الجملة، أم يكتفى بالمعاصرة وإمكان القاء هذه المسألة المقصودة بالبحث لا التي نظمه الناظم ) شرح ابن عوض الله على البيقونية صـ(٧٠-٧١).

(٢) شرح النخبة للحافظ ابن حجر (١٦٨) .

(٣) شرح النخبة للحافظ ابن حجر (١٦٩) .

و**(الثالث والرابع)** لمن قرأ بنفسه على الشيخ، فإن جمع كأخبرنا وقرأنا عليه، فكقوله قرئ عليه و أنا أسمع، والتعبير بـ(قرأت) لمن قرأ على الشيخ خير منه بالإخبار، كما في شرح النخبة؛ لأنه أفصح بصورة الحال[١].

والإنباء بمعنى الإخبار إلا في عرف المتأخرين، فالإجازة كعن، والإخبار والتحديث بمعنى عند المغاربة[٢].

وفي شرح النخبة: ( أنهما من حيث اللغة سواء، وفي ادعاء الفرق بينهما تكلف شديد، لكن لما تقرر الاصطلاح صار ذلك حقيقةً عرفية؛ فيقدم على الحقيقة اللغوية، مع أن هذا الاصطلاح شاع عند المشارقة ومن تبعهم )[٣] .

**ومثال العنعنة:** كأن يقول الراوي عن غيره (عن سعيد عن كرم) وهكذا، وهي من المعاصر محمولة على السماع، ومن غيره مرسله أو منقطعة، فشرط حملها على السماع ثبوت المعاصرة إلا من المدلس؛ فلا تحمل على السماع[٤].

---

(١) شرح النخبة للحافظ ابن حجر (١٧٠) .

(٢) قال الحافظ رحمه الله :( فلم يستعملوا هذا الاصطلاح، بل بالإخبار والتحديث عندهم بمعنى واحد ) شرح النخبة (١٦٩) .

(٣) شرح النخبة للحافظ ابن حجر (١٦٩) .

(٤) شرح النخبة للحافظ ابن حجر (١٦٨)، وانظر شرح البيقونية لابن عوض الله صـ(٧١) .

وقيل: يشترط لحملها على السماع ثبوت لقاء الشيخ والراوي عنه ولو مرة؛ ليحصل الأمن في باقي معنعنة عن كونه من المرسل الخفي[١]، قال الحافظ ابن حجر: ( وهو المختار تبعاً لعلي ابن المديني والبخاري وغيرهما من النقاد)[٢].

ومر أن (**ناولني**) من صيغ الأداء، لكن يشترط في صحة الرواية بها اقترانها بالإذن بالرواية، وهي مع هذا الشرط أرفع أنواع الإجازة[٣].

وكذا لابد من الإذن في **الوجادة**: وهي أن يجد بخط من يعرف كاتبه؛ فيقول: وجدت بخط فلان، ولا يصوغ إطلاق (أخبرني) إلا إن كان له منه إذن بالرواية عنه[٤].

---

(١) قال الأهدل في شرحه على البيقونية : ( واختلفوا في حكم الإسناد المعنعن والصحيح الذي عليه العمل أنه من قبيل الإسناد المتصل بشرط ثبوت ملاقاته لمن رواه عنه بالعنعنة ولم يكن المعنعن مدلساً ) شرح البيقونية للأهدل صـ(٥١) .

(٢) شرح النخبة للحافظ ابن حجر (١٦٨) .

(٣) قال الحافظ في شرح النخبة : ( إذا حصل هذا الشرط أرفع أنواع الإجازة؛ لما فيها من التعيين والتشخيص .

وصورتها : أن يدفع الشيخ أصله أو ما قام مقامه للطالب، أو يحضر الطالب الأصل للشيخ ، ويقول له في الصورتين : هذا روايتي عن فلان فاروه عني، وشرطه أيضا : أن يمكنه منه؛ إما بالتمليك، وإما بالعارية؛ لينقل منه ، ويقابل عليه) شرح نخبة الفكر صـ(١٧٢-١٧٣). تدريب الراوي - (٢ / ٤٥).

قال السيوطي في التدريب : ( الضرب الثاني : المناولة المجردة عن الإجازة : بأن يناوله الكتاب مقتصرا على قوله : هذا سماعي، أو من حديثي، ولا يقول له اروه عني ولا أجزت لك روايته ونحو ذلك؛ فلا تجوز الرواية بها على الصحيح الذي قاله الفقهاء وأصحاب الأصول وعابوا المحدثين المجوزين ) تدريب الراوي صـ(٣٤٤).

(٤) تدريب الراوي صـ(٣٥٢)، شرح نخبة الفكر صـ( ١٧٣) .

وكذا في **الوصية** بالكتاب وصورتها: أن يوصي الشيخ عند موته أو سفره لشخص معين بأصله أو بأصوله[١].

ومثله **الإعلام** : وهو أن يعلم الشيخ أحد الطلبة بأنني أروي الكتاب الفلاني عن فلان؛ فلابد من الإجازة في الكل؛ و إلا فلا عبرة بذلك كالإجازة العامة في المجَاز له[٢].

**والإجازة** للمجهول والمعلوم أو الإجازة لمعدوم أو موجود علقت بشرط مشيئة غير المجاز؛ فلا تصح الرواية في جميع ذلك على الأصح[٣].

وهذا طرف صالح من صيغ الأداء وشروط الرواية، ومن أراد التوسيع فليرجع إلى محلها من كتب الفن.

□

(١) قال الحافظ في شرح النخبة: (فقد قال قوم من الأئمة المتقدمين: يجوز له أن يروي تلك الأصول عنه بمجرد (( هذه» الوصية، وأبى ذلك الجمهور ؛ إلا إن كان له منه إجازة )

قال السيوطي في التدريب: ( فجوز بعض السلف للموصى له روايته عنه بتلك الوصية، قال القاضي عياض : لأن في دفعها له نوعاً من الإذن، وشبهاً من العرض والمناولة، قال : وهو قريب من الإعلام، وهو غلط والصواب أنه لا يجوز ) تدريب الراوي صـ(٣٥١) .

(٢) قال السيوطي في التدريب ( فجوز الرواية به كثير من أصحاب الحديث والفقه والأصول والظاهر، منهم ابن جريج وابن الصباغ الشافعي وأبو العباس الوليد بن بكر الغمري .

والصحيح ما قاله غير واحد من المحدثين وغيرهم : أنه لا تجوز الرواية به، وبه قطع الغزالي في المستصفى). تدريب الراوي - (٢ / ٥٨)، شرح نخبة الفكرصـ(١٧٤) .

(٣) انظر مبحث الإجازة في تدريب الراوي صـ(٣٣٠-٣٤٠) فإنه مبحث هام وجميل .

# ( الحديث المبهم )[١]

..... وَمُـبْهَمٌ مَـا فِيـهِ رَاوٍ لَـمْ يُسَـمْ

« ومبهم »[٢] عند أهل الحديث هو : (ما) أي: الحديث الذي فيه أي : في سنده راوٍ لم يسم؛ اختصاراً من الراوي عنه؛ كقوله : أخبرني فلان أو شيخ أو رجل أو بعضهم أو ابن فلان.

ويستدل على معرفة المبهم بوروده مسمّىً من طريق أخرى[٣]، ولا يقبل حديث المبهم ما لم يسمّ[٤]؛ لأن شرط قبول الخبر عدالة راويه[٥]، ومن أُبهم اسمه لا تعرف عينه[٦]، فكيف عدالته؟

---

(١) ملاحظة : نقل المؤلف شرحه عن الحديث المبهم كاملاً من شرح النخبة للحافظ، انظر شرح النخبة من صـ(١٣٢) إلى صـ(١٣٧) .

(٢) قال نو الدين القاري : ( وهو فن جليل ألّف فيه غير واحد من الحفاظ ، وكتاب أبي القاسم بن بَشْكُوال أجمع مصنف فيه ) شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، المؤلف: الملا نور الدين أبو الحسن على بن سلطان محمد القاري الهروي الحنفي (٩٣٠-١٠١٤هـ)، دار النشر: دار الأرقم- بيروت.الطبعة: الأوليقدم له: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة.حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم.

(٣) قال السيوطي في تدريب الراوي : ( ويعرف ) المبهم ( بوروده مسمى في بعض الروايات ) وذلك واضح، وبتنصيص أهل السير على كثير منهم، وربما استدلوا بورود حديث آخر أسند لذلك الراوي المبهم في ذلك، قال العراقي : وفيه نظر؛ لجواز وقوع تلك الواقعة لاثنين ) تدريب الراوي (٦٢١)، وقال الأهدل رحمه الله : ( ويتوصل غالباً لمعرفة المبهمات بجمع طرق الحديث غالباً ) شرح البيقونية للأهدل صـ(٥٢) .

(٤) (أي من طريق آخر) شرح نخبة الفكر للقاري (٥١١)، قال الحافظ ابن كثير رحمه الله : (فأما المبهم الذي لم يسم أو سمي، ولم تعرف عينه، فهذا ممن لا يقبل روايته أحد علمناه، ولكنه إذا كان في عصر التابعين والقرون المشهود لهم بالخير، فإنه يُستأنس بروايته، ويستضاء بها في مواطن، وقد وقع في مسند= =الإمام أحمد وغيره من هذا القبيل كثير والله أعلم ) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث صـ(١٠٢).

(٥) (وكذا ضبطه )، شرح نخبة الفكر للقاري (٥١٢).

(٦) قال علي القاري في شرح نخبة : ( ومن أبهم اسمه أي : وصفه، لا تعرف عينه أي : ذاته، فكيف عدالته ؟

أي : فلا يعرف كونه ثقة )، شرح نخبة الفكر للقاري (٥١٢) .

فلا يقبل خبره؛[١] وإن كان بلفظ التعديل، كأن يقول الراوي عنه : أخبرني الثقة؛ لأنه قد يكون ثقة عنده مجروحاً عند غيره، ولهذه النكتة لم يقبل المرسل؛ ولو أرسل العدل جازما به لهذا الاحتمال بعينه[٢].

وقيل: إن كان المعدل عالما أجزأ[٣] في حق من يوافقه في مذهبه[٤]، وقيل: يقبل مطلقا؛ تمسكا بالظاهر، إذ الجَرح على خلاف الأصل.

ومرَّ أن مجهول العين يقبل إذا وثقه نحو الشافعي من أئمة الحديث المتأهلين لذلك[٥]، وكذا يقبل إذا وثقه غير من ينفرد بالرواية عنه، كما صححه الحافظ .

**أما مجهول الحال**: وهو من روى عنه اثنان فصاعداً ولم يوثق، وهو المستور؛ فردَ روايتَه الجمهورُ[٦].

---

(١) قال الأهدل في شرح البيقونية :( ومن أبهم اسمه لا يعرف اسمه، فكيف بعدالته؟ فلا يقبل خبره إلا إن كان المبهم صحابياً؛ فيقبل ) شرح البيقونية للأهدل صـ(٥٢) .

(٢) قال القاري في شرح نخبة الفكر : لهذه النكتة الموجبة لعدم قبول خبر المبهم بلفظ التعديل، وهو احتمال أن يكون مجروحا، وذكره تأكيد، وإلا فيغني عنه قوله فيما قبل : ولهذا النكتة ) - (١ / ٥١٣).

(٣) قال القاري في شرح نخبة الفكر : ( أي : مجتهداً، كمالك، والشافعي، ونحوهما ممن يميز بين الثقة وغيره، قال التلميذ : مثل قول الشافعي: أخبرني الثقة ). شرح نخبة الفكر للقاري - (١ / ٥١٣).

(٤)قال القاري في شرح نخبة الفكر : (أي كفى هذا التعديل في حق مقلديه في مذهبه ، وعلله ابن الصلاح بأنه لا يورد ذلك احتجاجا بالخبر على غيره، بل يذكر لأصحابه قيام الحجة عنده على الحكم، وقد عرف من روى عنه، واختاره إمام الحرمين، ورجحه الرافعي في شرح المسند) شرح نخبة الفكر للقاري - (٥١٤) .

(٥) قد مر في مبحث العدالة .

(٦) قال الحافظ ابن كثير في اختصار علوم الحديث :

( مسألة : مجهول العدالة ظاهرا وباطنا، لا تقبل روايته عند الجماهير، ومن جهلت عدالته باطنا، ولكنه عدل في الظاهر، وهو المستور وقد قال بقبوله بعض الشافعيين، ورجح ذلك سليم بن أيوب الفقيه، ووافقه ابن الصلاح، والله أعلم ) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث صـ(١٠٢).

وقال الحافظ ابن حجر في شرح النخبة : ( التحقيق أن رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال لا يطلق القول بردها و لا بقبولها، بل يقال : هي موقوفة إلى استبانة حاله؛ كما جزم به إمام الحرمين، قال: ونحوه قول ابن الصلاح فيمن جرح بجرح غير مفسر ) [١].

- **(مبحث الجهالة )**

**ثم الجهالة بالراوي لها سببان :**

**أحدهما :** أن الراوي قد تكثر نعوته من اسم، أو كنية، أو لقب، أو صفة، أو حرفة، أو نسب؛ فيشهر بشيء منها، فيذكر بغير ما اشتهر؛ لغرض[٢]، فيُظَنُّ أنه آخر، فيحصل الجهل بحاله، وصنفوا في هذا النوع : **( الموضح لإبْهَام الجمع والتفريق)**[٣].

**ومن أمثلته** : مُحَمَّد ابن السَائب بن بشير الكَلْبي نسبَهُ بعضهم إلى جَدِّه؛ فقال : مُحَمَّد بن بشير، وسمَّاه بعضهم حمَّاد بن السَّائب، وكنَّاهُ بعضهم أبا النّضْر، وبعضهم أبا سعيد، وبعضهم أبا هشام؛ فصار يُظَنُّ أنه جماعة، وهو واحد، ومن لا يعرف حقيقة الأمر فيه لا يعرف شيئاً من ذلك.

---

(١) نزهة النظر شرح نخبة الفكر صـ(١٣٦) .

(٢) ( أي : لأي غرض، منها : ككونه مكثرا للحديث عنه مثلاً ) شرح نخبة الفكر للقاري (٥٠٦) .

(٣) للخطيب البغدادي .

**والسبب الثاني :** أن الراوي قد يكون مقلاً من الحديث، فلا يكثر الأخذ عنه، وصنفوا فيه **الوُحْدان**[١] : وهو من لم يرو عنه ألا واحد ولو سُمي أو لا يُسمى؛ اختصاراً من الراوي عنه، وهو المراد في المتن كما مرَّ، وصنفوا فيه : **المبهمات**[٢].

**خلاصة :**

فإن سُميَ الراوي وانفرد راوٍ آخر بالرواية عنه؛ **فهو مجهول العين.**

وإن روى عنه اثنان فصاعدا ولم يوثق؛ **فمجهول الحال،** وهو المستور كما سبق.

وقد عرفت بهذا الفرق بين مجهول الحال ومجهول العين.

وأن مجهول العين يقبل روايته إذا وثقه الراوي عنه، وهو أهل لذلك، أو غير من ينفرد عنه.

وأن مجهول الحال رد روايتَه الجمهورُ، ونحى الحافظ ابن حجر إلى عدم إطلاق القول بردها ولا بقبولها، بل هي موقوفة إلى استبانة حاله، والله اعلم.

□

(١) أي : في كتابه المسمى ( كتاب المُنْفَرِدات والوُحدان) شرح نخبة الفكر للقاري – (٥٠٩)

(٢) نزهة النظر شرح نخبة الفكر صـ(١٣٦) .

## (الحديث العالي والنازل)[١]

وَكُـــلُّ مَـــا قَلَّـــتْ رِجَالُـــهُ عَـــلاَ  وَضِـــدُهُ ذَاكَ الَّـــذِي قَـــدْ نَـــزَلاَ

« **وكلما** » سند[٢]« **قلت رجاله** » بالنسبة إلى سند آخر يَرِدُ به ذلك الحديثُ بعينه بعددٍ كثير « **علا** » أي : يسمى في اصطلاحهم: بالعلو[٣] .

ثم إن انتهى إليه -صلى الله عليه وسلم- فهو : **العلو المطلق** .

فإن اتفق أن يكون سنده صحيحاً كان الغاية القصوى[٤]، وإلا فصورة العلو فيه موجودة، ما لم يكن موضوعاً، وإلا فكالعدم .

---

(١) كل ما ذكر عن العالي والنازل منقول بنصه كاملاً من نزهة النظر شرح نخبة الفكر لابن حجر، مع تقديم وتأخير من صـ(١٥٦) إلى صفحة (١٥٩) .

(٢) قال السخاوي في الفتح : ( وقد روينا من طريق أبي العباس الدغولي قال : سمعت محمد بن حاتم بن المظفر يقول : إن الله أكرم هذه الأمة وشرفها وفضلها بالإسناد، وليس لأحد من الأمم كلها قديمها وحديثها إسناد، إنما هو صحف في أيديهم، وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم، فليس عندهم تمييز بين ما نزل من التوراة والإنجيل وبين ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار التي أخذوها عن غير الثقات، وهذه الأمة إما تنص الحديث عن الثقة المعروف في زمانه المشهور بالصدق والأمانة عن مثله حتى تناهى أخبارهم، ثم يبحثون أشد البحث حتى يعرفوا الأحفظ فالأحفظ، والأضبط فالأضبط، والأطول مجالسة لمن فوقه ممن كان أقل مجالسة، ثم يكتبون الحديث من عشرين وجها أو أكثر حتى يهذبوه من الغلط والزلل، ويضبطون حروفه ويعدوه عدا، فهذا من أفضل نعم الله على هذه الأمة، فليوزع الله شكر هذه النعمة) . فتح المغيث (٣/ ٣٤٤) .

(٣) إتمام الدراية لقراء النقاية (ص: ٥٥)

(٤) قال ابن الصلاح في مقدمته : ( ثم إن العلو المطلوب في رواية الحديث على أقسام خمسة :

أولها : القرب من رسول الله - صلى الله عليه و سلم - بإسناد نظيف غير ضعيف وذلك من أجل أنواع العلو) مقدمة ابن الصلاح ص(١٥٠) .

وان لم ينتهِ إلى النبي- صلى الله عليه وسلم- ولكن انتهى إلى إمام من أئمة الحديث- ذي صفة عليةٍ كالحفظ والفقه والضبط وغير ذلك من الصفات المقتضية للترجيح كشعبة ومالك والثوري والشافعي والبخاري ومسلم- فهو **العلو النسبي :** وهو ما يقل العدد فيه إلى ذلك الإمام، و لو كان[١] من ذلك الإمام إلى منتهاه كثيرا .

**وفي هذا القسم[٢] ما يسمى بـ(الموافقة)** : وهي الوصول إلى أحد المصنفين من غير طريقه[٣]، **ومثله في شرح النخبة** : بما لو روى البُخَاري عن قُتَيْبَةَ عن مالك حديثاً...

قال : فلو رويناه من طريقه؛ كان بيننا وبين قُتَيْبَة ثمانية، ولو روينا ذلك الحديث بِعينهِ من طريق أبي العباس السَّرَّاج عن قُتَيْبَة مثلاً؛ لكان بيننا وبين قُتَيْبَة فيه سبعة، فقد حصلت لنا الموافقة مع البخاري في شيخهِ بعينهِ، مع علوِّ الإسناد على الإسناد إليه.

**وفيه ما يسمى بـ(البدل)** : وهو الوصول إلى شيخ شيخهِ كذلك[٤]؛ كأنْ يقع للحافظ ذلك الإسناد بعينهِ من طريق أخرى عن القَعْنَبي عن مالك، فالقعنبي فيه بدل عن قتيبة، وأكثر ما يعتبرون هَذَيْنِ[٥] إذا قارنا العلو، وإلا فاسم الموافقة والبدل واقعٌ بدونه[٦].

---

(١) أي: لو كان عدد الرواة كثيرا .

(٢) أي قسم العلو النسبي .

(٣) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص: ١٥٠) .

(٤) قال الكمال ابن أبي الشريف ( يعني من غير طريق ذلك المصنف المعين، من طريق أخرى أقل عددا من طريقه ) حواشي نخبة الفكر صـ(٢٤٦) .

(٥) أي: الموافقة والبدل .

(٦) قال إبراهيم الكوراني : ( وحاصله : أن الاصطلاح وقع فيما إذا قارنا العلو لتحريض الطالبين على سماعه، وحثهم للاعتناء به، وإلا فاسم الموافقة والبدل يطلق مع عدم العلو أيضا، وإن كان مساويا في الطريق بل هو يوجد في صورة النزول أيضا ) حواشي النخبة صـ(٢٤٦)

**وفيه ما يسمى بـ(المساواة)** : وهي استواء عدد الإسناد إلى آخره مع إسناد أحد المصنفين[١]، قال في شرح النُقاية: ( وهو معدوم الآن في أصحاب الكتب الستة)[٢].

**مثاله** : أن يروي واحد من أصحاب السنن حديثاً يقع بينه وبين النبي –صلى الله عليه وسلم–اثنا عشر نفساً[٣]، فيقع ذلك الحديث بعينه للحافظ أو للسيوطي بإسناد آخر إلى النبي – صلى الله عليه وسلم –يقع بينه وبين النبي–صلى الله عليه وسلم–ذلك العدد، فيساوي هذا ذاك من حيث العدد؛ مع قطع النظر عن ذلك الإسناد الخاص.

**وفيه ما يسمى بـ(المصافحة)**: وهي الاستواء مع تلميذ ذلك المصنف على الوجه المشروح أولا[٤]، سُمِّي بذلك؛ لجريان العادة غالباً بالمصافحة بين من تلاقيا.

**ومثال ذلك:** أن يساوي أحدُ المذكوريْنِ تلميذَ واحد من أصحاب السنن، فيكون إسناده أكثر من إسناد ذلك المصنف بواحد، فكأنه حينئذٍ لاقى ذلك المصنف وصافحه؛ لأنه ساوى ذلك التلميذ الذي لاقى ذلك المصنف وصافحه .

**«وضده »** أي: ضد العلو السابق، بأن كثرت رجال سند الحديث بالنسبة إلى سند آخر يَرِدُ به ذلك الحديثُ بعينه بعدد قليل؛ فهو : **«ذاك الذي قد نزلا »** أي : المُسمَّى بالنزول، ويقال في الأول : العالي، وفي الثاني : النازل، وأقسامه كأقسام العلو .

---

(١) انظر : مقدمة ابن الصلاح (ص: ١٥٠)

(٢) إتمام الدراية لقراء النقاية : ص(٥٦) .

(٣) إتمام الدراية لقراء النقاية (ص: ٥٥)

(٤)يعني في المساواة

والعلو سند مرغوب فيه كثيراً عند المحدثين[١]؛ لكونه أقرب إلى الصحة؛ لقلة الخطأ؛ لأنه ما من راو من رجال الإسناد إلا والخطأ جائز عليه، فكلما كثرت الوسائط وطال السند كثرت مظانُ التجويز، وكلما قلت؛ قلت[٢].

وقد يكون النزول أولى منه، كأن يكون فيه مزيةٌ ليست في العلو ككون رجاله أوثق، أو أحفظ، أو أفقه، أو الاتصال فيه أظهر .

قال الحافظ: ( وأما من رجح النزول[٣] مطلقا واحتج بأن كثرة البحث تقتضي المشقة[٤] فيعظم الأجر؛ فذلك ترجيح بأمر أجنبي عما يتعلق بالتصحيح و التضعيف) .

□

(١) فتح المغيث (٣/ ٣٤٤) .

(٢) قال ابن الصلاح في مقدمته: ( العلو يبعد الإسناد من الخلل لأن كل رجل من رجاله يحتمل أن يقع الخلل من جهته سهوا أو عمدا ففي قلتهم قلة جهات الخلل وفي كثرتهم كثرة جهات الخلل وهذا جلي واضح )مقدمة ابن الصلاح (ص: ١٥٠)

(٣) قال ابن الصلاح في مقدمته : (حكى ( ابن خلاد ) عن بعض أهل النظر أنه قال : التنزل في الإسناد أفضل، واحتج له بما معناه : أنه يجب الاجتهاد والنظر في تعديل كل راو وتجريحه؛ فكلما زادوا كان الاجتهاد أكثر، وهذا مذهب ضعيف، ضعيف الحجة) مقدمة ابن الصلاح صـ(١٥٠) .

(٤) انظر فتح المغيث للسخاوي (٣/ ٣٥١-٣٥١) .

## ( الحديث الموقوف )

وَمَـا أَضَفْتَـهُ إِلَى الأَصْحَـابِ مِـنْ قَـوْلٍ وَفِعْـلٍ فَهْوَمَوْقُـوفٌ زُكِـنْ

« **و ما أضفته** » أي : أنهيت سنده «**إلى الأصحاب**» : اسم جمع لصاحب بمعنى الصحابي، لا جمع له؛ لأن فاعلاً لم يثبت جمعه على أفعال[١] .

والصحابي: من لقي النبي –صلى الله عليه وسلم–مؤمنا به مميزاً، على ما مشى عليه القاضي زكريا[٢].

وقال النووي: ( إن غير المميز صحابي، مات على الإيمان، وإن تخللت ردة، وإن لم يره ولم يرو عنه، ولم يُطِل ولم يغزُ )[٣]

وهل يدخل من لقيه –صلى الله عليه وسلم– مؤمنا به، بأن سيبعث ولم يدرك البعثة ؟ **قال الحافظ ابن حجر :** ( فيه نظر[٤]، ولا خفاء بتفضيل رتبة من لازمه وقاتل معه، أو من قاتل تحت

---

(١) قال السخاوي في الفتح في تعريف الصحابي : ( وفي الاصطلاح : رائي النبي– صلي الله عليه وسلم– اسم فاعل من رأى حال كونه مسلما عاقلا ذا صحبة على الأصح كما ذهب إليه الجمهور من المحدثين والأصوليين وغيرهم؛ اكتفاء بمجرد الرؤية ولو لحظة، وإن لم يقع معها مجالسة ولا مماشاة ولا مكالمة لشرف منزلة النبي – صلى الله عليه و سلم– وممن نص على الاكتفاء بها أحمد فإنه قال : من صحبه سنة أو شهرا أو يوما أو ساعة أو رآه فهو من الصحابة ) فتح المغيث

وكذا قال ابن المديني : من صحب النبي– صلى الله عليه و سلم– أو رآه ولو ساعة من نهار فهو من أصحاب النبي– صلى الله عليه و سلم– وتبعهما تلميذهما البخاري فقال : من صحب النبي –صلى الله عليه و سلم– أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه) انظر فتح المغيث للسخاوي(٤/٢٦) .

(٢) غاية الأصول شرح لب الأصول صـ(١٠٩) .

(٣) ذكر زكريا الأنصاري – رحمه الله– هذا القول، لكن نسبه للبرماوي وليس للنووي، ولعله تصحيف لأنه وما قبله منقول من غاية الأصول لزكريا الأنصاري صـ(١٠٩) .

(٤) قال الكمال ابن أبي الشريف في حاشيته على النخبة : ( وجه النظر أنه لم يكن قبل البعثة متصفاً بالنبوة ظاهراً، لكنه متصف بها في في علم الله تعالى، فبالاعتبار الأول لا يصدق على من لقيه قبل النبوة أنه لقي النبي– صلى الله عليه وسلم– وبالاعتبار الثاني يصدق، وهذا مثل بحيرا الراهب وزيد بن عمرو بن نفيل ) حواشي نزهة الظر لابن حجر صـ(٢٣١) .

رايته على من لم يلازمه أو لم يشهد معه مشهدا، أو على من كلمه يسيراً، أو ماشاه قليلاً، أو رآه على بُعد، أو في حالة الطفولية، وإن كان شرف الصحبة حاصلاً للكل.

ويُعرف كون الشخص صحابياً بالتواتر، أو الاستفاضة، أو الشهرة، أو بإخبار بعض الصحابة أو بعض ثقاة التابعين(١)، أو بإخباره عن نفسه بأنه صحابي؛ إذا مكنت دعواه ذلك، وإن استشكل ذلك من حيث إن دعواه ذلك نظير دعوى من قال : أنا عدل!

ومن ليس له سماع منه –صلى الله عليه وسلم– وقد اجتمع به مؤمناً ومات على ذلك، فحديثه من حيث الرواية مرسل، وهو معدود في الصحابة؛ لما ناله من شرف الاجتماع ). (٢)

**«و ما أضفته »** إلى صحابي **« من قول وفعل »** أو تقرير؛ متصلاً كان أو منقطعاً، كما في المرفوع(٣) **« فهو موقوف »**أي: هو المسمى بالموقوف .

**« زُكن »** معناه : علم، وهو بضمِ أولهِ مبنياً للمفعول، من زُكن : عُلم وزناً ومعنى(٤).

---

(١) قال السخاوي : ( تعرف الصحبة : إما باشتهار قاصر عن التواتر، وهو الاستفاضة على رأى، كعكاشة بن محصن وضمام بن ثعلبة وغيرهما، أو بتواتر بها، كأبي بكر الصديق المعني بقوله تعالى : ( إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا )، أو بقول صاحب آخر معلوم الصحبة، إما بالتصريح بها، كأن يجيء عنه أن فلانا له صحبة مثلا، أو نحوه، كقوله : كنت أنا وفلان عند النبي – صلى الله عليه و سلم– أو دخلنا على النبي – صلى الله عليه و سلم– بشرط أن يعرف إسلام المذكور في تلك الحالة، وكذا تعرف بقول آحاد ثقات التابعين) فتح المغيث(٤/٢٦) .

(٢) من قول الحافظ : فيه نظر إلى هنا منقول من النزهة، نزهة النظر صـ(١٤٩-١٥٠-١٥١) .

(٣) المنهل الروي شرح منظومة اللغوي صـ(٦٥) .

(٤) الصحاح للجوهري (٦/ ٤٠٩) .

ومرَّ أن إخبار الصحابي عن نحو الأمور الماضية مما لا مجال للاجتهاد فيه وفعله ذلك، حكمه حكم المرفوع[١].

و مما هو في حكمه[٢] مما لم يتقدم: ما كان فيه إخبار عن صفته –صلى الله عليه وسلم–[٣] نحو : أحسن الهدى هدي محمد –صلى الله عليه وسلم–كما في فتح الباري، وقال فيه : ( قل من نبه على ذلك )[٤].

□

(١) مر عند حديثه عن الحديث المرفوع .

(٢) أي : الحديث المرفوع .

(٣) قد مر في الحديث المرفوع .

(٤) فتح الباري (١٣/٢٥٢) .

## (الحديث المرسل)

**وَمُرْسَــلٌ مِنْــهُ الصِّحَابِــيُّ سَقَــطْ .....**

و« مُرْسَلٌ»[١] بصيغة اسم المفعول من الإرسال : وهو الإطلاق[٢]، ومنه قوله –تعالى –: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا ﴿٨٣﴾﴾[٣] ؛ فكأن مرسلهم أطلق الإسناد ولم يقيده بجميع رواية[٤].

**وهو في الاصطلاح [٥]:** ما «منه الصحابي سقط » أي : ما سقط منه الصحابي المتوسط بين التابعي وبين النبي – صلى الله عليه وسلم–

**وصورته:** أن يقول التابعي[٦] – صغيراً كان أو كبيراً – : قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم– كذا، أو فعل كذا، أو فعل بحضرته كذا، ونحو ذلك[٧].

---

(١) قال السيوطي في التدريب : (اتفق علماء الطوائف على أن قول التابعي الكبير : قال رسول الله– صلى الله عليه وسلم– : كذا أو فعله يسمى مرسلاً ). تدريب الراوي – (١ / ١٩٥)

(٢) المصباح المنير– ( ٢٢٦) .

(٣)سورة مريم (٨٣) .

(٤) انظر فتح الباقي شرح ألفية العراقي (١/١٤١) ط. دار ابن حزم، والمنهل الروي شرح منظومة اللغوي (٥٧).

(٥) من قوله (وهو في الاصطلاح : ما(منه الصحابي سقط )إلى قوله : (أو لقوا جماعة منهم، إلا أن جُلُ روايتهم عن التابعين، كالزهري، و أبي حازم، ويحي بن سعيد الأنصاري وأشباههم ) منقول بالنص من كتاب المنهل الروي شرح منظومة اللغوي صـ(٥٨–٥٩–٦٠) .

(٦) قال السيوطي : (يختص المرسل بالتابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم ) تدريب الراوي – (١ / ١٩٥)

(٧) نزهة النظر صـ(١١٠)، والمنهل الروي شرح منظومة اللغوي (٥٧)، تدريب الراوي صـ(١٥٢) .

وقيده الحافظ ابن حجر[١] بما لم يسمعه من النبي -صلى الله عليه وسلم؛ ليخرج من لقيه كافراً فسمع منه، ثم أسلم بعد وفاته - صلى الله عليه وسلم-[٢] وحدث بما سمعه كالتَنُوخي- رسول هرقل - فإنه مع كونه تابعياً محكومٌ لما سمعه بالاتصال دون الإرسال[٣].

و به يلغز فيقال: لنا تابعي أضاف إلى النبي - صلى الله عليه وسلم- حديثاً، وحديثه متصل[٤].

وخرج بالتابعي مرسل الصحابي، فحكمه الاتصال لا الإرسال[٥]، نعم من أحضر إلى النبي - صلى الله عليه وسلم- فمرسله كمرسل التابعي.

وبما صورت به المرسل : من أنه أن يقول التابعي كذا الخ ..... - يعرف ما في عبارة النظم؛ إذ لو عُرِفَ أن الساقط الصحابي لم يكن المرسل مردوداً كما سيأتي، فالأولى حده بما رواه التابعي عن النبي - صلى الله عليه وسلم .

---

(١) من قوله : ( وقيده الحافظ ابن حجر) إلى قوله : (نعم من أحضر إلى النبي - صلى الله عليه وسلم- فمرسله كمرسل التابع) منقول من كتاب المنهل الروي شرح منظومة اللغوي ص(٥٨-٥٩).

(٢) انظر نزهة النظر ص(١٥٢).

(٣) قال السيوطي في تدريب الراوي : ( يرد على تخصيص المرسل بالتابعي من سمع من النبي صلى الله عليه و سلم وهو كافر ثم أسلم بعد موته، فهو تابعي اتفاقا، وحديثه ليس بمرسل، بل موصول، لا خلاف في الاحتجاج به كالتنوخي رسول هرقل) تدريب الراوي ص(١٥٣)، المنهل الروي شرح منظومة اللغوي ص(٥٨) ،
فتح الباقي للأنصاري ص(١٤١) .

(٤) المنهل الروي سرح منظومة اللغوي ص(٥٩) .

(٥) فتح الباقي للأنصاري ص(١٤١)، قال السيوطي في التدريب : (مرسله كإخباره عن شيء فعله - النبي صلى الله عليه و سلم- أو نحوه مما يعلم أنه لم يحضره لصغر سنه أو تأخر إسلامه ( فمحكوم بصحته على المذهب الصحيح ) الذي قطع به الجمهور من اصحابنا وغيرهم) تدريب الراوي ص(١٦٣-١٦٤) .

ثم هذا التعريف هو المشهور عند أئمة الحديث، كما نقله عنهم الحاكم وابن عبد البر، ووافقهم على ذلك جماعة من الفقهاء والأصوليين، وخصه بعضهم بما رواه كبار التابعين، وجعله في الصغار من المنقطع؛ لكون أكثر روايتهم عن التابعين(١).

والمراد بكبارهم: هم الذين لقوا كثيراً من الصحابة وجالسوهم وكان جُلُ روايتهم عنهم، كقيس بن أبي حازم، وسعيد بن المسيب، وبصغارهم: الذين لم يلقوا من الصحابة إلا العدد اليسير، أو لقوا جماعة منهم، إلا أن جُلُ روايتهم عن التابعين، كالزهري، و أبي حازم، ويحي بن سعيد الأنصاري وأشبهاهم(٢).

وقيل: المرسل ما سقط منه راو واحد أو أكثر، سواء كان من أوله، أو من آخره، أم بينهما، فيشمل المنقطع والمعضل والمعلق، وقيل : غير ذلك(٣).

(١)فتح الباقي للأنصاري صـ(١٤١) .

(٢) المنهل الروي للأهدل صـ(٦٠) .

(٣) قال السيوطي : ( والمشهور في أصول الفقه والأصول أن الكل مرسل وبه قطع الخطيب ) ص(١٥٢) .

**وحكم المرسل**[١] :

الرد عند الأكثرين[٢]، ومنهم الشافعي؛ للجهل بحال الساقط؛ إذ يحتمل أن يكون صحابياً، وأن يكون تابعياً، وعلى الثاني يحتمل أن يكون حمل عن صحابي أو تابعي آخر، وعلى الثاني فيعود الاحتمال السابق، ويتعدد إلى مالا نهاية له عقلاً، و إلى ستة أو سبعة استقراء؛ إذ هو أكثر ما وجد من رواية بعض التابعين عن بعض[٣] .

قال السيوطي في شرح النقاية : ( ولهذا لم يصوب قول من قال: المرسل ما سقط منه الصحابي؛ إذ لو عرف أن الساقط صحابي لم يرد) [٤]، وكمرسل التابعي في الرد من أحضر إلى النبي –صلى الله عليه وسلم–وهو غير مميز،كعبد الله بن الخيار، فمرسله مردود[٥].

و به يلغز فيقال: لنا صحابي أضاف للنبي –صلى الله عليه وسلم- حديثا، وحديثه مرسل[٦].

---

(١) قال عبد الرحمن الأهدل في شرح البيقونية : ( ثم المرسل حديث ضعيف، لا يحتج به عند جماهير المحدثين وكثير من الفقهاء، وأرباب الأصول ، وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد : أنه صحيح يحتج به ) حاشية على شرح البيقونية صـ(٥٤) .

(٢) فتح الباقي شرح ألفية العراقي صـ(١٤٣) .

(٣) فتح الباقي صـ(١٤٤)، وكأن في عبارة الشارح نقصا حيث نقل من نزهة النظر؛ فلما عدت إليه رأيت أن هناك نقصا وعبارة الحافظ في النزهة : (إنما ذُكِرَ في قِسْم المردود للجهل بحالِ المحذوفِ؛ لأنه يُحتمل أن يكون صحابياً، ويُحتمل أن يكون تابعياً.
وعلى الثاني يُحتمل أن يكون ضعيفاً، ويُحتمل أن يكون ثقةً، وعلى الثاني يُحتمل أن يكون حَمَل عن صحابي، ويُحتمل أن يكون حَمَل عن تابعي آخر، وعلى الثاني فيعود الاحتمالُ السابقُ، ويَتعدد ) انظر نزهة النظر صـ(١١٠)

(٤)انظر إتمام الدراية لقراء النقاية- (١ / ٥٢) .

(٥) المنهل الروي للأهدل صـ(٥٩) .

(٦) قال الشيخ طارق بن عوض الله : ( الجواب : هو محمد بن أبي بكر الصديق، فقد ولد قبل وفاة رسول الله – صلى الله عليه وسلم- بثلاثة أشهر، وقد أدخله طائفة من أهل العلم في الصحابة ) شرح البيقونية صـ(٧٩)، تدريب الراوي صـ(١٥٣) .

ومحل رده عند الشافعي وأصحابه: إذا لم يكن مرسله من كبار التابعين، وإلا قيل : كما لو عضده كونُ مُرسِله لا يروي إلا عن عدل، بأن عُرف ذلك من عادته، أو عضده قولُ صحابي أو فعلُه، أو قولُ الأكثر من العلماء لا صحابيَ فيهم، أو مسند آخر من المرسِل أو غيره، أو مرسَل غيره، بأن يرسله آخر يروي عن شيوخ الأول، أو انتشار من غير نكير أو قياس أو عمل أهل العصر، أو كون مرسله إذا شارك الحفاظ في أحاديثه وافقهم فيها ولم يخالفهم.[١]

ثم المجموع من المرسل وعاضده حجةٌ لا مجرد المرسل، ولا مجرد عاضده؛ لضعف كل منهما على انفراده، ولا يلزم من ذلك ضعف المجموع؛ لأنه يحصل من اجتماع الضعيفين قوةٌ مفيدةٌ للظن إن لم يُحْتَجَ بالعاضد وحده، وإلا فهما دليلان؛ إذ العاضد حينئذ دليلٌ براسه، والمرسل لما اعتضد به صار دليلاً آخر، يرجح بهما عند معارضة حديث واحد لهما[٢].

**تتمة :**

ما أشتهر عند أصحابنا من أن مرسل سعيدٍ بن المسيب حجةٌ عند الشافعي؛ قال النووي في مجموعه: ( ليس كذلك، بل مرسله كمرسل غيره، والشافعي إنما احُتج بمراسيله التي اعتضدت بغيره؛ كما قاله البيهقي والخطيب البغدادي وغيرهما.

قال: وأما قول القفال: قال الشافعي مرسل سعيد عندنا حجة، فمحمول على التفصيل الذي قدمناه عن البيهقي والمحققين). وقال البيهقي: ( وزيادةُ سعيد في هذا على غيره أنه أصحُ التابعينَ فيما زعم الحفاظ )[٣].

---

(١) انظر : فتح الباقي فقد ذكر هذه الشروط، وانظر أيضاً : تدريب الراوي ص: ( ١٥٦-١٥٧-١٥٨-١٥٩) .

(٢) انظر نزهة النظر ص(١٥٢).

(٣) المجموع للنووي (١/١٠٢) .المجموع شرح المهذب للإمام أبي زكريا مجي الدين بن شرف النووي، مكتبة الإرشاد السعودية ، ١٩٨٠ .

## (الحديث الغريب )

..... وَقُــلْ غَرِيــبٌ مَــا رَوَى رَاوٍ فَقَــطْ

« **وقل غريب** » أي : قل أنت في حد الغريب عند علماء الفن : هو «**ما روى راوٍ**»[١]أي: الغريب، وسمي غريباً؛ لانفراد راويه عن غيره، كالغريب شأنه الانفراد عن وطنه.

وهو ما رواه راوٍ واحد فقط أي: فحسب، ومعناه : ما انفرد به الراوي عن كل أحد[٢]، **إما بجميع المتن** : كحديث النهي عن بيع الولاء وهبته؛ فإنه لم يصح إلا من حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر[٣]، **و ببعضه :** كحديث زكاة الفطرة[٤]؛ حيث قيل: إن مالكاً انفرد عن سائر راويه بقوله من( المسلمين)[٥]

---

(١)من قوله : راوٍ فقط إلى قوله : ( عن هشام بواسطة أخيه ) منقول بنصه من كتاب فتح الباقي شرح ألفية العراقي ص(٤٨٨-٤٨٩) .

(٢) قال ابن حجر رحمه الله في نزهة النظر : (وهو ما يتفرد بروايته شخص واحد في أي موضع وقع التفرد به من السند ) نزهة النظر صـ( ٧٠) .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه برقم(٢٥٣٥)، (٦/ ٣٨٨)، وأخرجه مسلم في صحيحه برقم : (٣٨٦١)، وقال مسلم معلقا عليه : (الناس كلهم عيال على عبد الله بن دينار فى هذا الحديث).

(٤)أخرجه البخاري بصحيحه برقم : (١٥٠٣)، (٣/ ٥٧٠)، ومسلم في صحيحه برقم : (٢٣٢٥)، (٣/ ٦٨) والرويتان في البخاري ومسلم فيها من المسلمين أي : أن مالكا لم ينفرد بها .

(٥)أخرجه الإمام مالك في الموطأ برقم : (٦٢٦)، (١/ ٢٨٤)،المؤلف : مالك بن أنس أبو عبدالله الأصبح ،الناشر : دار إحياء التراث العربي –مصر،تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، عدد الأجزاء : (٢)، رواية يحيى الليثي .لك

**أو ببعض السند:** كحديث أم زرع[١]؛ إذ المحفوظ فيه رواية عيسى بن يونس وغيره عن هشام ابن عروة عن أخيه عبد الله عن أبيهما عن عائشة، ورواه الطبراني من حديث الدراوردي، وغيره عن هشام بدون واسطة أخيه[٢] .

**والغرابة قسمان :**

**لأنها إما أن تكون في أصل السند**[٣]، أي : الموضع الذي يدور عليه الإسناد ويرجع ولو تعددت طرقه، وهو طرفه الذي فيه الصحابي[٤].

**أو لا تكون في أصله**؛ بأن يكون المنفرد في أثنائه، كأن يرويه عن الصحابي أكثر من واحد، ثم ينفرد بروايته عن واحد منهم شخص فقط [٥].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه برقم : (٥١٨٩)، (١٣/ ١٣٥)، ومسلم في صحيحه برقم :(٦٤٥٨)، (٧/ ١٣٩).

(٢) المعجم الكبير للطبراني برقم : (٢٧٤)، (٢٣/ ١٧٦)، المعجم الكبير للطبراني :سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، الناشر : مكتبة العلوم والحكم –الموصل، الطبعة الثانية ، ١٤٠٤ – ١٩٨٣ تحقيق : حمدي بن عبدالمجيد السلفي، عدد الأجزاء : ٢٠ .

(٣) من قوله : ( لأنها إما أن تكون في أصل السند )، إلى قوله : ( وأغرب به فلان) منقول بنصه من ( نزهة النظر) صـ(٧٨-٧٩-٨٠-٨١) .

(٤) قال الشيخ قطلوبغا في حاشيته على النزهة : ( أي : الذي يروي عن الصحابي وهو التابعي، وإنما لم يتكلم عن الصحابي؛ لأن المقصود ما يترتب عليه من القبول والرد، والصحابة كلهم عدول ) حواشي نزهة النظر ص:(١٠٤) .

(٥) المقصود : ( أن يروي عن الصحابي الواحد أشخاص متعددون، ثم ينفرد بالرواية عن واحد من هؤلاء الأشخاص شخص واحد، فيكون التفرد في أثناء السند ) .

**فالأول الفرد المطلق**[١] :

**ومثاله:** حديث النهي عن بيع الولاء السابق[٢]، وقد يستمر التفرد في جميع رواته أو أكثرهم، قال الحافظ ابن حجر: (وفي مسند البزار والمعجم الأوسط للطبراني أمثلة كثيرة)[٣].

**والثاني الفرد النسبي**: وسمي نسبيا؛ لكون التفرد فيه حصل بالنسبة إلى شخص معين[٤]، وإن كان الحديث في نفسه مشهوراً ويقل إطلاق الفردية عليه[٥]؛ إذ الغريب و الفرد مترادفان لغةً و اصطلاحا[٦]، إلا أن أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته :

**فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق .**

**والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي، هذا من حيث إطلاق الاسم.**

**أما من حيث الفعل المشتق** فلا يفرقون، فيقولون في المطلق والنسبي: تفرد به فلان وأغرب به فلان، **وللغريب من حيث القبول والرد حالان، ومن حيث حال رواته ثلاثة أحوال**؛ لأن المنفرد به:

---

(١) ويسمى عند المحدثين : الغريب سنداً ومتنا، وهو الحديث الذي تفرد به راويه لا يرويه أحد غيره، وهو الذي يقول فيه الترمذي :( غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ) . فتح الباقي شرح ألفية العراقي صـ:(٤٩١) .

(٢) قد مر تخريجه .

(٣) نزهة النظر شرح نخبة الفكر صـ(٨٠) .

(٤) قال الكمال ابن أبي الشريف : ( وقد يكون بالنسبة لبلد معين ، كأن يقال : هو من أفراد الكوفيين أو الشاميين) حواشي نزهة النظر صـ(١٠٦) .

(٥) قال الشيخ إبراهيم الكوراني في حاشيته على النزهة :( بأن كان في طرف آخر لم يتفرد به راوٍ، أو المراد كان مشهورا على ألسنة الناس) . حواشي نزهة النظر صـ(١٠٧) .

(٦) قال الشيخ قطلوبغا في حاشيته على النزهة : ( الله أعلم من حكى هذا الترادف، وقد قال ابن فارس في مجمل اللغة : غرب : بعد، والغربة: الاغتراب عن الوطن، والفرد : الوتر، والفرد : المنفرد) حواشي نزهة النظر صـ(١٠٧) .

**إما أن يكون ذا خبرة وعلم**؛ بأن يكون من أهل الضبط، **وإما أن يكون صالح الحال** بأن وجد في أصل الضبط دون كماله، **و إما أن يكون ضعيفاً** بأن فقدت فيه شروط القبول[١] .

**فالأول حديثه صحيح**؛ كالأفراد المخرجة في الصحيحين، **والثاني حسن**، وفي جامع الترمذي له أمثلة كثيرة[٢]، **والثالث ضعيف**[٣]؛ وهذا هو الغالب في الغريب، حتى قيل: من اتبع الغرائب فهو كذاب. وقال الإمام أحمد: ( لا تكتبوا الغرائب ، فإن فيها مناكير ، وعامتها عن الضعفاء)[٤].

وقوله « **فقط** » الفاء فيه زائدة؛ لتزيين اللفظ، **و (قط )** بمعنى حسب، وهي حال من الضمير في **(راو)** أي : ما رواه راوٍ كافياً عن غيره، وقيل : الفاء داخلة في جواب شرط مقدر، وقط خبر لمحذوف، أي : إذا عرفت أن الغريب ما رواه راو فهو أي : هذا التعريف حسبك، أو اسم فعل أي : إذا عرفت ما ذكر فانته عن طلب غيره[٥].

---

(١) انظر المنهل الروي شرح منظومة اللغوي صـ(٥٣-٥٤) .

(٢) انظر المنهل الروي شرح منظومة اللغوي صـ(٥٤) .

(٣) انظر شرح البيقونية للأهدل صـ(٥٤-٥٥) .

(٤) انظر تدريب الراوي صـ(٤٥٥) .

(٥) انظر شرح البيقونية للأهدل صـ(٥٤-٥٥) .

## ( الحديث المنقطع )

وَكُـــلُّ مَـــا لَمْ يَتَّصِـــلْ بِحَـــالِ إِسْنَـــادُهُ مُنْقَطِـــعُ الأَوْصَـــالِ

**«وكلما »** أي : كل حديث لم يتصل، أي : لم يوجد سنده متصلاً بحال، أي : على وجه كان عدم اتصاله، فيشمل المرسل، والمعضل، والمعلق[١] .

**« إسناده »** بمعنى سنده؛ لما مر أن كلاً منهما يطلق على الآخر، فهو الذي يقال فيه عرفاً **«منقطع »** من الانقطاع ضد الاتصال.

و إضافته إلى **« الأوصال »** من باب حسن الوجه، أي : منقطعةٌ أوصاله، وقد شبه الحديث بشيء له أوصال، أي : أعضاء يمكن قطعها، تشبيها مضمراً في النفس على طريقة الاستعارة بالكناية، وأثبت له شيئاً من لوازم المشبه به وهي الأوصال، على طريق الاستعارة التخييلية، وذكر له الانقطاع على سبيل الترشيح[٢] .

**وحاصل تعريفه للمنقطع:** أنه ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه، هذا هو الصحيح في تعريفه كما قال النووي –رحمه الله تعالى– وهو ماذهب إليه أكثر الفقهاء، والخطيبُ، وابنُ عبد البر[٣]، وغيرهما من المحدثين[٤].

---

(١) فتح الباقي شرح ألفية العراقي للأنصاري صـ(١٥٠)، شرح الزرقاني على البيقونية صـ(١٥٣) .

(٢) انظر : بغية الايضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة (١/ ٣٤٠)،تأليف:عبد المتعال الصعيدي، الناشر:مكتبة الآداب، الطبعة السابعة عشر: ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م

(٣) التمهيد (١/ ٢١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، الناشر : وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب ، ١٣٨٧ .

(٤) انظر :مقدمة ابن الصلاح (ص: ٣٣) .

**والذي ذهب إليه الحافظ ابن حجر وتبعه الجلال السيوطي**: أنه ما كان السقط فيه باثنين غير متواليين في موضعين مثلاً، وكذا ما سقط فيه واحد أو أكثر من واحد من اثنين بشرط عدم التوالي[١] .

**وقال الحافظ السخاوي:** المعتمد من الخلاف في المنقطع : أنه ما سقط منه قبل الوصول إلى الصحابي واحد فقط، وكذا أكثر من واحد أو أكثر منه، لكن بشرط أن لا يزيد الساقط في كل موضع على واحد[٢]، فهو على هذا مباين لكل من الموقوف والمرسل والمعضل والمقطوع؛ لأن المقطوع من مباحث المتن، والمنقطع من مباحث الإسناد[٣]،[٤].

**ويعرف عدم الاتصال** - في المنقطع والمعضل الآتي- بعدم التلاقي بين الراوي وشيخه؛ بكونه لم يدرك عصره، أو أدركه لكن لم يجتمعا، وليس له منه إجازة ولا وجادة، ومن ثَمَّ احتيج إلى التاريخ؛ لتضمنه تحري مواليد الرواة ووفاتهم و أوقات طلبهم وارتحالهم.

قال الحافظ: ( وقد افتضح أقوام ادعوا الرواية عن شيوخ ظهر بالتاريخ كذب دعواهم)[٥].

---

(١) نزهة النظر شرح نخبة الفكر صـ(١١٢) .

(٢) التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر (ص: ٣٨)لمحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان السخاوي، الناشر : مكتبة أصول السلف، السعودية، الطبعة الأولى ،١٤١٨ ،تحقيق : عبد الله بن محمد عبد الرحيم البخاري ،عدد الأجزاء : ١

(٣) فتح الباقي شرح ألفية العراقي للأنصاري صـ(١٥٠)

(٤) **ذكر الشارح – رحمه الله تعالى- ثلاثة تعاريف للمنقطع :**

**الأول :**ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه، وهو ما رجحه الشارح، وهو قول النووي وابن عبد البر.

**الثاني :**أنه ما كان السقط فيه باثنين غير متواليين في موضعين مثلاً، وكذا ما سقط فيه واحد أو أكثر من واحد من اثنين بشرط عدم التوالي وهو تعريف ابن حجر والسيوطي .

**الثالث :**أنه ما سقط منه قبل الوصول إلى الصحابي واحد فقط، وكذا أكثر من واحد أو أكثر منه، لكن بشرط أن لا يزيد الساقط في كل موضع على واحد .

(٥) من قوله :( بعدم التلاقي) إلى قوله :( ظهر بالتاريخ كذب دعواهم ) منقول من نزهة النظر صـ(١١٢-١١٣).

وقد يكون الانقطاع خفياً لا يدركه إلا الأئمة الحذاق المطلعون على طرق الحديث وعلل الأسانيد، وهو المسمى : بالمدلَس بفتح اللام يسمى بذلك؛ لكون الراوي لم يسمِ من حدثه، وأوهم سماعه للحديث ممن لم يحدثه به.

واشتقاقه من (الدلَّس) بفتح اللام، وهو اختلاط الظلام، سمي بذلك؛ لاشتراكهما في الخفاء، وسيأتي الكلام على المدلس – إن شاء الله تعالى– .

و أما المدلِّس بكسر اللام؛ فهو فاعل المدلَس بالفتح، ولا يقبل من حديثه إن كان ثقة إلا ما صرح فيه بالتحديث[١].

□

(١) سيأتي الحديث عن المدلس عند قول الناظم : ( وما أتى مدلساً نوعان ) .

## ( الحديث المعضل )

**والمُعْضَـــل الســـاقِط مِـــنه اثنـــانِ .....**

« والمُعْضَلُ » بضم الميم وسكون العين المهملة وفتح الضاد المعجمة ، فهو لغة : مأخوذ من أعضله فلان أعياه، فهو معضل أي : معيا، فكأن من حدث به أعضله و أعياه فلم ينتفع به من يرويه عنه[١]،[٢] .

واصطلاحا : « الساقطُ » خبر المعضل «منه » أي : من إسناده، و « اثنان » فاعل الساقط، أي: المعضل ما سقط من إسناده اثنان، أي: فأكثر بشرط التوالي في أي موضع كان من الإسناد، وان تعددت المواضع؛ سواء كان الساقط الصحابي أو التابعي أو غيرهما[٣].

ومثله سيدي القطب سليمان بن يحي الأهدل –نفع الله به– :بقول مالك وغيره من أتباع التابعين : قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم، وبقول الشافعي وغيره من الطبقة التالية لها : قال أبو بكر الصديق وقال عمر – رضي الله عنهما[٤]

قال: فبينه وبين المعلق عموم وخصوص من وجه؛ وذلك لأن المعلق يختص بما كان فيه السقط من أول السند؛ سواء كان السقط فيه واحداً أو أكثر، ولو كل رجاله؛ بأن اقتصر على النبي – صلى الله عليه وسلم– في المرفوع، أو على الصحابي في الموقوف؛ فيجتمعان من حيث

---

(١) المعجم الوسيط (٢/ ٦٠٧)، المؤلف: إبراهيم مصطفى . أحمد الزيات . حامد عبد القادر . محمد النجار، دار النشر ،تحقيق: مجمع اللغة العربية، عدد الأجزاء: ٢

(٢) انظر : فتح الباقي شرح ألفية العراقي صـ(١٥٠) .

(٣) انظر : فتح الباقي شرح ألفية العراقي صـ(١٥٠) .

(٤) قال ابن الصلاح في علوم الحديث : ( ومثاله : ما يرويه تابعي التابعي قائلا فيه : " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " ، وكذلك ما يرويه من دون تابعي التابعي " عن رسول الله ) ابن الصلاح في علوم الحديث (ص: ٥٩) .

الساقط فيه اثنان فأكثر، من مبادئ السند، وينفرد المعلق؛ حيث الساقط واحد من مباديه، والمعضل بوقوعه فيما بعد الأول(١).

ومن المعضل : حذف النبي - صلى الله عليه وسلم- والصحابي معا، ووقف متنه على التابعي؛ كما في ألفية العراقي وشرحها للقاضي زكريا(٢).

قال ابن الصلاح : وجَعلُ هذا القسم من المعضل جيدٌ حسنٌ؛ لأن هذا الانقطاع بواحد مضموماً للوقف يشتمل على الانقطاع باثنين : الصحابي ورسول الله - صلى الله عليه وسلم- فذلك باستحقاق اسم المعضل أولى(٣).

ومثله في الشرح بقول الأعمش عن الشعبي: « يُقالُ للرجلِ يومَ القيامةِ عملتَ كذا وكذا؛ فيقول : ما عملتُه، فيُختم على فيه، فتنطقُ جوارحُه ولسانُه، فيقول : لجوارحِه أبعدَكُنّ اللهُ ما خاصمتُ إلا فيكنّ »، رواه الحاكم(٤)، وقال عقبة : أعضله الأعمش.

(١) من قوله : (مأخوذ من أعضله ) إلى قوله : (بوقوعه فيما بعد الأول ) منقول بنصه من كتاب المنهل الروي شرح منظومة اللغوي للأهدل صـ(٦٧) .

(٢) انظر : فتح الباقي شرح ألفية العراقي صـ(١٥١) .

(٣) مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث (ص: ٦١)

(٤) أورده الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص: ٨٠) .

وهو عند الشعبي متصل مسند، رواه مسلم من حديث فضيل بن عمرو وعن الشعبي عن أنس - رضي الله عنه- قال « كنّا عندَ رسولِ الله - صلى اللهُ عليه وسلم- فضحك، فقال : هل تدرون ممَّ ضحكتُ؟ قلنا : اللهُ ورسولُه أعلمُ، قال : من مخاطبةِ العبدِ ربَّه يومَ القيامة، يقولُ : يا ربِ ألمْ تجُرْني من الظلم؟ فيقول: بلى؛ فإنّي لا أجيرُ اليوم على نفسي إلا شاهداً منّي؛ فيقولُ : كفى بنفسك اليومَ عليك شهيداً، وبالكرامِ الكاتبين شهوداً؛ فيختم على فيه، ثمّ يقول لأركانه : انطقي..)[1] الحديث.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٧٦٢٩)، (٨/ ٢١٦) .

## ( الحديث المدلس )

..... وما أتى مُدلساً نوعانِ
الأَوَّلُ الإسقاط لِلشَّيْخ وَأَنْ يَنْقُلَ عَمَّنْ فَوْقَهُ بِعَنْ وَأَنْ
وَالثَّانِ لاَ يُسقطُهُ لَكِنْ يَصِفْ أَوْصَافَهُ بِمَا بِهِ لاَ يَنْعَرِفْ

« **وما** » أي : والذي « **أتى** » عند أرباب الفن من أنواع هذا الفن « **مُدلَّسا** » بتشديد اللام المفتوحة من الدَلَس كما مرَّ، وهو اختلاط الظلام؛ سمِّي به هذا النوع؛ لأنه لخفائه أظلم أمره على الواقف عليه[١]، والراوي له (مُدلِس) بكسر اللام، والفعل التدليس[٢].

**وهو أنواع، والمذكور في النظم نوعان : تدليس التسوية، وتدليس الشيوخ.**

« **والأول** » منهما : « **الإسقاط للشيخ** » بأن يروي حديثاً عن ضعيف بين ثقتين- لقي أحدَهما- فيسقط الضعيفَ، ويروي الحديث عن شيخه الثقة بلفظ محتمل؛ فيستوي الإسناد؛ حيث صار كله ثقاتٍ[٣]، وهو معنى قوله : « **أن ينقل** » ، أي: يروي «**عمن**» أي: عن الشيخ الذي « **فوقه** » الثقة كما سبق، ويكون روايته بأن بسكون النون؛ للضرورة وهي « **أن** » المفتوحة الهمزة المشددة النون، و«**عن**» ونحوهما كقال.

---

(١) القاموس المحيط (ص: ٧٠٣) .

(٢) المنهل الروي للأهدل صـ٦٨).

(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص: ٤٢)، فتح المغيث للسخاوي (٣٣٩/١)، فتح الباقي شرح ألفية العراقي صـ(١٧٠)، المنهل الروي للأهدل صـ(٧١) .

وهذا النوع مذموم جداً، بل هو شر أنواع التدليس؛ لما فيه من مزيد الغش والتغطية، وفاعله مجروح وخبره مردود؛ لأنه يصير به ساقط العدالة[١].

**قال سيدي الولي الشهير سليمان بن يحي الأهدل في شرح الشيرازية:** ( و ممن كان يفعله بقية بن الوليد بن مسلم، قال : فقول الحافظ أبي بكر : التدليس اسم ثقيل شنيع الظاهر، ولكنه خفيف الباطن، سهل المعنى، محمول على غير المحرم )[٢] .

وأما ما ذكره الكمال ابن أبي الشريف في حاشية البروق[٣]: من أن من تدليس الإسناد أن يسقط الراوي شيخه، ويرتقي إلى شيخه الذي عاصره بلفظ محتمل، يوهم سماعه منه؛ كعن فلان، أو أن فلاناً قال ونحوهما، وليس ذلك قادحا؛ فهو غير ما هنا؛ لأنه فيمن أسقط ضعيفاً بين ثقتين كما عرفت، وليس في كلام الكمال ذلك.

**والنوع « الثانِ »**[٤]بحذف يائه؛ للضرورة، والأصل: (والثاني) من النوعين : أن الراوي **« لا يسقطه »**، أي : شيخه **« لكن يصف »** أي : **يذكر « أوصافه »** أي : أوصاف شيخه، ويكون يصف بمعنى يذكر، كما خرجت النظم فتح نصب أوصافه **« بما »** أي : بالوصف الذي متعلق بقوله : **« لا ينعرف »**[٥]، بأن يكون لشيخه اسم وكنية ولقب، ونسبة إلى قبيلة أو بلد أو حرفة

---

(١) قال الشيخ زكريا الأنصاري في فتح الباقي : ( وإنما كان هذا شر الأقسام لأن الثقة الأول قد لايكون معروفا بالتدليس و يجده الواقف على السند بعد التسوية قد رواه عن ثقة آخر فيحكم له بالصحة، وفيه غرور شديد) صـ(١٧٠)، المنهل الروي للأهدل صـ(٧١) .

(٢)المنهل الروي للأهدل صـ(٧١)

(٣) لم أجده ولعله لازال مخطوطا

(٤) تدليس الشيوخ .

(٥)قال العلامة عبد الرحمن الأهدل في حاشيته على البيقونية : ( غير عربي؛ إذ لا يقال : انعرف كما لا يقال : انعدم، لأن الفعل لمطاوعة فعل نحو : قطعته فانقطع ، ولا يبنى إلا ما فيه علاج وتأثير، ومعنى العلاج فيه أن يكون من الأفعال الظاهرة للعيون كالقطع والجذب والكسر....إلى أن قال : وكان الصواب أن يقول : بما به لايتصف ) صـ(٥٧-٥٨) .

أو نحوها[١]، وبعضها مشهور؛ لاشتهاره به، وبعضها خفي؛ لعدم اشتهاره به، فيذكر الخفي منها؛ لغرض كإخفاء ضعفه أو إيهام كثرة الشيوخ، أو نحو ذلك[٢].

**قال سيدي الرباني سليمان بن يحيي- نفع الله به- :** ( وهو قادح في فاعله إن كان لغرض إخفاء الضعف؛ لأن فيه إخراجاً لذلك الراوي عن القطع بطرحه؛ لكونه متروكاً إلى المسامحة بقبوله؛ لصيرورته مجهولاً)[٣] .

**ومن التدليس: تدليس البلدان؛** كأن يقول الراوي: حدثني فلان من بالعراق، ويريد موضعا بأخميم، أو بزبيد ويريد موضعاً بقوص، أو بزقاق حلب، ويريد موضعاً بالقاهرة، أو بالأندلس، ويريد موضعاً بالقرفة، أو حدثني وراء النهر موهما جيجون، والمراد : نهر مصر كأن يكون بالحيرة، وهو أخف من غيره؛ لكنه لا يخلو عن كراهة وان كان صحيحاً في نفس الأمر؛ لإيهامه الكذب بالرحلة، ولما فيه من التشبع بما لم ينل، قاله الحافظ السخاوي[٤] ونقله عنه في شرح الشيرازية[٥].

**ومنه تدليس الإسناد :** وهو أن يروي عمن لقيه وعاصره ما لم يسمع منه بصيغة موهمة سماعه منه؛ كقوله : قال فلان، أو عن فلان، أو أن فلاناً، ولا يقول : حدثنا ولا أخبرنا، ولا ما

---

(١) فتح المغيث للسخاوي (١/٣٣١) .

(٢) فتح الباقي شرح ألفية العرقي صـ(١٦٨) .

(٣)المنهل الروي للأهدل صـ(٧٢) .

(٤)فتح المغيث للسخاوي صـ(١/٣٤٢)، المنهل الروي شرح منظومة اللغوي للأهدل صـ(٧٠) .

(٥)المنهل الروي للأهدل صـ(٧٢) .

يشبه ذلك من الصيغ الصريحة في السماع؛ تحرجا من الكذب، ففاعله مدلس؛ لتدليس بإيهامه سماعه ما لم يسمعه[١].

وهذا ذكره غير واحد من الحفاظ، لكن خصصه الحافظ ابن حجر بمن روى عمن عرف لقاؤه له، فأما من عاصره[٢] ولم يعرف أنه لقيه فهو المرسل الخفي[٣].

قال : ومن أدخل في تعريف التدليس المعاصرة ولو بغير لقي؛ لزمه دخول المرسل الخفي في تعريفه، والصواب التفرقة بينهما.

**وحاصل الفرق :** أن التدليس يختص بمن روى عمن عُرِفَ لقاؤه إياه، والمرسل الخفي يختص بمن روى عمن عاصره ولم يُعرفْ أنه لقيه[٤].

قال : ويدل على أن اعتبار اللُقي في التدليس دون المعاصرة وحدها لا بد منه من إطباق أهل العلم بالحديث على رواية المخضرمين- كأبي عثمان النَّهدي وقيس بن عاصم عن النبي : صلى الله عليه وسلم - من قبيل الإرسال لا من قبيل التدليس[٥].

---

(١) فتح الباقي شرح ألفية العراقي صـ(١٦٤)، مقدمة ابن الصلاح (ص: ٤٢) .

(٢) من قوله : ( فأما من عاصره) إلى قوله : (لتعارض احتمال الاتصال والانقطاع ) منقول بنصه من النزهة للحافظ صـ( ١١٣-١١٤-١١٥) .

(٣) قال الشيخ إبراهيم الكوراني في حاشيته على النزهة : ( فالمرسل قسمان : ظاهر وخفي، **فالظاهر :** هو أن يروي عمن لم يعاصره أي : لم يثبت معاصرته أصلاً، بحيث لا يشتبه إرساله باتصاله على أهل الحديث، **والخفي :** هو أن يروي عمن يسمع منه مالم يسمع عنه، أو عمن لقيه ولم يسمع منه أو عمن عاصره ولم يلقه ) حواشي النزهة (١٨١) .

(٤) فتح الباقي شرح ألفية العراقي صـ(١٦٤) .

(٥) قال الشيخ إبراهيم الكوراني : ( المخضرمون : هم الذين أدركوا الجاهلية في زمن النبي - صلى الله عليه وسلم- ولم يروه، فروايتهم عن النبي - صلى الله عليه وسلم- من قبيل الإرسال لا من قبيل التدليس، وحاشاهم أن يكونوا من المدلسين ) حواشي النزهة صـ(١٨٢) .

ولو كان بمجرد المعاصرة يكتفي به في التدليس: لكان هؤلاء مدلسين؛ لأنهم عاصروا النبي - صلى الله وعليه وسلم- قطعاً لكن لم يُعرفْ هل لقوه أم لا؟

وممن قال باشتراط اللُقي في التدليس الإمام الشافعي وأبو بكر الرازي، وكلام الخطيب في الكفاية يقتضيه، وهو المعتمد[١]، ويعرف عدم الملاقاة بإخباره عن نفسه بذلك[٢]، أو بجزم إمام مطلع.

ولا يكفي أن يقع في بعض الطرق زيادة راوٍ بينهما؛ لاحتمال أن يكون من المزيد، ولا يحكم في هذه الصورة بحكم[٣]؛ لتعارض احتمال الاتصال والانقطاع[٤].

**ومنه تدليس المتون :** وهو من يدرج كلامه معها؛ بحيث لا يتميزان، وهو مردود وصاحبه مجروح؛ لإيقاعه في الكذب على النبي - صلى الله عليه وسلم- لكن هذا يسمى مدرجاً وسيأتي هذا[٥]والذي عليه المحققون كالحافظ ابن حجر تبعاً لابن الصلاح والنووي - رحمهم الله تعالى-:

---

(١) الكفاية في علم الرواية (ص: ٣٥٧)، المؤلف : أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي، الناشر : المكتبة العلمية - المدينة المنورة، تحقيق : أبو عبدالله السورقي ، إبراهيم حمدي المدني، عدد الأجزاء : ١

(٢) كما نقل عن : ( علي بن خشرم قال : كنا عند سفيان بن عيينة في مجلسه فقال الزهري : فقيل له : حدثكم الزهري؟ فسكت، ثم قال الزهري : فقيل له : سمعته من الزهري؟ فقال: لا لم أسمعه من الزهري، ولا ممن سمعه من الزهري ) الكفاية في علم الرواية (ص: ٣٥٩)

(٣) قال إبراهيم الكوراني : أي لا يحكم بعدم الملاقاة كلما وقعت الزيادة ) حواشي النزهة صـ(١٨٣) .

(٤) نزهة النظر : صـ(١١٥) .

(٥) النكت على مقدمة ابن الصلاح (٢/ ١١٣)،المؤلف : بدر الدين أبي عبد الله محمد بن جمال الدين عبد الله بن بهادر، الناشر : أضواء السلف -الرياض، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، تحقيق : د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، عدد الأجزاء : ٣

**أن التدليس قسمان فقط :** تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ، وجعلوا القسم الأول في المتن داخلاً في المنقطع على قول فيه، لكن شرطه أن يكون الساقط ضعيفاً كما تقرر فيه، وبعضهم لم يقيده بالضعيف، بل سوى بينه وبين الثقة، أي : وهو ما يقتضيه صنيع الكمال ابن أبي الشريف فيما مر، والله اعلم[١] .

(١) نزهة النظر ص(١١٥-١١٤)، مقدمة ابن الصلاح (ص: ٤٢).

## ( الحديث الشاذ)

**وَمَـــا يُخَـــالِفْ ثِقَـــةٌ فيـــهِ المـــلاَ فَالشّـــــاذ .....**

وهذا تعريفُ الشاذِ، وحقيقتُه : هو « **ما** » أي : الذي « **يُخَالفْ** » بسكون الفاء؛ للضرورة إن جُعلت ما موصولةً (كما مزجته) بهِ أو مَجزوماً إن جُعلت شرطية، «**ثَقةٌ** » بِفتحِ أولهِ، ومعناه : العدلُ، وإما بكسرِها فالمصدر.

وفيه يقول بعضهم :

ثِقة مصدر بكسر ومهما تفتح الثاء كان معناه عدلاً[١].

« **فيهِ**» أي : فيما رواه « **الملا**»[٢]أي : الجماعةُ الثقاتُ فيما رواه، وإن كانوا دونَه في الحفظ والإتقان؛ لأنَّ العددَ الكثيرَ أولى بالحفظ من الواحد، فهو « **الشاذ** »، والفاءُ واجبةُ الدخولِ على التقدير الثاني، جائزتُهُ على التقدير الأول.

**وحاصلُ التعريفِ للشاذ:** أنَّه ما يخالفُ الثقةُ فيما رواه الجماعة الثقات، وقوله : « الشاذ » بالتخفيف؛ للضرورة، وهو لغةً : المنفردُ، يقال : شذ يَشُذ بضم الشين وكسرها شذوذاً إذا انفرد[٣]، وهذا التعريف هو ما قاله الشافعي[٤].

---

(١) لسان العرب (١٠/ ٣٧١) .

(٢) قال الزرقاني في شرحه على البيقونية : ( بالإسكان إما للوزن أو للوقف )صـ(١٦٦) .

(٣) المنهل الروي للأهدل صـ(٤٥) .

(٤) انظر : معرفة علوم الحديث (ص: ١٨٣)، الكفاية في علم الرواية (ص: ١٤١)، فتح المغيث (٢/٥)، فتح الباقي صـ(١٧١).

وألحقَ ابنُ الصلاح بالثقات الثقةَ الأحفظ، وسواء كانت المخالفة بزيادةٍ أو نقصٍ في سندٍ أو متنٍ؛[١] بحيث لا يمكن الجمع بين الطرفين فيهما مع اتحاد المروي[٢].

وعُرِف بهذا التقرير: أنَّ الشاذ ما رواه المقبول مخالفاً لما هو أولى منه حفظاً أو عدداً، أما إذا كانت المخالفة عن غير مقبول؛ فلا يسمى شاذاً، بل منكراً[٣].

**مثال الشذوذ في السند** : ما رواه التِّرْمِذي وغيرُه من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عَوسَجةَ عن ابن عباس - رضي اللهُ عنهما- : « أنَّ رجلاً تُوفِيَ على عَهْدِ رسولِ اللهِ - صلَّى الله وسلَّم- ولمْ يَدَعْ وارثاً إلا مولىً هو أعْتَقَهُ...»[٤] الحديث، فإنَّ حمَّاد بنَ زيدٍ رواه عن عَمرو بنِ عَوسَجَة، ولم يَذكرْ ابنَ عبَّاس، لكن تابع ابنَ عيينة على وصله ابنُ جريج وغيرُه.

**قال أبو حاتم** : ( المحفوظُ حديثُ ابنِ عيينة)[٥] ، مع كونه من أهل العدالة والضبط رجح أبو حاتم روايةَ مَنْ هم أكثرُ عدداً منه[٦].

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص: ٤٤).

(٢) المنهل الروي شرح منظومة اللغوي صـ(٤٦) .

(٣) نزهة النظر شرح نخبة الفكر صـ(٩٨) .

(٤) رواه سنن الترمذي برقم (٢١٠٦)، (٤/ ٤٢٣)، و البيهقي في السنن الكبرى برقم(١٢١٧٦)، (٦/ ٢٤٢).

(٥) علل الحديث: ابن أبي حاتم- تحقيق: سعد الحميد.(٤/ ٥٦٣) .

(٦) فتح المغيث للسخاوي (٦/٢)، فتح الباقي شرح ألفية العراقي صـ(١٧٢).

**ومِثَالُه في المتن :** زيادةُ يومِ عَرَفة في حديث : « أيَّامُ التَشْرِيقِ أيَّامُ أكلٍ وشربٍ»، فإنَّه من جميعِ طرقهِ بدونِها[١]، وإنَّما جاءَ بها مُوسَى بنُ عَلي بن رباح عن أبيهِ عن عُقْبةَ بنِ عامر،فحديثُ موسى شاذٌ، لكن صَحَّحه ابن حبَّان[٢] والحاكم[٣]، وقالوا : إنَّه على شرطِ مسلم. وقال التِّرمِذي : إنَّه حَسنٌ صحيح[٤].

قال القاضي زكريا : ولعله أراد أنَّها زيادةُ ثقةٍ غيرُ منافية[٥].

ثمَّ أعلم أنَّ مقابلَ الشاذ الراجحُ، يقال له : المحفوظ، كما أنَّ مقابلَ المنكرِ الآتي يقال له : المعروف، وسيأتي في الكلام على المنكر، و تقسيم الشاذ والمنكر إلى قسمين، وستعرف المقبول والمردود من كلٍ منهما - إنْ شاء اللهُ تعالى-

(١) صحيح مسلم (٣/ ١٥٣) وغيره، أما رواية زيادة يوم عرفة ففي مصنف أبن أبي شيبةوغيره، قال ابن أبي شيبة : ( حدثنا أبو بكر عن وكيع عن موسى بن علي عن أبيه عن عقبة بن عامر قال : قال رسول الله- صلى الله عليه و سلم : ( يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق عيد أهل الإسلام وهي أيام أكل وشرب) (٣/ ٣٩٤)، المصنف في الأحاديث والآثار لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، الناشر : مكتبة الرشد -الرياض الطبعة الأولى، ١٤٠٩ تحقيق : كمال يوسف الحوت،عدد الأجزاء : ٧.

(٢) صحيح ابن حبان برقم : (٣٦٠٣)، (٨/ ٣٦٨) .

(٣) المستدرك للحاكم برقم : (١٥٨٦)، (١/ ٦٠٠).

(٤) سنن الترمذي برقم : (٧٧٣)، (٣/ ١٤٣) .

(٥) فتح الباقي شرح ألفية العراقي صـ(١٧٢)، فتح المغيث للسخاوي (٧/٢).

## (الحديث المقلوب)

..... ..... والمَقْلُــوبُ قِسْــمانِ تَــلاَ
إبْــدَالُ رَاوٍ مَــا بِــرَاوٍ قِسْــمُ وَقَــلْبُ إسْــنَادٍ لِمَــتْنٍ قِسْــمُ

**«والمَقْلُوبُ »** اسمُ مفعولٍ من القلبِ، وهو تبديلُ شيءٍ بآخرَ على الوجه الآتي.

قال القاضي زكريا : ( وهو من أقسامِ الضعيف )[١] .

**« قِسْمَانِ »** فيه الإخبارُ بالمثنى عن المفرد، وصحَّ ذلك؛ لأنَّ أل في المبتدأ جنسيةٌ، وقوله **«تَلا»** معناه : تبع الشاذ في الذكر عقبه.

**وأولُ القِسمينِ : «إبْدالُ»** مصدرُ أبدلَ **« راوٍ »** من رواةِ الحديثِ **« ما »** صفة **« براو»** أو زائدة، أي : في أيِّ موضعٍ كان من السندِ عمداً أو سهواً، براوٍ آخر .

**« قِسْمُ »** و حاصلُه : أن يكون حديثٌ مشهوراً براوٍ كسَالم بنِ عبدِ الله، فيُبدِلُه براوٍ من الرواةِ بنظيرِهِ في الطبقةِ كنافع؛ ليُرغّب في روايتهِ عنه ويروجَّ حالَه، وقد يفعل ذلك؛ لِيَسْتَغْرِبَه مَن وقف عليه؛ لكونِ المشهورِ خلافه[٢] .

**قال القاضي زكريا:** ( وممَّن يفعلُه بهذا القصدِ؛ كَذباً حمَّادُ بنُ عَمرو النَّصِيبي؛ حيثُ روى الحديث المعروف لسُهيلِ بن صالح عن أبيهِ عن أبي هريرة مرفوعا :

« إذا لَقِيْتُم المُشْرِكِينَ في طريقٍ فلا تَبْدَؤوهُم بالسَّلام »[٣] ، الحديثُ عن الأعَمشِ عن أبي صالح ، وهو لا يُعرفُ عن الأعَمش، كما صرح به أبو جعفر العُقِيلي[٤]

---

(١) فتح المغيث للسخاوي (٢/١٣٣)، فتح الباقي شرح ألفية العراقي صـ(٢٢٨) .

(٢) فتح الباقي شرح ألفية العراقي صـ(٢٢٨).

(٣) رواه مسلم في صحيحه بهذا اللفظ : « لا تبدءوا اليهود ولا النصارى بالسلام فإذا لقيتم أحدهم فى طريق فاضطروه إلى أضيقه »،برقم (٩٨٣٧)،(٧/ ٥).

(٤) انظر : ضعفاء العقيلي (١/ ٣٠٨)، الكتاب : الضعفاء الكبير، المؤلف : أبو جعفر محمد بن عمر بن موسى العقيلي، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، تحقيق : عبد المعطي أمين قلعجي، عدد الأجزاء : ٤

وللخوفِ من ذلك كَرِه أهلُ الحديث تتبَّع الغَرَائِب[١]، وهذا مثالُ إبدالِ الراوي عمداً.

**ومِثالُه سهواً حديثُ:** « إذا أُقِيْمَتْ الصلاةُ؛ فَلا تَقُومُوا حَتَّى تَرَونِي »[٢]، قد حدَّث به في مجلس ثابت البُنَاني حجاجُ بن عُثمان عن يحيى بنِ كَثيرٍ عن عبد الله عن أبي قَتادةَ عن أبيهِ عن النَّبي- صلَّى الله عليه وسلَّم، فظنّه جريرُ ابنِ أبي حَازم عن ثابت، فرواه عن ثابت عن أنس، فقد وَهِم في روايتهِ عن ثابتٍ جريرٌ كما بيَّنّه حمَّاد بن زيد[٣] .

**القِسْمُ الثاني :« قَلبُ إسْناد »** واحدٍ أو أكثرَ لمتنٍ؛ فيجعلُه لمتنٍ آخرَ، وهو قسمٌ آخر، وقد يَقعُ بقصدِ امتحانِ المحدِّث[٤] كما وقع للبُخَاري - رحمه اللهُ تعالى- لمَّا دخل بغداد :

( حيثُ اجتمعوا على تقليبِ مئةِ سندٍ ومتونها؛ فصيروا متناً بسندٍ لسندِ متنٍ آخر، وسندُ هذا المتنِ لمتنٍ آخر، وعيَّنوا عشرةَ رجالٍ، ودفعوا منها لكلِ عشرةٍ أحاديثَ، وتواعدوا على الحضورِ بمجلسِ البُخاري - رحمه الله تعالى- ليُلقي عليه كلُّ عشرةَ أحاديث، فلمّا حضَرُوا و اطمأنَّ المجلسُ بأهلهِ من البغداديين والخُراسانيين وغيرِهم، تقدم إليه واحدٌ من العشرة وسأله عن أحاديثِه واحداً واحداً، والبُخاري يقول في كل منها : لا أعرفُه، ثمَّ الثاني كذلك، وهكذا إلى استيفاءِ المائة، وهو لا يزيدُ في كلٍ منها على قوله : لا أعرفُه، فكان أهلُ الفَهم ممَّن حضرَ يلتفتُ بعضُهم إلى بعضٍ ويقولون : فَهم الرجل، ومَن كان من غيرِ أهلِ الفهمِ يَقضي عليه بالعجزِ وقلةِ الفهم، فلمَّا علم أنَّهم فرغوا التفتَ إلى الأول وقال له : سألتَ عن حديثِ كذا

---

(١) فتح المغيث للسخاوي (٢/١٣٤)، فتح الباقي شرح ألفية العراقي صـ(٢٢٩).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه برقم : (٦٣٧)، (٢/ ٥٠)، ومسلم برقم : (١٣٩٥)، (٢/ ١٠١).

(٣) فتح المغيث للسخاوي (٢/١٤١)، فتح الباقي شرح ألفية العراقي صـ(٢٣١).

(٤) فتح الباقي شرح ألفية العراقي صـ(٢٢٩)، فتح المغيث للسخاوي(٢/١٣٥).

وصوابُه كذا، إلى آخر أحاديثِهِ، وكذا البقية فأقرَّ له الناس بالحفظِ، وأذعنوا له بالفضل)[١]، وأغربُ من حفظهِ لها وتيقظِه لصوابِها من خطأها حفظُه لتواليها كما ألقيت من مرةٍ واحدةٍ.

وقد يُقصد بقلبِ السندِ كلِه الإغرابُ؛ إذ لا ينحصرُ قصدُه في راوٍ واحدٍ، كما أنَّه يُقصدُ بقلب راوٍ واحدٍ أيضا الامتحانُ، قال القاضي زكريا: (وهو محرَّمٌ إلا لِاختبارٍ)[٢].

وقال الوليّ عبد الرحيم بن الحُسين العِراقي: ( في جوازِه نظرٌ؛ لأنَّه إذا فعله أهلُ الحديثِ لا يَستقرُّ حديثا)، وقال الحافظُ ابنُ حَجَر : ( وشرطُ جوازِهِ أنْ لا يستمرَّ عليه، بل ينتهي بانتهاءِ الحاجة[٣].

(١) القصة بهذا اللفظ منقولة بالنص من كتاب فتح الباقي شرح ألفية العراقي، وهي أيضاُ بهذا اللفظ في فتح المغيث للسخاوي،وقد ذكرها الخطيب البغدادي في كتابه تاريخ يغداد (٢/ ٢٠)، الكتاب : تاريخ بغداد،المؤلف : أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، الناشر : دار الكتب العلمية – بيروت

(٢) فتح الباقي شرح ألفية العراقي صـ(٢٣٠) .

(٣) نزهة النظر : (١٢٧) .

**وربما يَقع القلبُ في المتنِ** : بأنْ يُعطي أحدَ الشيئين ما اشتهر للآخر[١] :

كحديثِ أبي هريرةَ - رضي الله عنه- في « السَّبْعة الذين يُظِلُّهُم اللهُ – تعالى- في ظِلِ عَرْشهِ»[٢]، رواهُ مسلمٌ في بعضِ طرقهِ : « رجلٌ تصدَّقَ بصدقةٍ فأخفاها حتَّى لا تعلمَ يمينُه ما تنفقُ شمالُه» وإنَّما هو « لا تعلم شمالُه ما تنفق يمينُه»[٣]

(١) نزهة النظر صـ(١٢٦).

(٢) رواه البخاري في صحيحه برقم : (٦٦٠)،(٢/ ٧١)، ومسلم في صحيحه برقم : (٢٤٢٧)، (٣/ ٩٣) .

(٣) قال النووي في شرحه على صحيح مسلم : ( هكذا وقع في جميع نسخ مسلم في بلادنا وغيرها، وكذا نقله القاضي عن جميع روايات نسخ مسلم (لا تعلم يمينه ما تنفق شماله)، والصحيح المعروف ( حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه )، هكذا رواه مالك في الموطأ والبخاري في صحيحه وغيرهما من الأئمة، وهو وجه الكلام؛ لأن المعروف في النفقة فعلها باليمين، قال القاضي : ويشبه أن يكون الوهم فيها من الناقلين عن مسلم لا من مسلم؛ بدليل إدخاله بعده حديث مالك رحمه الله) شرح النووي على مسلم (٧/ ١٢٢)الكتاب : المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، المؤلف : أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي،دار إحياء التراث العربي، بيروت ، ا الطبعة الثانية ، ١٣٩٢عدد الأجزاء : ١٨ .

## (الحديثُ الفرد)

وَالْفَـــرْدُ مـــا قَيَّدْتَـــهُ بِثِقـــةٍ أَوْ جَمْـــعٍ أَوْ قَصْـــرٍ عَـــلَى رِوَايَـــةِ

**«والفَرْدُ »** عندَ أهلِ الحديثِ قسمانِ : فردٌ نسبي وفردٌ مطلق، فالأول وسبق في الغريب سببُ تسميتِهِ بذلك، «**ما قيَّدتُه بثَقة »** بفتحِ أولِه كما مرَّ[١]، أو بلدٍ كمكة والبَصرة والكُوفة، أو راوٍ معينٍ[٢] .

**مثالُ المقيّدِ بالثقة كما في شرح العراقيّة :**( لو قالَ قائلٌ في حديثِ : « قَرأَ النَّبي - صلَّى اللهُ عليه وسلَّم- في الأضْحَى والفِطر بقَاف واقْتَربتْ) [٣]، لم يروه ثقةٌ إلا ضَمرة بن سعيد المازني، فقد انفرد به عن عبد الله بن عبد الله عن أبي وَاقِدٍ اللَّيْثِي عن النَّبي - صلَّى الله عليه وسلَّم-[٤] رواه مسلمٌ وغيرُه.

**ومثالُ المقيّد ببلدٍ :** قولُ القائلِ في حديثِ أبي داودَ عن أبي الوليدِ الطَيَالسي عن همَّام عَن قَتادة عن أبي نضرة عن أبي سّعيد الخُدري - رضي اللهُ عنه- قال : «أَمَرنا رسولُ الله - صلَّى الله عليه وسلَّم- أنْ نقرأَ بَفَاتِحَةِ الكتابِ وما تيسَّر»[٥]، لم يروِ هذا الحديثَ غيرُ أهلِ البَصرة، فقد قال الحاكم : تفرَّدوا به[٦]

---

(١) مر عند الحديث عن الحديث الغريب .

(٢) انظر : فتح المغيث (٢/٣٨)،

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه برقم : (٢٠٩٧)، (٣/ ٢١)، والترمذي في سننه برقم : (٥٣٤)، (٢/ ٤١٥)والنسائي في سننه برقم : (١٧٧٣)، (١/ ٥٤٦).

(٤) فتح المغيث للسخاوي (٢/٤٢)، فتح الباقي صـ(١٩٢).

(٥) أخرجه أبو داود في سننه برقم : (٨١٨)، (١/ ٢٧٦) .

(٦) قال الحاكم : تفرد بذكر الأمر فيه أهل البصرة من أول الإسناد إلى آخره، لم يشركهم في هذا اللفظ سواهم ) معرفة علوم الحديث (ص: ١٥٦)

وكذا قال[١]- في حديثِ عبدِ الله بنِ زيدٍ في صفةِ وُضوءِ النَّبي - صلَّى اللهُ عليه وسلَّم- أنَّ قوله : « ومَسحَ رأسَه بماءٍ غيرِ فضلِ يَديْهِ»[٢] - سنةٌ غريبة تفرَّد بها أهلُ مصر[٣].

**ومثالُ المقيّد براوٍ معينٍ**: قولُ ابنِ طاهرٍ في حديثِ أصحابِ السُنن الأربعةِ من طريقِ سُفيان بن عُيينة عن وائل بن داود عن ابنه بَكر بن وائل عن الزُّهري عن أنسٍ : «أنَّ النَّبي - صلَّى اللهُ عليه وسلَّم- أَولَمَ على صَفيَّة بسَوِيْقٍ وتَمْرٍ »[٤]، لمْ يَرْوهِ عن بكرٍ إلا وائل، ولم يروهِ عن وائل إلا ابنُ عُيينة، فهو غَريبٌ، ولذا قال: إنَّه حسنٌ غريبٌ[٥] .

قال القاضي زكريا: ( ولا يَلزمُ مِن تفردِ وائلٍ بهِ عن ابنِه بكرٍ تفرُّدُه به مطلقاً؛ فقد ذكر الدارقُطني في عِللهِ أنَّه رَواهُ مُحمَّد بن الصَلت الثوري عن ابن عُيينة عن زِياد بن سعدٍ عن الزُّهري، قال : ولم يُتابعْ عليه، والمحفوظُ عن ابن عيينة عن وائل عن ابنهِ، ورواه جماعةٌ عن ابن عُيينة عن الزُّهري )[٦].

وقول النَّاظم :« **أو جَمْعٍ** » لمْ أقفْ على مثال، ويمكنُ دخولُه في المقيَّد بأهلِ بلدٍ؛ فإنَّهم جمعٌ[٧] .

---

(١) أي : الحاكم .

(٢) سنن أبي داود برقم : (١٢٠)، (١/ ٧٨)،السنن الكبرى برقم : (٣١٤)، (١/ ٦٥)مسند أحمد (١٦٤٥٧)، (٢٦/ ٣٨٣).

(٣) قال الحاكم : ( هذه سنة غريبة تفرد بها أهل مصر ولم يشركهم فيها أحد ) معرفة علوم الحديث (ص: ١٥٦)،وانظر : فتح المغيث للسخاوي (٢/٤٣)، فتح الباقي صـ(١٩٢) .

(٤) أخرجه أبو داود في سننه برقم (٣٧٤٦)، (٣/ ٣٩٦)، والترمذي في السنن برقم : (١٠٩٥)، (٣/ ٤٠٣)، والنسائي في الكبرى برقم: (٦٦٠١)، (٤/ ١٣٩)، و ابن ماجه برقم :(١٩٠٩)، (١/ ٦١٥)

(٥) فتح المغيث للسخاوي (٢/٣٩)

(٦) فتح الباقي شرح منظومة العراقي صـ(١٩١) .

(٧) انظر شرح البيقونية للشيخ طارق بن عوض الله صـ(١٠١) .

ثمَّ الفردُ النِّسبي إنْ وافقَه غيرُه فهو المُتابِع بكسرِ الموحدةِ[١].

**و المُتابعة على مراتب :**

إنْ حَصَلتْ للراوي نفسِه فهي **التامَّة**، وإن حصلت لشيخهِ فهي **القَاصرة**.

ويُستفادُ منها : التّقوية، وإن وُجدَ متنٌ شبهه في اللفظِ والمعنى، أو في المعنى فهو **الشَّاهدُ.**

**ومثالُ المُتَابَعة التامَّة**[٢]: ما رواهُ الشَّافعي في الأمِّ عن مَالك عن عبدِ الله بن دِينار عن ابنِ عُمرَ أنَّ رسولَ الله – صلَّى الله عليه وسلَّم– قال : « الشَّهرُ تِسعٌ وعشرون، فلا تَصُوموا حتَّى تَروا الهلالَ، ولا تُفْطِروا حتَّى تروه؛ فإنْ غُمَّ عليكم؛ فأكْمِلوا العِدة ثلاثين»[٣]، فهو بهذا اللفظِ ظنَّ قومٌ أنَّ الشَّافعي تفرَّد به عن مَالك فعدّوهُ في غَرائبِهِ؛ لأنَّ أصحابَ مالك رَوَوه عنهُ بهذا الإسنادِ بلفظ : « فإنْ غُمَّ عَليكم؛ فاقْدِروا له»[٤]، لكن وُجدَ للشافعي متابعٌ هو عبد الله بن مَسلمةَ القَعْنَبي، كذلك أخرجَه البُخاري عنه عن مالك **وهذه متابَعة تامَّة**[٥].

---

(١) من قوله ( ثم الفرد النسبي إن وافقه ) إلى قوله (وقد يطلق المتابع على الشاهد والعكس ) منقول بنصه من كتاب نزهة النظر لابن حجر، انظر نزهة النظر صـ( ٩٩، ١٠٢،١٠١،١٠٠)

(٢) قال الشيخ أحمد محمد شاكر : ومثال مااجتمع فيه المتابعة التامة والقاصرة والشاهد ثم ذكر مارواه الشافعي في الأم ) الباعث الحثيث صـ(٦٨) .

(٣)الأم للشافعي (١/ ٩٤) ، محمد بن إدريس الشافعي ت ٢٠٤هـ،تحقيق : (الناشر :دار المعرفة – بيرو ت ، سنة النشر١٤١٠ :هـ/١٩٩٠م.

(٤) الموطأ – رواية محمد بن الحسن برقم :(٣٤٥)، (٢/ ١٥٤).

(٥) قال الشيخ إبراهيم الكوراني في حاشيته على النزهة : ( ولا بد من كونها تامة من اتفاقها في السند إلى النبي –صلى الله عليه وسلم– فإن توبع ولوفي الصحابي فلا تكون متابعة تامة ) .

ووُجدَ للشافعي أيضاً مُتابَعةٌ قاصرةٌ في صحيحِ ابن خُزيمة مِن روايةِ عاصم بن محمّد بن زيد عن جَدهِ عن عبد الله بن عمر بلفظ : « فَكمَّلوا ثَلاثين »[١]، وفي صحيح مسلم من رواية عُبيد الله بن عمر، وعن نافع عن ابن عمر بلفظ : « فاقْدروا ثلاثين »[٢].

ولا تَخْتصُّ هذه المتابعة باللفظ؛ فلو جاءت بالمعنى كفى، لكنَّها تختصّ بكونها من روايةِ ذلك الصحابي كما في شرح النُّخبة[٣].

**ومثالُ الشاهد :** في الحديثِ الذي تقّدم ما رواه النَّسائي من روايةِ محمد بن حُنَيْن عن ابن عبّاس – رَضيَ اللهُ عنهما– عن النّبي – صلى اللهُ عليه وسلم– فذكر مثلَ حديث عبد الله بن دِينار عن ابن عمر سواء، فهذا شاهدٌ باللفظ.

**ومثالُه بالمعنى :** ما رواه البُخاري من روايةِ محمّد بن زياد عن أبي هريرة – رضي اللهُ عنه– بلفظ : ( ( فإنْ غُمَّ عليكم فَأَكْمِلوا عِدةَ شَعْبانَ ثلاثين»[٤].

وقد يُطلق المتابعُ على الشاهدِ والعكس[٥]، وقد عَرفت المتابع والشاهد والفرقَ بينهما فلله الحمد[٦] .

**«أو قَصْرٍ على رِوايةٍ»** أشار به إلى **القسم الثاني وهو الفرد المُطلق** :

---

(١) رواه ابن خزيمة في صحيحه بهذا اللفظ : (فأكملوا ثلاثين ) برقم : (١٩٠٩)، (٣/ ٢٠٢)، وليس باللفظ المثبت في الأصل .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه برقم : (٢٥٥٢)، (٣/ ١٢٢).

(٣) نزهة النظر صـ(١٠١) .

(٤) أخرجه البخاري بهذا اللفظ : ( فإن غبي عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين)برقم :(١٩٠٩)(٤/ ٥٨٨).

(٥) إذ المقصود الذي هو التقوية حاصلة بكل منهما؛ سواء يسمى تابعا أو شاهدا ) حواشي النخبة صـ(١٥٧)

(٦) قال الشيخ إبراهيم الكوراني ( يدخل في باب المتابع والشاهد رواية من لا يحتج به، بل يكون معدودا في الضعفاء، إلا أنه لايصلح كل ضعيف، بل الضعيف بما عدا الكذب وفحش الغلط ) حواشي النخبة صـ(١٥٧) .

الذي هو مقصورٌ على روايةِ راوٍ فقط، بأنْ يقعَ التفردُ في الموضعِ الذي يدور عليه السندُ ويرجعُ، ولو تعددت الطرقُ إليه، وهو طرقُه الذي فيه الصحابي.

**ومثالُه :**

الحديثُ المارُّ في الغريب، وهو النَّهي عن بيعِ الوَلاء و عن هِبتهِ[1].

(١) سبق تخريجه .

## ( الحديث المعلل )

وَمَـــا بِعِـــلَّةٍ غُمُـــوضٍ أَوْ خَفَـــا  مُعَلَّـــلٌ عِنْدَهُـــمُ قَـــدْ عُرِفَـــا

« **وما بعِلةٍ غُمُوضٍ أو خَفا معلَّلٌ** » أي : المُعلّل في اصطلاحِ علماءِ هذا الفن : ما اتّصف بعلةٍ غموضٍ أو خفاءٍ، مِن وصلِ مُرسلٍ أو مُنقطعٍ أو إدخالِ حديثٍ في حديثٍ، أو نحوِ ذلك من الأشياءِ القادحة.

**وتحصل معرفةُ ذلك بكثرةِ تَتَبُّعٍ وجمعِ الطرق**(١)،(٢).

وهذا النّوع من أغَمض أنواعِ علمِ الحديثِ وأدقِها، ولا يقوم به إلا مَن رزقه اللهُ -تعالى- فَهماً ثاقباً وحفظاً واسعاً ومعرفةً تامةً بمراتبِ الرواة، وملكةً قوية بالأسانيد والمتون(٣).

قال الحافظُ ابنُ حجر: ( وهذا لم يتكلمُ فيه إلا القليلُ من أهلِ هذا الشأن؛ كعلي بن المديني وأحمد بن حنبل والبُخاري ويعقوب بن شَيبة وأبي حاتم وأبي زُرعة والدارقطني.

---

(١) قال ابن الصلاح رحمه الله : ( ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي، وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول أو وقف في المرفوع أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم بغير ذلك؛ بحيث يغلب على ظنه ذلك، فيحكم به أو يتردد فيتوقف فيه، وكل ذلك مانع ممن الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه ) مقدمة ابن الصلاح (ص: ٥٢) .

(٢) من قوله ( وتحصل معرفة ذلك بكثرة تتبع وجمع الطرق) إلى قوله (كالصيرفي في نقد الدينار والدرهم ) منقول بنصه من نزهة النظر صـ(١٢٣-١٢٤) .

(٣) قال ابن الصلاح رحمه الله تعالى : ( اعلم : أن معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها وأشرفها، وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب، وهي عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة فيه ) مقدمة ابن الصلاح (ص: ٥٢) .

وقد تَقصر عِبارةُ المُعلّل عن إقامةِ الحُجة على دعواه؛ كالصَّيْرفي في نقدِ الدينار والدِّرهم[١]، والعلةُ كما هي في شرحِ العراقية مع المَتن: عِبارة عن أسبابٍ ظهرت للناقدِ فيها غموضٌ قَدحت في قَبولِ الحديث، والمُعلّل حديثٌ فيه أسبابٌ خفيةٌ طرأت عليه فأثّرت فيه[٢].

وأحسنُ منه كما قال الحافظ ابن حجر أن يقال: هو حديثٌ ظاهرُه السَّلامة أُطّلِع فيه بعد التفتيشِ على قادحٍ.

**ومثالُه كما قال القاضي زكريا:** حديثُ ابن جُريج في التِّرمذي وغيرِه عن موسى بن عُقبة عن سُهيل عن أبي صالح عن أبيهِ عن أبي هريرة – رضي اللهُ عنه– مرفوعاً : « مَنْ جَلس مَجلِساً فكَثُر فيه لَغَطُهُ فقال قبلَ أنْ يقومَ : سُبْحَانك اللّهمَّ وبِحَمْدك »[٣] الحديث.

فإنَّ مُوسى بن إسماعيل المِنْقَري رواه عن وهْب بن خالد البَاهلي عن سُهيلٍ المذكور عن عَون بن عبد الله، وبهذا أعلَّه البُخاري فقال : هو مروي عن موسى بن إسماعيل، وأما موسى بن عَقبة فلا نعرف له سماعاً من سُهيل)[٤] .

**ثُمَّ العلةُ تجيءُ في السندِ غالباً**، وتقدحُ في المتنِ حيثُ لم يتعددْ السندُ أو لم يقوَ الاتصالُ أو الرفعُ مثلاً على القطعِ أو الوقفِ، و إلا لم يقدحْ؛ كحديث: « البَيِّعانِ بالخِيَار»[٥] المروي عن عبد الله بن دِينار عن مولاه ابن عمر.

---

(١) نزهة النظر صـ(١٢٣) .

(٢) فتح الباقي صـ(١٩٦) .

(٣) أورده الحاكم في المستدرك برقم :(١٩٦٩)، (١/ ٧٢٠)، وفي سنن الترمذي برقم ( ٣٤٣٣) (٥/ ٤٩٤)، وفي سنن النسائي الكبرى برقم: (١٠٢٣٠)، (٦/ ١٠٥)، وفي صحيح ابن حبان برقم :(٥٤٩)، (٢/ ٣٥٤).

(٤) فتح المغيث (٢/٥١) .

(٥) صحيح البخاري برقم : ( ٢٠٧٩)، (٥/ ٢٥٣)، صحيح مسلم برقم : ( ٣٩٣٧)، (٥/ ١٠).

فقد صَرحوا بوهْمِ يعلي بن عُبيد رَوايهِ؛ حيثُ جعلَ عمرو بن دينار مكانَ عبدِ الله بن دينار الذي هو الصواب، وشذَّ بذلك عن سائرِ أصحابِ الثوري، فكلُّهم قالوا : عبد الله، بل تُوبع الثوري، فرواه كثيرون عن عبد الله[١].

قال ابن الصَّلاح : وكلاهما- أي : عمرو ابن دينار وعبد الله- ثقةٌ، ولهذا لم يقدحِ الخلقُ فيما بينهما في المتن[٢].

**وقد تجيءُ في المتنِ فتقدحُ فيه[٣]:**

كحديثِ نِفيِ قِراءةِ البسملةِ في الصلاة، المروي عن أنسٍ؛ فقد ظنَّ راوٍ من رواتهِ - حينَ سَمعَ قولَ أنسٍ- رضي اللهُ عنه - صَليْتُ خَلفَ النَّبي -صلى اللهُ عليه وسلم- وأبي بكرٍ وعمرَ وعثمانَ - رضي اللهُ عنه، فكلُهم يَفْتَتِحُون القِراءةَ بالحمدِ لله ربِّ العَالمين -نفيَ البسملة، فقال عقب ذلك : « فَلمْ يكونوا يَفْتَتِحُون القِراءة بِبسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ »[٤].

وفي روايةٍ: « لا يَذْكُرون بِسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ في أولِ قِراءةٍ ولا في آخرِها »[٥] فصَارَ بذلك حديثاً مرفوعاً، والراوي له مخطئٌ في ظنِّه.

ومَن ثَمَّ قال الشافعي وأصحابُه: المعنى أنَّهم يَبْدَؤونَ بقراءةِ أمِّ القُرآن قبْلَ ما يَقْرأُ بعدها، لا أنَّهم يَتْرُكُون البَسْمَلة[١].

---

(١) فتح المغيث (٢٥٤-٥٥) .

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص: ٥٢) .

(٣) مبحث البسملة منقول كاملا بنصه من كتاب فتح الباقي شرح منظومة العراقي من قوله : ( كحديث نفي قراءة البسملة) إلى قوله : (وأما رواية ( فكانوا يجهرون ببسم الله الرحمن الرحيم فضعيفة) ص(١٩٩-٢٠٠-٢٠١-٢٠٢) .

(٤) صحيح البخاري برقم : (٧٤٣)، (٢/ ١٥٤)، صحيح مسلم برقم : (٩١٨)، (٢/ ١٢)

(٥) صحيح مسلم برقم : (٩١٨)، (٢/ ١٢)

هذا حاصلُ ما في ألفيَّة العِراقي مع مَزجِ المتن.

لكنْ قال شارحُها القاضي زكريا - رحمه اللهُ تعالى- : ( قدْ روى الحديثَ عن أنسٍ جماعةٌ، منهم حميد وقتادة .

و المُعلُّ إنما هو رواية إذ رفعها[٢] وهمٌ مِن الوليد بن مسلم عن مالك عنه؛ فإنَّ سائر الرُّواة عن مالك لمْ يَذكروا خَلفَ النَّبي - صلَّى اللهُ عليه وسلَّم- فليس عندهم إلا الوقف[٣].

وأما روايةُ قَتادةَ فلم يتفقْ أصحابُه عنه على ذكرِ النَّفي المذكور، بلْ أكثرُهم لم يذكروه، وجماعةٌ منهم ذكروه بلفظِ: « فَلمْ يَكُونُوا يَجْهَرُونَ بِبسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيم »[٤]، وجماعةٌ بلفظِ: « فَلمْ يكونوا يَفْتَتِحُون القِراءة بِبسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ »، وجماعة بلفظ « فَلمْ أسْمعْ أحداً مِنهم يَقْرأُ بِبسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ»[٥].

**قال: والجَمعُ بينَ هذهِ الرواياتِ** - كما قال شيخُنا- يُمْكنُ أنْ يُحملَ بِحملِ نفيِ القِراءةِ على نفيِ السَّماعِ، ونفيِ السَّماعِ على نفيِ الجهرِ.

ويُؤيدُهُ ما رواه ابنُ خُزيمة عن أنسٍ: « أنَّهم كَانوا يُسِرُّون بِبسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ»[٦]، وإنْ كانَ في سَندهِ ضَعفٌ.

---

(١) انظر : الأُمّ للشافعي (١/١٠٧) .

(٢) في العبارة سقط، وقد عدت لشرح الألفية فإذا نصه : (و المُعلُّ إنما هو رواية حميد إذ رفعها ).

(٣) فتح الباقي صـ(٢٠٠) .

(٤) رواه النسائي بلفظ : ( فلم أسمع أحدا منهم يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم) سنن النسائي الكبرى برقم : (٩٧٩)، (١/ ٣١٥) .

(٥) صحيح مسلم برقم :(٩١٦)، (٢/ ١٢) .

(٦) صحيح ابن خزيمة برقم : (٤٩٤)، (١/ ٢٤٩).

**وبهذا الجَمعِ سَقطتْ كلُّ دعوى** أنَّ هذا الاضْطِرابَ لا تقومُ معه حجةٌ؛ لأنَّ شرطَ هذا الاضْطِرابِ عدمُ إمكانِ الجمعِ، وتساوي الطُّرقِ قوةً وضعفاً، وهذا ليس كذلك؛ **لأنَّه قد أمكنَ الجمعُ ولم تتساوَ الطُّرقُ .**

فإنَّ رِواية: « يَفْتَتِحُون بالحَمْدِ للهِ ربِّ العَالَمِينَ» أصحّ روايةً، ثُمَّ رواية : « فلم يكونوا يَجْهَرُون ببِسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ»، ثُمَّ رواية : « لا يَذْكُرون ببِسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ في أولِ قِراءةٍ ولا آخرِها»، وأمَّا رواية : « فكانوا يَجْهَرُون ببِسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ » فضَعيفةٌ، وهذا النّوع هو عندهم أ يْ : علماءِ الحديث **« قَدْ عُرِفَا »** بما ذُكرَ مِن أنَّه مُعَلَّلٌ، ولا يقال : مَعْلُول لأنَّه من عله بالشرابِ سَقاه مرةً بعدَ أُخْرى، لا من هذا القبيل .

وقال ابن الصّلاح : ( إنَّه مَرْذُولٌ عند أهلِ العربيةِ و اللغةِ )[١]، وقال النّووي : (إنَّه لَحْنٌ)[٢]، قال العراقي : ( والأجْودُ كما في عبارةِ بعضِهم، وأكثرُ عبارتِهم في الفعلِ أعلّه فلانٌ بكذا، وقياسه مُعلّ، وهو المعروفُ عند أهلِ اللغة )[٣]، وإن قال الجوهري : ( لا أعلَّك الله أي: لا أصَابَك بعِلةٍ)[٤].

قال القاضي زكريا : ( وقوله : الأجْودُ المُعلّ أي : أجودُ من المعلولِ تغليباً، وإلا فالمُعلّل لا جودةَ فيه، فإنَّه لا يجوز أصلاً إلا بتَجوّزٍ؛ لأنَّه ليس مِن هذا الباب، بل من بابِ التَّعَلُّل الذي هو التّشاغل والتّلهي، ومن تَعْليلِ الصَّبي بالطَّعام، كما ذكره هو أيضاً، أما معلولٌ فمَوجودٌ، وبه عبر شيخُنا، بل قال : إنَّه الأولى؛ لأنَّه وقع في عباراتِ أهل الفن مع ثُبوتِه في اللغةِ، أي:

---

(١)مقدمة ابن الصلاح (ص: ٥٢)

(٢)تدريب الراوي صـ(٢١٠) .

(٣)فتح الباقي صـ(١٩٥) .

(٤)مختار الصحاح (ص: ٤٦٧)

ومَنْ حَفِظَ حُجَّةٌ على مَنْ لم يحفظْ، لكن الأعرف أنَّ فعلَه ثلاثي مَزِيْدٌ، فالأجْود المُعلّ كما قال النَّاظِم وإن كان المعلول أولى)[١] انتهى .

**تَتِمَةٌ :ـ**[٢]

قد يُعلّ المُحدِّثون الحديثَ بكل قَدحٍ ظاهرٍ؛ من فسقِ الراوي، أو غفلتِه، أو نوعِ جَرحٍ فيه، ومنهم من يُطلق اسمَ العلة على غيرِ قادحٍ؛ كوَصلِ ثقةٍ ضابطٍ أرسلَه مَنْ لم يَفْقَه.

والأرجحُ كما يقال في إرسالِه : الحديثُ معلولٌ صحيحٌ، أو صحيحٌ متفقٌ عليه، وصحيحٌ مختلفٌ فيه.

كحديثِ مالكٍ- رضي اللهُ عنه - في المُوطأ بلغنا أنَّ أبا هريرة - رضي اللهُ عنه- قال : قال رسولُ الله - صلَّى الله عليه وسلَّم- : « لِلمَملُوكِ طَعَامُه وكِسْوتُه »[٣]، حيثُ وصله مالكٌ في غيرِ الموطأ بمحمَّد بن عَجلان عن أبي هريرة، قال : قد صار الحديث بتبيين الإسناد صحيحاً يُعتمد عليهِ.

وكثُر من أهلِ الحديثِ إعلالُ الإرسالِ الظاهرِ بالوصلِ وبالوقفِ للرفعِ؛ إذا قَويَ الإرسالُ والوقف يكون راويه أضبطَ أو أكثرَ عدداً على الاتصال والرفع.

---

(١) فتح الباقي صـ(١٩٥) .

(٢) هذه التتمة منقولة بالنص من كتاب القاضي زكريا الأنصاري انظر فتح الباقي صـ(٢٠٢،٢٠٤)، فتح المغيث (٢/٦٤-٦٥-٦٦) .

(٣) صحيح مسلم برقم : (٤٠٤٦)، (٥/ ٩٣) .

## ( الحديثُ المضْطَرِب )

وَذُو اخْتِـــلافِ سَنَـــدٍ أَوْ مَتْـــنِ مُضْطَـــرِبٌ عِنْـــدَ أُهَيـــلِ الْفَـــنِّ

« **وذو** » أيْ : صاحب « **اختلافِ سندٍ**» وهو الأكثرُ باختلافٍ في وصلٍ و إرسالٍ أو في إثباتِ راوٍ وحذفِه أو غيرِ ذلك، ولا مرجَّحَ، « **أو متنٍ** » من راوٍ واحد، بأنْ رواه مرةً على وجهٍ، ومرةً على وجهٍ آخرَ، أو أكثرَ؛ بأن رواه كلٌ من جماعةٍ على وجهٍ مُخالفٍ للآخر(١) .

وقد يكونُ الاختلافُ في السند والمتن، فالقضيةُ مانعةٌ خلوَ «**مُضْطَرِب**» من الاضْطِرابِ وهو الاختلاف(٢).

والمضْطَرِبُ نوعٌ من المُعلِّ، ومُوجِبٌ للضعف(٣).

**والفرقُ بينَه وبينَ المُعلّ السابق :**

أنَّ ذاك(٤) شرطُه ترجيحُ جانبِ العلة؛ فلذلك أسْقَطَتْ علتُه الاحتجاج.

وهذا موضوعٌ لِمَا لمْ يظهرْ فيه ترجيحٌ، بحيثُ لا يترجّحُ من الوجهين شيءٌ، ولا يُمكنُ الجمعُ .

بخلافِ ما ترجّح واحدٌ بأحفظيّةٍ، أو أكثرَ ملازمةً للراوي عنه، أو غيرِهما من وجوه الترجيح؛ فإنَّه لا اضطرابَ حينئذٍ، بل يتعينُ الأخذُ بالراجح .

---

(١) فتح الباقي صـ(٢٠٤)، فتح المغيث (٢/ ٧٠) .

(٢) انظر :فتح الباقي صـ(٢٠٤) .

(٣) قال القاضي زكريا الأنصاري ( لإشعاره بعدم ضبطِ راويهِ أو رواتهِ )فتح الباقي صـ(٢٠٧)، شرح البيقونية للأهدل صـ(٦١) .

(٤) أي الحديث المعل .

ولا اضطرابَ إن أمكن الجمعُ؛ بحيثُ يمكن أنَّ المتكلمَ عبَّر باللفظين أو أكثرَ عن معنىً واحد[١].

**ومثالُ مضْطَرِب السند[٢]:** كما في شرح النُقاية للجلال السُّيوطي - رحمه اللهُ تعالى- ما رواه أبو داود وابنُ مَاجَة من روايةِ إسماعيل ابن أُمَيّة عن أبي عمرو بن محمد بن حُرَيْثٍ عن جَدهِ حُرَيْثٍ عن أبي هريرة - رضي اللهُ عنه- مرفوعاً : « إذا صلَّى أحدُكم فليجعلْ تلقاءَ وجههِ»[٣] الحديث.

فقد اختُلفُ فيه على إسماعيل؛ فرواه بِشرٌ بن المفضّل وغيرُه هكذا، ورواه سفيانُ الثَّوري عنه عن أبي عمرو بن حُرَيْثٍ عن أبيه عن أبي هريرة، ورواه غير المذكورين على هيئة أخرى)[٤]انتهى .

قال القاضي زكريا : ( لكنَّ بعضَهم صحَّحَه ترجيحاً للرواية الأولى، بل قال شيخنا : هذه كلُها قابلةٌ للترجيح بعضها على بعض، والراجحةُ منها يمكنُ التوفيقُ بينها وبين المرجوحة.

---

(١) من قوله (والفرق بينه وبين المُعلّ السابق) إلى قوله :( أن المتكلم عبَّر باللفظين أو أكثر عن معنى واحد) منقول مع تقديم وتأخير من كتاب المنهل الروي شرح منظومة اللغوي للأهدل صـ(٧٣)، وانظر: فتح المغيث (٢/ ٧٠)، فتح الباقي (٢٠٤-٢٠٥) .

(٢) من قوله : ( لكن بعضهم صححه ترجيحاً ) إلى قوله : ( وفي الثاني على الواجب ) منقول بنصه من كتاب (فتح الباقي شرح منظومة العراقي ) صـ(٢٠٦) .

(٣) الحديث بتمامه : (( إذا صلّى أحدُكم فليجعلْ تلقاءَ وجههِ شيئا؛ فإنْ لم يجدْ فلينصِبْ عصاً، فإن لم يكن معه عصا فليخطُطْ خطا، ثم لا يضرُّه ما مرَّ أمامَه » سنن أبى داود برقم :(٦٨٩)، (١/ ٢٥٥)، السنن الكبرى برقم : (٣٢٧٨)،(٢/ ٢٧٠)، سنن ابن ماجه برقم : (٩٤٣٢)، (١/ ٣٠٣)، مسند أحمد برقم : (٧٣٩٢)، (١٢/ ٣٥٤).

(٤) إتمام الدراية لقراء النقاية (ص: ٥٢) .

قال : والحقّ أنَّ التّمثيلَ لا يليقُ إلا بحديثٍ لولا الاضطرابُ لم يُضعّفْ، وهذا الحديث ليس كذلك، فإنَّه ضعيفٌ بدونه؛ لأنَّ شيخَ إسماعيل مجهولٌ)[١] انتهى .

**ومثالُ اضْطَرابِ المتن :** حديثُ فاطمةَ بنتِ قَيس - رضي اللهُ عنها- قالت : سألتْ أو سُئلَ النّبيُ - صلى اللهُ عليه وسلم- عن الزَّكاةِ فقال : « إنَّ في المالِ حقاً سوى الزكاةِ »[٢]، فرواه التِّرمذي هكذا، ورواه ابنُ مَاجَة عنها بلفظ : « ليس في المالِ حقٌّ سوى الزكاةِ»[٣] .

قال القاضي زكريا - رحمه الله تعالى- : ( لكنْ في سندِ التِّرمذي راوٍ ضعيف، فلا يصلحُ مثلاً نظيرَ ما مرَّ.

على أنَّه أيضاً يمكن الجمعُ: بِحملِ الحقِ في الأولِ على المستحبّ، وفي الثاني على الواجبِ)[٤] .وأصلُ مضْطَرِب مُضْتَرِب بتا الافتعال، أُبْدلتْ طاءً؛ لوقوعِها بعد حرفِ الإطباق .

« **وعند** » متعلق بمحذوفٍ أيْ : هذا النَّوع يسمى عند « **أُهَيْلٍ** » الفنِّ بهذا الاسم، و أُهَيْل مُصَغَرُ أهل .

---

(١) فتح الباقي صـ(٢٠٦) .

(٢) سنن الترمذي برقم : ٦٦٠)، ( (٣/ ٤٨)، سنن الدارقطني برقم : (١١)، (٢/ ١٢٥)

(٣) سنن ابن ماجه برقم : (١٧٨٩)، (١/ ٥٧٠) .

(٤) فتح الباقي صـ(٢٠٦) .

**وفوائدُ التَّصغيرِ أربع كما في الخُضَري :** تَصغيرُ ما يُتوهمُ كِبرُه كجُبَيل، وتحقيرُ ما يُتَوهم عِظمُه كسُبَيع، وتقليلُ ما يُتَوهمُ كَثرتُه كدُرَيْهمات، وتَقريبُ ما يُتوهمُ بعد زمنِه كقُبَيل العصر، أو محلِه كفُوَيق هذا، أو رتبتِه كأُصَيغر منك، وزاد الكوفيون التعظيم، ورده البصريون، وانظر من أيّ الأربع تصغير أهيل الواقع في النظم[١].

**« والفنِّ »** في القاموس: الحال والضْربُ من الشيء[٢]، وعليه فمعنى النَّظم : هذا اسمه أيْ: هذا النَّوع عن أُهَيْل هذا القسم من العلوم وهو علم الحديث .

(١) حاشية الخضري على الألفية (٢/١٦٣) .

(٢) القاموس المحيط (ص: ١٥٧٧) .

## ( الحديث المدرج )

**وَالْمُدْرَجَـاتُ فِي الحَـدِيثِ مَـا أَتَـتْ  مِـنْ بَعْـضِ أَلْفَـاظِ الـرُّوَاةِ اتَّصَـلَتْ**

**«والمُدرَجاتُ»** جمع مُدرَج بصيغة اسمِ المفعول **«في الحديث»** في أولهِ أو أوسطهِ أو آخرِه.

**«ما أتَتْ»** فيه وليست منه، بل **«من بعض ألفاظ »** جمع لفظ **«الرواة»** للحديث **«اتصلت »** بالحديثِ بحيثُ يتوهم أنَّها منه.

**ومثالُ المُدرَج أول الحديث** – وهو قليلٌ، بل قال القاضي زكريا : نادرٌ جداً، حتى قال شيخُنا : إنّه لم يجدْ غيرَه إلا ما وقع في بعضِ طُرقِ خبرِ بُسْرةَ الآتي[١]– ما رواه الخطيبُ من روايةِ أبي قطن و شبابة عن سعيد بن محمد بن زياد عن أبي هريرة – رضي الله عنه– قال : قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم– »: أَسْبِغُوا الوُضوءَ ويلٌ للأعْقَابِ من النَّار»[٢] .

قال الخطيب : وَهمَ أبو قطن وشبابةُ، فإنَّ : « أسْبغُوا الوُضوء» كلامُ أبي هريرة، و« ويلٌ للأعْقابِ » كلامُ النَّبي – صلى الله عليه وسلم[٣] .

وكذا رواه الثقاتُ عن شُعبة، وقد ثبت رفعُ هذه الجملةِ أعني : « أسْبغُوا الوُضوءَ» في الصحيحِ من روايةِ عبدِ الله بن عمرو بن العاص[٤] .

---

(١) فتح الباقي صـ(٢٠٩) .

(٢) صحيح البخاري بلفظ : ( أسبغوا الوضوء فإن أبا القاسم صلى الله عليه وسلم قال ويل للأعقاب من النار) برقم:(١٩٦)، (١/ ١٧٢)، صحيح مسلم برقم : ( ٥٩٧)، (١/ ١٤٨)،

(٣) تدريب الروي صـ(٢٢٨)، فتح الباقي صـ(٢٠٩) .

(٤) صحيح مسلم برقم : (٥٩٣)، (١/ ١٤٧) .

**ومثالُ المُدْرَج في أثناء الحديث** – وهو قليلٌ بالنّسبةِ للمدرج في الأخير، وكثيرٌ بالنّسبة للمُدرج في الأول – حديثُ هشام بن عروة عن بُسْرة بضم الموحدة، وسكون السين المهملة، بنت صفوان مرفوعاً : « مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ أو أُنْثَيَيهِ أو رُفْغَهُ، فليتوضأ »[١]؛ فقد رواه عبد بن الحميد بن جعفر وغيره عن هشام كذلك.

مع أنَّ الأُنْثَيين والرُفْغ إنّما هو مِن قول عروة، كما بيّنه جماعاتٌ عن هشام، واقتصر كثيرٌ من أصحاب هشام على الخبر[٢].

فالرُفْغ والأُنْثيان مدرجٌ كما تقرر في أثناء الحديث.

ورواه الطّبراني في الكبير من خبر محمّد بن دِينار عن هشام بلفظ: « مَنْ مسَّ رُفْغَه أو أُنْثَيْيه أو ذَكَره »[٣] فهو على هذا مثال للمدرج في الأول.

**ومثال المُدرج في آخرِهِ:** حديثُ ابنِ مَسعود أنَّه –صلى اللهُ عليه وسلم– علَّمه التّشَهُدَ في الصَّلاة فقال : « التَّحِياتُ .. الخ )[٤]، أدرجَ في آخرِه أبو خَيثمة زُهير بن معاويةَ أحد رواته عن الحسن بن الحرّ كلاماً لابن مسعود وهو: « فإذا قُلتَ هذا فقد قَضيتَ صلاتَك، إنْ شئتَ أنْ تقومَ فقمْ، وإنْ شئتَ أنْ تقعدَ فاقْعدْ »[٥].وقد رواه عبدُ الرحمن بن ثابت، ففصلَ قوله : «إن

---

(١) السنن الكبرى للنسائي برقم : ( ٦٣٨) ، (١/ ١٣٧)، السنن الكبرى للبيهقي برقم : (٦٦٨)، (١/ ١٣٧)، سنن الدارقطني برقم : (١٠)، (١/ ١٤٨) .

(٢) تدريب الروي صـ(٢٣٠)، فتح الباقي صـ(٢٠٩-٢١٠)، فتح المغيث ( ٢/ ٨٢) .

(٣) المعجم الكبير برقم : ( ٥١٦) ،(٢٤/ ٢٠٢).

(٤) مقدمة ابن الصلاح (ص: ٥٦)، تدريب الروي صـ(٢٢٧) .

(٥) السنن الكبرى للنسائي برقم : (٢٧٩١)، (٢/ ١٧٤)، سنن أبي داود برقم : (٩٧٠)، (١/ ٣١٩)، صحيح ابن حبان برقم : (١٩٦١)، (٥/ ٢٩١) .

شئت »الخ عن الحديث، فقال : قال ابن مسعود[١] .وقال النّووي : اتّفق الحفّاظ على أنَّه مُدرجٌ[٢]، على أنّه لو صحّ وصلُه لكان معارضاً لخبر : « تَحْلِيلُها التّسليمُ »[٣]، وجمعَ الخطّابي بينهما على تقديرِ وصلِه بأنَّ قولَه » قَضَيْتَ صلاتَك »، أيْ : مُعظَمها.

وهذا كلُّه إدراجُ المتن، **وسببُه كما قال القاضي زكريا: ( إما تفسيرُ غريبٍ** في الخبرِ، كخبر النّهي عن الشِّغَار، وكالمُزَابنةِ، والمُخَابرة والعَرَايا ونحوِها مما فعله الزُهري وغيره من الأئمَّة[٤].

**أو استنباطٌ** ممّا فهمه أحدُ رواتهِ؛ كما فُهم من خبر ابن مسعود المارّ: أنَّ الخروج من الصلاة كما يَحصلُ بالسّلام يحصلُ بالفراغ من التّشهد، وكما فَهم عروةُ من حديث بُسْرة : أنَّ نقضَ الوضوء بالمس مظنّةُ الشهوة؛ فأدرج فيه الأُنْثيين والرُفغ، وهو بضم أوله وفتحه، أصله الفخذين[٥]؛ لأنَّ ما قارب الشيءَ أُعطي حكمَه، أو غير ذلك ) [٦].

---

(١) السنن الكبرى للنسائي برقم: ( ٢٧٩٣)، (٢/ ١٧٥)

(٢) تدريب الروي صـ(٢٢٨) .

(٣) الحديث بتمامه : ( مفتاح الصلاة الوضوء و تحريمها التكبير و تحليلها التسليم ) مستدرك الحاكم برقم : (٤٥٧)، (١/ ٢٢٣) .

(٤) المنهل الروي صـ(٥٢)، فتح المغيث (٢/ ٨١) .

(٥) القاموس المحيط صـ(١٠١٠) .

(٦) فتح الباقي شرح : (٢٠٧-٢٠٨) .

قال سيدي – قطب دائرة الديار اليمنية– سليمان بن يحيى – نفع الله به – :

( ويُدرك الإدراجُ بُورود روايةٍ مفصلةٍ للقَدر المُدرج ممّا أُدرج فيه، أو بالتنّصِيصِ على ذلك من الرّاوي، أو من بعض الأئمّة المُطّلعين، أو بامتناعِ صُدور ذلك الكلام عن النّبي – صلى الله عليه وسلم. [١]

كحديث أبي هريرة –رضي اللهُ عنه– عند البُخاري قال : قال رسولُ الله– صلى الله عليه وسلم– : « لِلمملُوك أجْرانِ، والذي نفسي بيدِه لولا الجهادُ في سبيل الله والحجّ وبرُّ أمِّي؛ لأحببتُ أنْ أموتَ وانأ مملوكٌ ».[٢]

فإنَّ قوله: « والذي نفسي بيده » إلى آخره مدرجٌ من كلام أبي هريرة؛ لأنَّه يَمتنع منه– صلى اللهُ عليه وسلم– أنْ يتمنَّى أنْ يكون مملوكاً، ولأنَّ أمَّه لم تكن حينئذٍ موجودةً حتّى يبرّها[٣] .

ويَحرمُ الإدراجُ بجميع أنواعه[٤]؛ لتَضمنهِ العزوَ لغيرِ قائلهِ كما نصّوا عليه، نعم قال القاضي زكريا وغيره: ( ما أُدرج لتفسيرِ غريبٍ فمسامحٌ فيه؛ ولهذا فعله الزُّهري وغيرُه من الأئمّة)[٥].

(١) فتح المغيث للسخاوي ( ٢/٨٧-٨٨) .

(٢) صحيح البخاري برقم : (٢٥٨٤)، (٦/ ٤٠٧)، صحيح مسلم برقم : (٤٤١٠)، (٥/ ٩٤) .

(٣) تدريب الروي صـ(٢٢٩) .

(٤) مقدمة ابن الصلاح (ص: ٥٦)

(٥) فتح الباقي صـ(٢١٤) .

وقول ابن السَمعاني وغيره : ( المُعتمد له ساقطُ العدالة، وممّن يُحرّف الكلمَ عن مواضعهِ وملتحقٌ بالكذب )، حمله السخاوي وغيرُه على ماعدا ذلك[١].

**وأما مُدرج الإسناد – ولم يذكره النّاظم– فهو أنواعٌ :**

منها: أنْ يُدْرِجَ الراوي بعضَ حديثهِ في مسندِ حديثِ غيرهِ مع اختلاف السند، نحو:« ولا تنافسوا »؛ فإنّه مدرجٌ في متنِ « ولا تباغضوا » المُدَرجِ المروي عن مالك عن الزُّهري عن أنس بلفظ : « لا تَبَاغَضُوا ولا تَحَاسَدوا ولا تَدَابروا »[٢]

فقد نقله راويهِ أبو سعيد ابن محمد الحكم الجمحي – شيخ البخاري– من حديث:

« لا تجَسَّسُوا ولا تنَافَسُوا ولا تحاسَدُوا » ثم أدرجه في السند الأول [٣] .

ومنها: أن يَرِدَ متنٌ عن جماعة، وبعضُهم قد زاد أو نقص في السند؛ فيُجمع الكل بإسنادٍ واحد، وتدرج روايةُ مَنْ خالفهم معهم على الاتفاق[٤].

ومثاله حديث ابن مسعود – رضي اللهُ عنه– قلت : يا رسول الله أيُّ الذنبِ أعظمُ؟ قال : أنْ تجعلَ للهِ نِداً وهو خلقك »[٥] ، فإنّ عمرو بن شرحبيل سقط عند بن حيّان الأسدي، بين شقيق بن مسلمة وبين ابن مسعود، ورواه عن شقيق عن ابن مسعود[٦].

---

(١) انظر : المنهل الروي شرح منظومة اللغوي صـ(٥٢-٥٣) .

(٢) صحيح البخاري برقم : (٦٠٦٥)، (١٥/ ٢٧٧)، صحيح مسلم برقم : (٦٦٩٠)، (٨/ ٨) .

(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص: ٥٦)، انظر فتح المغيث : (٢/ ٩٢-٩٣-٩٤)، تدريب الروي صـ(٢٣٠)، فتح الباقي صـ(٢١٢) .

(٤) فتح الباقي صـ(٢١٣) .

(٥) صحيح البخاري برقم : ( ٦٨١١)، (١٧/ ١٦٧)، صحيح مسلم برقم : (٢٦٧)، (١/ ٦٣).

(٦) فتح المغيث (٢/٨٧)، فتح الباقي صـ(٢١٣) .

وزاد الأعَمش ومنصور ابن المُعتمر فروياه عن شقيق عن عمرو عن ابن مسعود، ولمَّا رواه الثوري عنهما وعن ابن حيّان صارت روايةُ ابن حيان هذه مدرجةً على روايتِهما، وقد فَصلَ أحدَ الإسنادين عن الآخر يحيى بن سعيد القطان[1] .

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص: ٥٦)، فتح الباقي صـ(٢١٣)، تدريب الروي صـ(٢٢٨) ..

# ( الحديث المُـدَبَّـج )

وَمَـا رَوَى كُـلُّ قَرِيـنٍ عَـنْ أَخِـهْ مُـدَبَّجٌ فَأَعْرِفْـهُ حَقّـاً وَأَنْتَخِـهْ

« وما روى » أي : روايةُ « كلِ قَرين عن أخِه ) أي : قرينه[١]، بأنْ روى كلّ من قرينين في السند أو المشايخ عن الآخر، وليس المراد حقيقةَ الأخوة.

ونقصُ الأب والأخ والعم بحذف لاماتِها، والإعرابُ على الباء والخاء والميم نادرةٌ.

ومنها قوله :

بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الكَرَمْ وَمَنْ يُشَابِه أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ [٢]

ومنها قول النّاظم عن أخه، واللغة المشهور عن أخيه، ولكن حمله ضيق النّظم على ارتكاب اللغة القلية، وليقابله بقوله الآتي : « فانتخه ».

هو « مُدَبَّجٌ »[٣] بضم الميم وفتح الدال المهملة وتشديد الباء الموحدة آخره جيم، مأخوذ من دِيباجتيْ الوجه، وهما خداه؛ لتساويهما وتقابلهما[٤].

---

(١) فتح الباقي صـ(٥٥٣) .

(٢) شرح ابن عقيل (١/ ٤٩)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، المؤلف : ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى : ٧٦٩هـ)، المحقق : محمد محيي الدين عبد الحميد الناشر : دار التراث –القاهرة، الطبعة : العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠عددالأجزاء : ٤ .

(٣)قال السيوطي : ( قال العراقي وأول من سماه بذلك الدارقطني فيما أعلم )، تدريب الراوي ص: (٥٢١)، انظر فتح المغيث للسخاوي (٣/١٣٠) .

(٤) شرح البيقونية للأهدل صـ(٦٣)، فتح المغيث للسخاوي (٣/ ١٣٠)، فتح الباقي صـ(٥٥٣) .

**ومثّله السيوطي** : برواية أبي هريرة عن عائشة، ورواية عائشة عنه، ورواية الزهري عن أبي الزبير، وأبي الزبير عنه، ومالك عن الأوزاعي، والأوزاعي عنه، وأحمد عن ابن المديني، وابن المديني عنه[١]، **وهذا مثال المدبج بدون واسطة**.

**ومثاله بها**[٢]: رواية الليث عن يزيد بن الهاد عن مالك، ويروي مالك عن يزيد عن الليث[٣].

فإنْ روى أحدُ القرينين عن الآخر **فهو روايةُ الأقران.**

**ومثاله**[٤]: ما رواه أحمد بن حنبل عن أبي خيثمة زهير بن حرب عن يحيى بن معين، عن علي ابن المديني عن عبد الله بن معاذ عن أبيه عن شُعبة عن أبي بكر بن حفص عن أبي سلمة عن عائشة – رضي اللهُ عنها– قالت : « كنَّ أزواجُ رسول الله حزبين[٥] يأخذنْ من شُعورِهنَّ حتّى يكونَ كالوفرة »[٦].

فأحمدُ والأربعةُ فوقَه خمستُهم أقران، وهذا مما اجتمعت فيه الأقران في سلسة[٧].

---

(١) إتمام الدراية لقراء النقاية (ص: ٥٦)، فتح المغيث (٢/ ١٣١) .

(٢) بواسطة .

(٣) فتح الباقي صـ(٥٥٤) .

(٤) إتمام الدراية لقراء النقاية (ص: ٥٦) .

(٥) لم أجد لفظ ( حزبين ) في نص هذا الحديث، وإنما وردت في أحاديث أخرى مختلفة عن موضوع هذا الحديث مثل :
(عن عائشة – رضي الله عنها– أن نساء رسول الله – صلى الله عليه وسلم– كن حزبين، فحزب فيه عائشة وحفصة وصفية وسودة، والحزب الآخر أم سلمة وسائر نساء رسول الله –صلى الله عليه وسلم– ) صحيح البخاري (٦/ ٤٥٦)

(٦) صحيح مسلم : برقم : (٧٥٤)، (١/ ١٧٦) .

(٧) تدريب الراوي صـ(٥٢٣)، فتح المغيث : (٣/ ١٣٢) فتح الباقي صـ(٥٥٤).

وهذا النّوع أعمّ من المدبّج، فكلُ مدبّج أقران، وليس كل أقران مدبّجاً، كما قال الحافظ ابن الحجر[١]، قال: وإذا روى الشيخُ عن تلميذهِ، صدق أنّ كلاً يروي عن الآخر، فهل يُسمّى مدبّجاً؟ فيه بحثٌ، والظاهر لا؛ لأنّه من ديباجتي الوجه، ويقتضي أنْ يكون ذلك مستوياً من الجانبين فلا يجيء فيه هذا[٢].

ولما كان المدبّج حَقِيْقَا بأن يُعرف؛ لغرابتهِ عند مّن لا يعرفُه؛ لكونهِ نوعاً لطيفاً كما يأتي **«فاعْرِفْه»**.

وقوله :**« حَقّاً »** يجوز انتصابُه على المفعوليّة المطلقة، أي : معرفةَ حق، وعلى الحالية أي : فاعرفه حالَ كونك ذا حقٍ، وعلى أنّه مفعولٌ مطلق حذف عاملُه أي : فاعرف ذلك، وحقه حقاً، أيْ : أثبته إثباتاً من حق يحقُ إذا ثبت.

**«وانْتَخِهْ»** بسكون النون وفتح التاء المثناة وكسر الخاء المعجمة، أمرٌ من انتخى فلانٌ فلاناً مدحه، كما في القاموس، أي : لأنّه نوع لطيف[٣].

**وله فوائد :** منها : الأمن من ظنِّ الزيادة في السند، كما قال القاضي زكريا – رحمه الله تعالى[٤].

فان روى عمّن دونّه فهو الأكابر عن الأصاغر، ومنه الآباء عن الأبناء[١]، وإن تقدم موت أحد قرينين فالسابق واللاحق .

---

(١) نزهة النظر ص: ( ١٦٠ ) .

(٢) نزهة النظر ص: ( ١٦٠ ) .

(٣) تاج العروس من جواهر القاموس (٤٠/ ٥١)

(٤) فتح الباقي صـ(٥٥٣)، فتح المغيث (٢/ ١٣٠) .

## ( المتفق والمفترق )[٢]

مُتَّفِــقٌ لَفْظــاً وَخَطــاً مُتَّفِــقْ وَضِــدُّهُ فِيمَــا ذَكَرْنَــا المُفْــتَرِقْ

ثم ذكر النّاظم – رحمه اللهُ تعالى– ما اتفقت فيه أسماءُ الرّواة وأسماءُ آبائهم، أيْ : اثنانِ منهم أو أكثر في الكُنى والنّسب[٣]، واختلفت أشخاصُهم.

وهذا النّوع يُسمّى المتفق والمفترق[٤]، كما قال النّاظم: « مُتفقٌ» اسم فاعل من الاتفاق، « لفظاً » و«خطاً » أي: في اللفظ والخط، بأنْ يكون الاسم أو الكُنية أو نحوهما واحداً، ومسمياتُه عِدّه[٥]، هو المُسمّى عند أهل الفن المُتفق، وفيه من الجِناس التام .

« وضِدُّه » أي: المُفترق، كما سيصرح به، وليس المراد به المختلف لفظاً وخطاً، كما قد توهمه العبارة.

« فيما » أي: في الذي « ذكرنا »، وهو المتفق وهو « المفترق » و حاصلُه: ما مرَّ أنَّ هذا النوع يسمى المتفق والمفترق.

وعبارة العراقي في ألفيته: ( المتفق المفترق )، بإسقاط حرف العطف.

---

(١) نزهة النظر ص: (١٦١) .

(٢) شرح هذا القسم منقول أغلبه من كتاب القاضي زكريا الأنصاري فتح الباقي .

(٣) نزهة النظر صـ(١٧٦) .

(٤) قال السخاوي في الفتح : (وهو نوع جليل يعظم الانتفاع به ) (٤/٢٨٥) .

(٥)تدريب الراوي صـ(٥٩٤)، فتح الباقي صـ(٦١٧) .

**ويُسمَّى بذلك؛** لاتفاق الاسم أو نحوه، كالكُنية، أو البلد كالبَصْرى، أوالمذهبي كالحنفي، وغير ذلك في اللفظ والخط، واختلاف مسمياته.

فهو متفقٌ بالاعتبار الأول، مفترٌق بالاعتبار الثاني، وهو نوعٌ واحدٌ فقط.

**وذلك نحو :** الخليلُ ابن أحمد ستة، بل أزيد .

الأول : أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الأزدي البصري النّحوي المعروف، صاحب العروض .

والثاني: الخليل بن أحمد بن بشر المزني، ويقال : السلمي،وهو بصري أيضا، وهو متأخرٌ عن الأول، يَروي عن المستنير بن أخضر.

والثالث: بصري أيضاً، قيل : يروي عن عكرمة .

والرابع: أبو سعيد الخليل بن أحمد بن محمد بن الخليل السِّجْزِي الحنفي، قاضي سمرقند .

والخامس: أبو سعيد الخليل ابن أحمد بن محمد البُسْتي المهلبي الشافعي .

والسادس: أبوسعيد الخليل بن أحمد ابن عبيد الله البُسْتي الشافعي .

والخليل ابن أحمد البغدادي يروي عن سَيار ابن حاتم، وأبو طاهر الخليل بن احمد بن علي الحوسكي الصرصري روى عنه الحافظ ابن النجار وغيره[1].

(١) هؤلاء الذين زادوا عن الستة .

فهؤلاء اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم، فكلّهم الخليل ابن أحمد[١] .

ولهم من هذا النّوع ما اتفقت فيه أسماءُ الرّواة وأسماءُ آبائهم وأجدادهم نحو :

أحمد بن جعفر ابن حمدان، وهم أربعةٌ متعاصرون، بَيَّنَهم القاضي زكريا في شرح العراقية[٢].

ولهم المتفق في الكنية : كأبي بكر بن عياش ثلاثة[٣].

ومنه : ما اتفق فيه الاسم أو النّسب أو الكُنية، فيقع السند منهم واحدٌ باسمه أو كنيته أو نسبُه فقط نحو حمّاد[٤].

و يُهمل عن نحو نسبٍ، وحينئذٍ يشكل الأمر فيه.[٥]

وللخطيب كتاب مفيد سماه: ( المُكمل في بيان المُهمل)، ولخصّه الحافظ ابن حجر وزاد فيه شيئاً كثيرا[٦].

---

(١) تدريب الراوي صـ(٥٩٤-٥٩٥-٥٩٦)، فتح الباقي شرح ألفية العراقي صـ(٦١٧-٦١٨) .

(٢) انظر العالي الرتبة شرح نظم النخبة صـ(١٦٥) العالي الرتبة شرح نظم النخبة لتقي الدين أحمد بن محمد الشمني، تحقيق هارون ب عبد الرحمن الجزائري، طبعة : دار ابن حزم الطبعة الأولى ٢٠٠٣،وانظر: فتح الباقي شرح ألفية العراقي صـ(٦١٧-٦١٨)، تدريب الراوي صـ(٥٩٧-٥٩٨) .

(٣) تدريب الراوي صـ(٥٩٩) .

(٤) تدريب الراوي صـ(٦٠٠-٦٠١)أ العالي الرتبة صـ(١٦٨) .

(٥) وهذا ما يسمى بالحديث المهمل وهو كما قال الحافظ في النزهة : ( أن يروي الراوي عن اثنين متفقي الاسم أو مع اسم الأب، أو مع اسم الجد، أو مع النسبة، ولم يتميز) نزهة النظر صـ(١٦٣) .

(٦) نزهة النظر صـ(١٧٦) .

ومن فوائد هذا النّوع[١]: الأمنُ من اللّبس، فربما يُظنُّ المتعددُ واحداً، عكس الألقاب، وربما يكونُ أحد المتفقين ثقةً، والآخرُ ضعيفاً، فيضعف ما هو صحيح أو يعكس[٢].

(١) قال السيوطي في التدريب : ( إنما يحسن إيراد ذلك فيما إذا اشتبه الراويان المتفقان في الاسم؛ لكونهما متعاصرين، واشتركا في بعض شيوخهما، أو في الرواة عنهما وقد زلق بسببه غير واحد من الأكابر ) تدريب الراوي صـ(٥٩٤) .

(٢) نزهة النظر صـ(١٧٦)، فتح المغيث : (٤/٢٨٥) .

## ( المؤتلف والمختلف )

مُؤْتَلِـفٌ مُتَّفِـقُ الخَـطِّ فَقَـطْ وَضِـدُّهُ مُخْتَـلِفُ فَاخْـشَ الْغَلَـطْ

وإن اتفقت الأسماء ونحوها في الخطّ فقط دون النّطق؛ سمَّي المُؤتَلف والمُختَلف، وعناه النّاظم بقوله : «مُؤتَلِفٌ مُتفِقُ الخَطِ» أي : النّوع المُسمَّى بالمؤتلف والمختلف هو ما اتفق خطّه « فقط » واختلف نطقُه، وإن كان مرجع الاختلاف النّقط أو الشكل[١].

« وضدُّه » أي : ضد المؤتلف هو « مُختلِف » أي : يسمى النّوع المذكور بهذين الاسمين نظير ما مرَّ.

وعبارة ألفيّة العراقي في هذين النوعين أحسنُ من عبارة النّظم، فعبارته في النوع الأول :

ولهم المُتَفِقُ المُفْتَرِقُ ما لفْظُه وخَطُّه مُتّفِقُ[٢]

وفي النوع الثاني:

واعنَ بما صَدّرتُه مُؤتلفٌ خطّاً ولكنْ لفظُه مُخْتلف[٣] .

ومعرفة هذا النّوع من مهمات هذا الفنّ[٤]، حتى قال علي بن المديني : أشدُ التّصحيف ما يقع في الأسماء[٥].

---

(١) انظر الباعث الحثيث صـ(٢٢٠)، نزهة النظر صـ(١٧٦) .

(٢) فتح المغيث للسخاوي صـ(٢٨٦/٤) .

(٣) فتح المغيث للسخاوي صـ(٢٢٢/٤) .

(٤) قال السخاوي في فتح المغيث : ( هو فن واسع من فنون الحديث المهمة، الذي يُحتاج إليه في دفع معرفة التصحيف، ويفتضح العاطل منه حيث لم يعدم محجلاً ويكثر عثاره )، وانظر تدريب الراوي صـ( ٥٧٥).

(٥) نزهة النظر صـ(١٧٧) .

قال الحافظ ابن حجر – رحمه الله تعالى– : ووجَّهَهُ بعضهم بأنّه شيء لا يدخله القياس، ولا قبله شيءٌ يدلُ عليه ولا بعدَه[١] .

قال القاضي زكريا – رحمه الله تعالى– :

**( وهذا الفنّ قسمان :**

**أحدهما:** وهو الأكثرُ مالا ضابطَ له يُرجع إليه؛ لكثرتهِ، وإنما يُعرف بالنّقل والحفظ، كأَسِيدٍ وأُسَيْدٍ، وحِبَّان وحَبَّان وحَيَّان[٢].

**ثانيهما:** ما ينضبط؛ لقلةِ أحد المتشابهين، ثم تارةً يراد فيه التعميم، بأنْ يقال : ليس لهم فلانٌ إلا كذا، والثاني كذا، وتارةً يراد فيه التّخصيص بالصحيحين والموطأ، بأن يقال : ليس في الكتب الثلاثة فلانٌ إلا كذا[٣].

**ولهذا النّوع أمثلةٌ كثيرةٌ، فمنها :**

**( سَلاَم )** كلُها بالتشديد، إلا عبد الله بن سَلاَم الصحابي، وإلا أبا علي الجُبَّائي المعتزلي، وإلا محمد بن عبد الوهاب بن سَلاَم، وإلا محمد بن محمد بن سَلاَم البيكندي، وإلا سَلاَم ابن أخت عبد الله بن سَلاَم الصحابي[٤].

---

(١) نزهة النظر صـ(١٧٧)،فتح المغيث (٢٢٢/٤) .

(٢) تدريب الراوي صـ(٥٨٥) .

(٣) فتح الباقي صـ(٥٨٤) .

(٤) شرح البيقونية صـ(٦٤)، فتح المغيث للسخاوي (٢٢٧/٤) .

**ومن ذلك :(عِمارة )،** بكسر العين أبو أبي الصحابي، وغيره بالضم[١] .

**ومن ذلك :( حِزام )** بكسر الحاء والزاي في قريش، و**( حَرام )** بفتحها وبالراء المهملة في الأنصار[٢].

**ومن ذلك :العَبْسِي، والعَنْسِي، والعَيْشِي،** الأول : بالمهملة والباء الموحدة والسين المهملة، والثاني بالعين والسين المهملتين بينهما نون، والثالث بالعين المهملة بعدها ياء فشين[٣].

**فالأول :** كعبد الله بن موسى العَبسي، نسبة لعَبس غطفان، **والثاني :** كعمير بن هاني العَنْسي نسبة لعَنْس حي من اليمن، **والثالث :** كعبيد الله بن محمد بن جعفر العَيْشي نسبة لعائشة بنت طلحة[٤]، وفي ألفيّة العراقي وشرحها أمثلة كثيرة من هذا النوع .

ولمَّا كان هذا النوع كثيرَ الاشتباه، وقد يقع الغلط فيه قال النّاظم -رحمه الله تعالى-حاثا للطالب على مجانبة الغلط: « فاخشَ » أي : احذر « الغلط » أن تقع فيه من اشتباه أحد الراويين بالآخر[٥]، والغَلَط بفتحتين مصدر غلط، كفرح إن تعيا بالشيء فلا تعرف وجه الصواب فيه.

---

(١) تدريب الراوي صـ(٥٧٨)، وقد ذكر السخاوي في شرحه على الألفية أمثلة كثيرة على ذلك : ( ٤/٢٣٤-٢٣٥).

(٢) فتح الباقي صـ( ٥٨٨)، تدريب الراوي صـ(٥٧٨) .

(٣) فتح المغيث للسخاوي صـ(٤/٢٣٨-٢٣٩)، الباعث الحثيث صـ(٢٢٢) .

(٤) فتح الباقي صـ(٥٨٩) .

(٥) شرح البيقونية للأهدل صـ(٦٥) .

**( المتشابه )**[١]:

وإن اتفقت أسماء الرواة خطاً ونطقاً، واختلفت آباؤهم نطقاً مع ائتلافهما خطاً، أو بالعكس، بأن تختلف الأسماء نطقاً وتتوافق خطاً، وتتفق الآباء خطاً ونطقاً، فهو النوع المتشابه[٢].

**فالأول**: كمحمد بن عَقيل بفتح العين، ومحمد بن عُقيل بضمها، الأول نيسابوري، والثاني فريابي، وهما مشهوران وطبقتهما واحدة متقاربة[٣].

**والثاني**: كشُريح بن النعمان، وسُريح بن النعمان، الأول بالشين المعجمة والحاء المهملة، وهو تابعي يروي عن علي، والثاني بالسين المهملة والجيم، وهو من شيوخ البخاري[٤] .

(١) هذا القسم منقول بنصه من كتاب نزهة النظر صـ( ١٧٩-١٨٠) .

(٢) تدريب الراوي صـ(٦٠٦) .

(٣) نزهة النظر صـ(١٧٩) .

(٤) تدريب الراوي صـ(٦٠٨) .

## ( الحديث المنكر )

**وَالمُنْكَــرُ الْفَــرْدُ بِــهِ رَاوٍ غَــدَا تَعْدِيلُــهُ لاَ يَحْمِــلُ التَّفَــرُّد**

(والمُنكَرُ) اسمُ مفعولٍ من الإنكار، هو في الاصطلاح : «الفَردُ» أي : الحديث الفرد الذي لا يُعرف متنُه، من غير جهةِ راويهِ(١).

« بهِ راوٍ » ضعيفٌ أو مستور، يَنجبرُ بمتابعةِ مثلهِ(٢)، بخلاف ما إذا انفرد وحده؛ فتُرد روايتُه؛ كما قال « غدا » أي : صار ذلك الراوي « تَعديلُه » ككونه صدوقاً غيرَ ضابط.

« لا يَحْمِلُ التّفرُّدا » في روايتهِ؛ بحيثُ لا يقبل منفرداَ، بل لا بد معه من انضمام غيره(٣).

وحاصله: أنّ المنكر ما انفرد بروايته غيرُ المقبول، وعلى هذا فهو مُبَايِنٌ للشاذ؛ إذ الشاذُ كما مرّ : ما رواه المقبولُ مخالفاً لمقبولٍ أرجحَ منه حفظاً أو عدداً، مخالفةً لا يمكن الجمعُ معهما(٤).

لكن الذي حققه شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر :

**( أنّ كلاً من الشاذ والمنكر على قسمين : فالقسمُ الأول من الشاذ :** ما ذُكر.

**والثاني :** ما يَنفرد به غيرُ المقبول الذي يَنجبر بمتابعةِ مثلهِ؛ لسوءِ حفظهِ أو لكونهِ صدوقاً غيرَ ضابط )(٥).

---

(١) شرح البيقونية للأهدل صـ(٦٥)، فتح الباقي صـ(١٧٥)، فتح المغيث (١٢/٣) .

(٢) فتح المغيث (١٢/٣)

(٣) قال الزرقاني في شرح البيقونية : ( لا يحتمل التفردا لكونه لم يبلغ في الإتقان رتبةَ من يحمل تفرده ) صـ(٢١٤) .

(٤) فتح الباقي صـ(١٧٥).

(٥) انظر نزهة النظر صـ(٩٨-٩٩)، شرحالبيقونية للزرقاني صـ(٢١٦)، المنهل الروي شرح منظومة اللغوي صـ(٤٩) .

**والمُنكرُ قسمان :**

**أحدهما :** ما رواه غيرُ المقبول مخالفاً لراجح أي : مقبول .

**والثاني :** ما ينفرد به غيرُ المقبول الذي لا ينجبرُ بمتابعةِ مثلِهِ؛ لسوء حفظه أو جهالة أو نحو ذلك [١]، قال : فبانَ بهذا أنّ كلاً منهما قسمان **يجتمعان** في مُطلق التّفرد، أو مع قيد المخالفة، **ويفترقان في أنّ** الشاذ راويهِ ثقةٌ خالفَ الأوثقَ، أو صدوقٌ غيرَ ضابط، والمنكر راويهِ ضعيفٌ لسوءِ حفظٍ أو جهالةٍ أو نحو ذلك[٢]، وعلى هذا فبين المنكرِ والشاذ العمومُ والخصوصُ الوجهي[٣].

**ومثال المنكر :** ما رواه ابن أبي حاتم من طريق حُبَيِّب بن حَبِيبٍ ، وهو أَخُو حَمزَةَ بن حَبِيبٍ المقري، عن أبي إسحاق عن عَنِ العَيزارِ بن حُرَيثٍ عن ابن عباس - رضي الله عنهما- قالَ : قالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى الله عَلَيهِ وَسَلَّمَ : « مَن أَقامَ الصَّلاةَ ، وَآتَى الزَّكاةَ ، وَحَجَّ ، وَصامَ رَمَضانَ ، وَأَقرَى الضَّيفَ ، دَخَلَ الجَنَّةَ »[٤]، قال أبو حاتم : هو منكرٌ؛ لأنَّ غيره من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفاً، وهو المعروف.

---

(١) تدريب الراوي صـ(١٩٦)، المنهل الروي صـ(٤٩) .

(٢) فتح المغيث (١٣/٣)، المنهل الروي صـ(٤٩) .

(٣) انظر نزهة النظر صـ(٩٩).

(٤) رواه ابن أبي حاتم في العلل بهذا اللفظ : ( من أقام الصلاة ، وآتى الزكاة ، وحج البيت ، وصام رمضان ، وقرى الضيف ، دخل الجنة) برقم : (٢٠٤٣)، (٥/ ٣٥٨) .علل الحديث: ابن أبي حاتم-تحقيق: سعد الحميد.

والذي نقله سيدي - شيخ الإسلام- سليمان بن يحيى - نفع الله به- عن الإمام النّووي من حيثُ قبول الشاذ ورده ورد المنكر : أن يقال :

( الثقة إن كان مفرده مخالفاً لثقةٍ أحفظ منه ضبطاً، أو لجماعةٍ، وإن كان كلٌ منهما دونه كان شاذاً مردوداً، وإن لم يخالف .

فإن كان عدلاً حافظاً موثوقاً بضبطه كان مفردُه صحيحاً، وإن لم يُوثقْ بضبطه، لكن لم يَبعد من درجة الضابط كان حسناً، وإن بَعُد كان شاذاً منكراً مردوداً.

والحاصل: أنّ الشاذ المردودُ المخالف، والفردُ الذي ليس في راويهِ من الثقة والضبط ما يجبرُ تفردَه)[1] انتهى .

(١) المنهل الروي شرح منظومة اللغوي صـ(٤٥) .

## ( الحديث المتروك )

**مَتْرُوكُــهُ مَــا وَاحِــدٌ بِــهِ انْفَــرَدْ وَأَجْمَعُــوا لِضَعْفِــهِ فَهْــوَ كَــرَدْ**

وأما « **مَتْرُوكُه** » أيْ : الحديث المتروك في اصطلاحهم، فهو «**ما** » أيْ : الحديث الذي «**واحدٌ**» من الرواة « **به انْفَرَدَ**»، بأنْ لا يُروى ذلك الحديث إلا من جهتهِ[١].

وقد «**أَجْمَعُوا**»[٢]أي: أهل الفنّ « **لِضَعْفِه** » أيْ: الراوي؛ لكونه متّهماً بالكذب، ويكون حديثُه مخالفاً للقواعد المعلومة، أو عُرف بالكذب في كلامه، وإنْ لم يظهرْ منه وقوعهُ في الحديث[٣].

فـ«هو» أي: المتروك كبقية الآحاد المردودة « **رَدْ** » أي : مردود؛ لتُهمة راويهِ بالكذب، أو معرفته به، ويجوز أن تكون الكاف زائدةً على حد قوله عز وجل : ( ليس كمثله شيء)[٤]، على القول بأنّها في الآية زائدة[٥]، وعلى هذا ف« **رد** » خبرٌ، هو رد، بمعنى: مردود[٦] على كل تقدير، واحتُرز بقوله : « **وأَجْمَعوا** »عما انفرد به الثقة، فإنّ روايتّه مقبولةٌ؛ كحديث النّهي عن بيع الوَلاء وهِبتهِ[٧]، ونحو ذلك مما أفرده البُخاري ومسلم وغيرُهما، وعمّن وثقه بعضُ مَن يُعتبر به دونَ بعض فإنّ حديثه عند من وثقه مقبولٌ كما هو ظاهر .

---

(١) نزهة النظر: صـ(١١٧) .

(٢) قال الشيخ طارق ابن عوض الله : ( فقد عرفه بعضهم بأنه من أجمع الأئمة على ترك حديثه الذي انفرد به ) شرح البيقونية : صـ(١٢٧) .

(٣) شرح البيقونية للزرقاني : صـ(٢١٨)، نزهة النظر صـ(١١٧) .

(٤) سورة الشورى : (١١)

(٥) شرح البيقونية للزرقاني : صـ(٢١٧) .

(٥) سورة الشورى : (١١)

(٦) شرح البيقونية للأهدل : صـ(٦٦) .

(٧) سبق تخريجه .

**تنبيه :**

اللامُ في قوله « **لَضَعْفِه**» بمعنى على، إذْ قد تأتي لذلك، نحو: ﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا ﴿١٠٧﴾﴾[1]، ﴿وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ﴿١٠٣﴾﴾ [2]، فَخَرَّ صَرِيعاً لِلْيَدَيْنِ وَلِلْفَمِ[3]، ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾[4]، وغير ذلك.

(١) سورة الإسراء : (١٠٧)

(٢) سورة الصافات : (١٠٣) .

(٣) أدب الكاتب (ص: ٤٠١)، الكتاب : أدب الكاتب، المؤلف : أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الكوفي المروري الدينوري ، الناشر : المكتبة التجارية – مصر، الطبعة الرابعة ، ١٩٦٣ تحقيق : محمد محيى الدين عبدالحميد .

(٤) سورة الإسراء : (٧) .

## ( الحديث الموضوع )

**وَالكَــذِبُ المُخْتَلَــقُ المَصْنُــوعُ عَــلَى النَّبِــي فَذلِــكَ المَوْضُــوعُ**

وقد ختم النّاظم – رحمه الله– هذه الأنواعَ بالموضوع، كما بدأها بالصحيح؛ ليكون البدء بأحسنِ المقبولات، والختمُ بأقبح المردودات؛ لشرفِ ذاك وحقُه التقديم، وقبحُ هذا وحقُه التأخير إلى وراءَ وراء[1]، وهذا من باب تنزيل كل شيء منزلته، القريب من تنزيل الناس منازلهم .

« **والكذب** » مبتدأ، وخبرُه جملةُ :(فذلك )إلى آخره، وما بينهما صفةٌ له.

والكذب : هو عدمُ مطابقة الخبر للواقع عند الجمهور، وعند النَّظَّام الصدق : مطابقة الخبر لاعتقاد المُخْبر ولو كان خطأً، والكذبُ عدمها، ولا واسطةَ عنده أيضاً[2].

وعند الجاحظ الصدق : مطابقة الخبر للواقع مع اعتقاد أنّه مطابق، وكذبه عدمها مع اعتقاد عدم المطابقة وغيرُهما– وهو أربعة[3] – واسطةٌ بين الصدق والكذب.

فتفسيرُ الصدق والكذب على الأخير أخصُّ منه على الأولين، ومحلُ بيان استدلال كل من الأقوال والرد للأخير من كتب الأصول والمعاني .

---

(١) قال القاضي زكريا : سمي بذلك؛ لانحطاط رتبته دائما؛ بحيث لاينجبر أصلا ) صـ(٢١٥) .

(٢) انظر : تلخيص المفتاح للتفتازاني (١/١٤١) .

(٣) انظر : تلخيص المفتاح للتفتازاني (١/١٤٥) .

**«المُخْتَلَق»** بفتح اللام هو **« المَصْنوعُ»**، إذْ في القاموس : اخْتَلَقَ الكلامَ وغيّره صنعه[١]، فهو من باب التأكيد اللفظي نحو (سبلا فجاجا)[٢] .

وقوله :**«على النَّبي»** - صلّى الله عليه وسلّم- متعلقٌ بالكذب.

**« فذلك»** أشار إليه بما للبعيد؛ تحقيراً وتنزيلاً لبُعده عن ساحة عز الحضور منزلةَ بُعد المسافة.

ولفظ ذلك صالحٌ للإشارة إلى كل غائب عيناً كان أو معنى، وكثيراً ما يذكر المعنى المتقدم الحاضر بلفظ ذلك؛ لأنّ المعنى غيرُ مُدرَك بالحسّ فكأنّه بعيد[٣].

**«المَوْضُوعُ»** أي: هو الفنّ المُسمَّى بالموضوع، وهذا النّوع أقبح أنواع الضعيف[٤] لا يجوز نسبتُه إلى النّبي -صلّى الله عليه وسلّم-[٥] ولا يجوز إدراجُه في أقسام الحديث، **فمَن أدرجه فيها أراد بالحديث القدرَ المشترك** : وهو ما يُحَدِّث به، لا خصوصَ ما هو عنه النّبي - صلى الله عليه وسلم- لأنّه ليس منه كما عرف، **أو سمّاه** حديثاً بالنظر لِمَا في زعم واضعه[٦].

---

(١) انظر :القاموس المحيط (ص: ١١٣٧) .

(٢) سورة نوح ( ٢٠) .

(٣) انظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ص: ١٤٧)، تأليف: جمال الدين عبد الله الأنصاري ٧٦١ هـ

دراسة وتحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

(٤) من قوله : ( وهذا النوع أقبح أنواع الضعيف) إلى قوله : (فيتعين التصريح ) منقول بنصه من كتاب المنهل الروي شرح منظومة اللغوي صـ(٤٢-٤٣) .

(٥) فتح الباقي صـ(٢١٥)، تدريب الراوي صـ(٢٣٤) .

(٦) فتح الباقي صـ(٢١٥) المنهل الروي شرح منظومة اللغوي صـ(٤٢) .

وقد اتفق العلماءُ على أنّ تعمَّد الكذب عليه – صلى الله عليه وسلم- من الكبائر، بل بالغ أبو محمد الجويني فكفر من تعمَّد الكذبَ عليه – صلى الله عليه وسلم[١].

والصوابُ -كما نقله سيدي – شيخ الإسلام- سيلمان بن يحيى في شرح الشيرازية تحريمُ روايته إلا مقرونةً ببيانِ وضعِه، وأما اكتفاءُ بعضِ متقدمي المحدثين بذكر سندِ الموضوعِ عن التصريحِ بوضعهِ فهو إنّما كان في أعصارهم المملوءةِ من الحفاظ، وأما الآن فقد عزَّ العارفون بذلك، فيتعين التصريحُ، ولا يكفي ذكر السند ) [٢].

قال الحافظ ابن حجر وغيره:

( ثُمّ الحكم عليه بالوضع إنّما هو بطريق الظنِّ الغالب لا بالقطع؛ إذ قد يَصدقُ الكذوب، لكنْ لأهل العلم بالحديث ملكةٌ قويةٌ يميزون بها ذلك، وإنّما يقوم بذلك منهم مَن رزقه الله اطلاعاً تاماً وفهماً ثاقباً، ويعرفه بالقرائن الدّالةِ على ذلك[٣].

ويُعرف الوضعُ بإقرارِ واضعِهِ[٤]، وبما نزل منزلتَه، كأنْ يُحدّث بحديثٍ عن شيخ، ثم يُسأل عن مُولده فيذكر تاريخاً يعلم به وفاتُه قبلَه، ولا يُعرف ذلك الحديثُ إلا عنده[٥] .

(١) نزهة النظر صـ(١٢٢)، المنهل الروي شرح منظومة اللغوي صـ(٤٢) .

(٢) المنهل الروي شرح منظومة اللغوي صـ(٤٢)فتح المغيث (١٠١/٢) .

(٣) نزهة النظر صـ(١١٨) .

(٤) من قوله (ويُعرف الوضع بإقرار واضعه )إلى قوله :( مما يرجع إلى الإخبار عن الجمع بين النقيضين )

(٥) تدريب الراوي صـ(٢٣٤) .

واستشكل ابنُ دقيق العيد القطعَ بالوضع على المروي الذي اعترف به الواضع؛ إذْ قد يكذب في اعتراضه بقصد التنّفير من ذلك المروي ونحو ذلك، وحينئذٍ فالاحتياط أنْ لا يصرح بالوضع(١).

وأجاب عنه القاضي زكريا وغيره بما حاصله: أنّ إقراره بوضعه كافٍ في ردّه، لكنّه ليس بقاطع في كونه موضوعاً؛ لجواز كذبِه في إقرارهِ.

قال : ففي الحقيقة ليس ذلك استشكالاً، بل بياناً للمرء الواضع؛ إذ لا يُشترط في الحكم القطعُ (٢).

وربما يُعرف الوضع بركّة لفظِه مما يَرجع إلى عدم الفصاحة، وما يتبعُها من التصريح بأنّ لفظ المتن أو معناه مما يَرجع إلى الإخبار عن الجمع بين النّقيضين، وعن نفي الصانع وقِدم الأجسام أو نحو ذلك، أواليهما معاً(٣).

وقد روي عن الربيع بن خثعم التابعي قال : إنّ للحديث ضوءاً كضوء النّهار تعرفه، وظلمةٌ كظلمة الليل تنكره(٤)، وقال ابن الجوزي : الحديث المنكر يقشعر منه جلدُ طالب الحديث، وينفر من طبعه في الغالب(٥).

(١) فتح الباقي صـ(٢٢٧) تدريب الراوي صـ(٢٣٤) . .

(٢) قال القاضي زكريا في فتح الباقي : ( بل يكفي غلبة الظن والله أعلم ) صـ(٢٢٧)، تدريب الراوي صـ(٢٣٥) .

(٣) فتح الباقي صـ(٢٢٥) .

(٤) تدريب الراوي صـ(٢٣٥) فتح الباقي صـ(٢٢٦)، فتح المغيث للسخاوي (١٢٨/٢) .

(٥) فتح المغيث للسخاوي صـ(١٢٨/٢)، تدريب الراوي صـ(٢٣٥) .

قال ابن دقيق العيد: ويُحَصِّل ذلك للمحدث لكثرة ألفاظ النبي - صلى الله عليه وسلم- هيئةً نفسانيةً ومعرفةً قوية، يَعرف بها ما يجوز أنْ يكون من ألفاظ النّبوة، ومالا يجوز[١].

ثمّ من الواضعين من يضع الحديثَ للترغيب في الطاعة والزّجر عن المعصية، ويرى جواز ذلك، محتجاً بأنّ الكذب في دينك للنّبي - صلى الله عليه وسلم- لكونه مقوياً لشريعته لا عليه - صلى الله عليه وسلم- والكذب عليه إنّما هو كأنْ يقال : ساحرٌ أو مجنونٌ أو نحو ذلك، لخبر: « مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً لِيُضِلَّ بِهِ النَّاسَ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَه مِنَ النَّارِ»[٢]

**قال القاضي زكريا -رحمه الله تعالى-:** ( وتمسُّكهم بذلك مردودٌ؛ لأنّ ذلك كذبٌ عليه في موضع الأحكام، فإنّ المندوب منها يتضمن ذلك الإخبار عن الله بالوعد على ذلك العمل بالثواب، ولأنَّ لفظةَ : « ليضل به النّاس»، اتفق الأئمّة على ضعفها، وبتقدير قبولها فاللام ليست للتعليل؛ ليكون لها مفهوم، بل للعاقبة كما في قوله تعالى : ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾[٣]؛ لأنّهم لم يلتقطوه لذلك، أو للتأكيد كما في قوله تعالى:

﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا لِّيُضِلَّ ٱلنَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٤٤﴾﴾[٤]؛ إذ الافتراء هو الكذب، والكذب على الله يَحرم مطلقاً سواءٌ قصد به الإضلال أو لا )[٥] .

---

(١) فتح الباقي صـ(٢٢٦)، فتح المغيث للسخاوي (١٢٨/٢) .

(٢) أورده ابن الجوزي في الموضوعات : (١/ ٩٦)، الموضوعات، المؤلف : أبى الفرج عبد الرحمن بن على بن الجوزي القرشى ، تحقيق : عبدالرحمن محمد عثمان الطبعة : الاولى ١٣٨٦ - ١٩٦٦

(٣) سورة القصص : (٨)

(٤) سورة الأنعام : (١٤٤) .

(٥) فتح الباقي صـ(٢٢٢) فتح المغيث للسخاوي (١١٧/٢-١١٨) .

ومن ذلك ما وضعه أبو عصمة وابن أبي مريم قاضي مَرْو؛ إذْ وضع الأول حديثاً في فضائل قراءة السور، وقد اعترف راويه بأنّه وضعه.

فقد قال أبو عبد الرحمن المؤمَّل ابن إسماعيل حدثني به شيخ، فقلت له : من حدثك به؟ قال رجلٌ بالمدائن وهو حي، فسرت إليه، فقال : حدثني به شيخٌ بالبصرة، فسرت إليه، فقال حدثني شيخ بعبَّادان، فسرت إليه، فأخذ بيدي فأدخلني بيتاً، فإذا فيه قوم من المتصوفة ومعهم شيخ، فقال : هذا الشيخ حدثني به، فقلت : يا شيخ من حدثك بهذا؟ فقال : لم يحدثني به أحد، ولكن رأينا الناس رغبوا عن القران فوضعت لهم هذا الحديث؛ ليصرفوا قلوبهم إلى القران[١] .

قال العلماء : وكلُ من جعل ذلك في كتابه كالواحدي والثّعلبي والزمخشري في تفاسيرهم فقد أخطأ، وأشدّهم خطأً- كما قال القاضي زكريا- الزمخشري حيثُ أورد ذلك بصيغة الجزم ولم يبين سنده [٢]، ومنهم من يضع الحديث انتصاراً وتعصباً لمذهبهم كالخطّابية والسالمية[٣].

ومنهم من يفعل ذلك تقرباً للخلفاء؛ كغياث بن إبراهيم وضع للمهدي: «لا سَبَقَ إلا في نَصْلٍ آو خُفٍّ أو حَافِرٍ»[٤] فزاد فيه أو جناح.

---

(١) فتح المغيث للسخاوي (٢/١١٣-١١٤) .

(٢) فتح المغيث للسخاوي (٢/١١٤-١١٥) .

(٣) قال القاضي زكريا : الخطابية : فرقة تنسب أبي الخطاب الأسدي، وكان يقول بالحلول، والسالمية : فرقة تنسب للحسن بن محمد بن أحمد بن سالم السالمي فتح المغيث للسخاوي (٢/١٠٨) .

(٤) مسند أحمد برقم : (٢٤٨٢)، (١٢/ ٤٥٣)، سنن أبي داود برقم : (٢٥٧٤)، (٢/ ٣٤)، السنن الكبرى برقم : (١٩٥٣٢)، (١٠/ ١٦)، سنن ابن ماجه برقم : (٢٨٧٨)، (٢/ ٩٦٠) .

لمَّا دخل على المهدي وهو يلعب بالحمام، فتركها بعد ذلك وأمر بذبحها، وقال : أنا حملته على ذلك .[١]

وربما يكون الحاملُ على الوضع عدمُ التّدين كالزنادقة[٢]، أو غلبة الجهل، كبعض المبتدعين، أو فرط المعصية كبعض المقلدين، أو أتّباع هوى بعض الرؤساء، أو قصد الاشتهار، أو غير ذلك مما ذكره العلماء في هذا الفنّ ومن أراد زيادة الاطلاع فعليه بطلب ذلك من محله[٣] .

(١) فتح الباقي صـ(٢١٧)، فتح المغيث للسخاوي (٢/ ١١٠) .

(٢) فتح المغيث للسخاوي (٢/١٠٦) .

(٣) انظر فتح المغيث للسخاوي (٢/١١١) .

## (خاتمة)[١]

وقد رأيت أن أختم هذه الأنواع بخاتمة؛ ليعظم النّفعُ بهذه المنظومة فقلت:

**خاتمة :**

**ينبغي لطالب علم الحديث معرفةُ المهم من أموره، وهي أنواعٌ كثيرة :**

**منها : معرفة طبقات الرّواة، وفائدتُه :** الأمن من تداخل المُشتبهين، وإمكان الاطلاع على تبين المدلِّسين، والوقوف على حقيقته المراد من العنعنة[٢].

**ومنها : معرفة مواليدهم ووفاتهم؛** إذ معرفةُ ذلك يؤمّن من دعوى المدعي اللقاء لبعضهم، وهو في نفس الأمر ليس كذلك[٣].

**ومنها : معرفة بلدانهم وأوطانهم؛** إذ بذلك يؤمّن من تداخل الاسمين إذا اتفقا، لكن افترقا نسباً[٤].

---

(١) تنبه : هذه الخاتمة جلها منقول بالنص من كتاب نزهة النظر للحافظ ابن حجر من ص(١٨٥-٢٠٩) مع حذف وتهذيب.

وقد قال الحافظ في نهايتها : ( وهي أي : هذه الأنواع المذكورة في هذه الخاتمة نقل محض، ظاهرة التعريف، مستغنية عن التمثيل، وحصرها متعسر ؛ فلتراجع لها مبسوطاتها؛ ليحصل الوقوف على حقائقها) ص(٢٠٩-٢١٠).

ولهذا سأعزو الأنواع لمواطنها في الكتب؛ لأنها مباحث طويلة، فمن أراد الاستفادة فليرجع إلى مظانها .

(٢) انظر : الغاية في شرح الهداية (٥٦٨/٢) ، تدريب الراوي ص(٦٧٤)، فتح المغيث للسخاوي (٤٩٨/٤)، انظر : الباعث الحثيث ص(٢٤٢-٢٤٣) .

(٣) انظر: فتح المغيث للسخاوي (٣٦٢/٤)، الباعث الحثيث : ص(٢٣٤-٢٣٩)، تدريب الراوي ص(٦٢٨) : توجيه النظر إلى أصول الأثر ص(١٩٤)، انظر : الغاية في شرح الهداية ص(٥٦٨) .

(٤) انظر : الغاية في شرح الهداية ص(٤٣٤)، وانظر الباعث الحثيث ص(٢٤٥-٢٤٦)، تدريب الراوي ص(٦٦٤)، فتح المغيث للسخاوي (٥٢٥/٤) .

**ومنها : معرفة أحوالهم من حيث الجرح والتعديل** وجهالة ذلك؛ إذْ الراوي إمّا معروف العدالة أو الجرح، أو مجهولهما[١].

**ومنها : مراتب الجرح وضده، ولكل منهما مراتب.**

**فللجرح مراتبُ** :أسوؤها ما دل على المبالغة بـ(أفعل) كأكذب النّاس.

ومنه : قولهم : هو رُكنُ الكذب ونحو ذلك، ثم دجّال أو وضّاع أو كذّاب وأسهلُها ليّن أو سيءُ الحفظ أو فيه أدنى مقال، وبين الأسوأ والأسهل مراتبُ.

فقولُهم- متروكٌ، أو ساقطٌ، أو فاحشُ الغلط، أو منكر الحديث- أشدُّ من قولهم : ضعيفٌ أو ليس بالقوي أو فيه مقالٌ[٢] .

**وللتعديل مراتب :** أرفعُها الوصف بما دل على المبالغة كـ(أفعل) كأوثق النّاس، وأثبت النّاس، أو إليه المنتهى في التثبت.

ثم ما يُؤكد بصفة : كثقةٍ ثقة، أو صفتين ثقة حافظ.

وأدناها : ما أشعر بالقرب من أسهل التجريح: كشيخٍ ويُروي حديثُه، ويُعتبر به، وبين ذلك مراتب[٣].

---

(١) تدريب الراوي صـ(٦٧٤)، فتح المغيث للسخاوي (٤/٤٣١)، فتح الباقي صـ(٦٠٦) .

(٢) نزهة النظر صـ(١٨٧) .

(٣) نزهة النظر صـ(١٨٨) .

**ومنها مراتب الحديث :**

وأولها **الطالب** فهو المبتدئ الراغب فيه، ثم **المحدِّث :** وهو الأستاذ الكامل، ثم **الحافظ :** وهو الذي أحاط بمائة ألف حديث، ثم **الحُجّة :** وهو الذي أحاط بثلاثمائة ألف حديث، ثم **الحاكم :** وهو الذي أحاط بالجميع متنا وإسناداً وجرحاً وتعديلاً وتاريخاَ .

**ومنها : معرفة كنى المُسَمَّيْن** ممّن أشتهر باسمٍ وله كنية؛ إذْ لا يُؤمن أن يؤتى في بعض الرّوايات بكُنى فيظنّ أنّه آخر[١].

**ومعرفة أسماء المُكَنَّيْن** وهو عكس ما قبله[٢].

**ومعرفة من كثُرت كناه؛** كابن جُرَيج له كنيتان : أبو الوليد وأبو خالد[٣] .

**ومعرفة نُعوته وألقابه[٤].**

**ومعرفة من وافقت كنيتُه اسمَ أبيه** كأبي إسحاق إبراهيم ابن إسحاق المدني، أحد أتباع التابعين[٥].

---

(١) الباعث الحثيث صـ(٢١٣)، انظر : الغاية في شرح الهداية صـ(٤١٤) .

(٢) انظر : الغاية في شرح الهداية صـ(٤١٤)، وانظر الباعث الحثيث صـ(٢١٦) .

(٣) انظر الباعث الحثيث صـ(٢١٥) .

(٤) توجيه النظر إلى أصول الأثر صـ(١٩٢)، وانظر الباعث الحثيث صـ(٢١٧) فتح المغيث للسخاوي (٢١٢/٤).

(٥) تدريب الراوي صـ(٦٧٢)، فتح المغيث للسخاوي (٤٩٨/٤).

إذ **فائدةُ** معرفة ذلك نفيُ الغلط عما لو نسبه إلى ابنه فقال : أخبرنا ابن إسحاق فنسب إلى التصحيف، والصواب أخبرنا أبو إسحاق[١].

**أو وافق كنيتُه زوجته** كأبي أيوب الأنصاري، وأمِّ أيوب[٢].

**أو وافق اسمُ شيخه اسمَ أبيه،** كالربيع بن أنس عن أنس؛ إذ تأتي الرواية هكذا فظنّ أنّه يَروي عن أبيه[٣].

**ومنه : معرفةُ من نُسب إلى غيرِ أبيه،** كالمقداد بن الأسود نسب إلى الأسود بن يزيد الزهري؛ لكونه تَبنَّاه، هو المقداد بن عمرو[٤].

**أو إلى أمّه** كابن عُلَيَّة وهو إسماعيل ابن إبراهيم وكان يَكره أن يقال له : ابن عُلَيَّه[٥] .

**وكذا من نُسب إلى غيرِ ما يسبق للفهم،** كالحَذَّاء ظاهره أنّه منسوبٌ إلى صناعتها أو عملها، وليس كذلك، وإنّما كان يجالسهم فنُسب إليه[٦].

**ومعرفه من اتفق اسمُه و اسمُ أبيهِ وجدِه،** كالحسن بن الحسن بن الحسن علي بن أبي طالب[٧].

---

(١) فتح المغيث للسخاوي (٣٢٩/٤) .

(٢) فتح المغيث للسخاوي (٢١١/٤)، تدريب الراوي صـ(٦٧٤).

(٣) تدريب الراوي صـ(٦٧٥) .

(٤) انظر : الغاية في شرح الهداية صـ(٤٣٥ فتح المغيث للسخاوي (٣٢٨/٤) .

(٥) فتح الباقي صـ(٦٣٤) .

(٦) فتح المغيث للسخاوي (٣٣٨/٤).

(٧) تدريب الراوي صـ(٦٧٦).

**ومعرفة من اتفق اسمُ الراوي واسمُ شيخه وشيخُ شيخه** فصاعداً، كعمران عن عمران عن عمران، الأول : يُعرف بالقصير، والثاني : أبو رجا العطاردي، والثالث عمران بن الحصين الصحابي[١] ، **ومن اتفق اسمُ شيخه والراوي عنه**[٢].

ومعرفة الأسماء المجردة والمفردة، والكنى[٣] والألقاب[٤] والأنساب إلى القبائل[٥]، أو الأوطان، أو الصنائع والحرف.

ومعرفة المولى[٦] مِنْ أعلى ومِن أسفل بالرق[٧]، أو الحلف أو الإسلام، ومعرفه الإخوة والأخوات[٨].

---

(١) تدريب الراوي صـ(٦٧٦).

(٢) تدريب الراوي صـ(٦٧٨).

(٣) توجيه النظر إلى أصول الأثر صـ(١٩٣).

(٤) انظر : الغاية في شرح الهداية صـ(٤٢٢)، توجيه النظر إلى أصول الأثر صـ(١٩٥)، فتح الباقي صـ(٥٨٠).

(٥) توجيه النظر إلى أصول الأثر صـ(١٩١).

(٦) فتح المغيث للسخاوي (٥٠٦/٤)، توجيه النظر إلى أصول الأثر صـ(١٩٣).

(٧) يقصد بها الحركات على أول وآخر الكلمات، قال الشيخ علي حسن عبد الحميد الأثري في تحقيقه على النخبة: ( من أعلى : كالمُعْتَق، والمُحَالَف، ومن أسفل : كالمُعتِق والمُحالِف ) صـ(٢٠٤)

(٨) انظر : فتح الباقي صـ(٥٥٥)، تدريب الراوي صـ(٦٢١)، توجيه النظر إلى أصول الأثر صـ(١٨٧)، انظر : الغاية في شرح الهداية صـ(٤٠١) فتح المغيث للسخاوي (١٣٥/٤) .

**ومعرفة** آداب الشيخ والطالب[١]، وسنّ التّحمل والأداء[٢]، وكتابة الحديث وعرضه[٣] وسماعه[٤] وصفة الرحلة فيه.

**وصفة تصنيفه** على المسانيد والأبواب أو العلل والأطراف[٥]، ومعرفه سبب الحديث .

وغالب هذه الأنواع أختصها العلماء بالتصانيف، وذكرتها هنا مختصرة؛ ليحصلها الراغب على وجوهها من مظانِّها .

---

(١) فتح المغيث للسخاوي (٣/٢١٤)، فتح الباقي صـ(٤٦١) .

(٢) فتح الباقي صـ(٤٠٨)، الغاية في شرح الهداية صـ(٤٢٢)، تدريب الراوي صـ(٣٠٨)، فتح المغيث للسخاوي (٣/١٠٣) .

(٣) فتح المغيث للسخاوي (٣/٥)، تدريب الراوي صـ(٣٥٦).

(٤) تدريب الراوي صـ(٣٠٤)

(٥) قال المناوي في اليواقيت والدرر :

( المسانيد : بأن يجمع مسند كل صحابي على حدة، فإن شاء رتبه على سوابقهم، وإن شاء على حروف المعجم وهو أسهل تناولا.

والأبواب : أن يرتبها على الأبواب الفقهية، أو غيرها بأن يجمع في كل باب ما ورد فيه مما يدل على حكمه إثباتا أو نفيا.

و تصنيفه على العلل : فيذكر المتن وطرقه، وبيان اختلاف نقلته، والأحسن أن يرتبها على الأبواب ليسهل تناوله.

أو تجميعه على الأطراف : فيذكر طرف الحديث الدال على بقيته ويجمع أسانيده إما مستوعبا وإما متقيدا بكتب مخصوصة )، اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر (ص: ٢٤٨).

## ( خاتمة المنظومة )

وَقَـدْ أَتَـتْ كَـالْجَوهَـرِ المَكْنُـونِ سَمَّيتُـهَا مَنْظُـومَةَ البَيْقُـونِي
فَـوقَ الثَلاثِيـنَ بِأَرْبَـعٍ أَتَـتْ أَبْيَاتُهَـا تَمَّـتْ بِخَيْـرٍ خُـتِمَتْ

«**وَقَدْ أَتَتْ**» هذه المنظومة « **كَالْجَوهَرِ** » أي : اللؤلؤ، وإنّما وصفه بـ« **المَكْنُونِ**» أي : المصون؛ لأنّه إذا كان مصوناً كان أبهى وأصفى؛ لبُعده عن مسّ الأيدي والأوساخ .

«**سَمَّيتُهَا** » أي : هذه المنظومة *.....*[1] التسمية إلى المفعول الثاني بالباء، ويجوز *.....* قال النّاظم هنا حيثُ ترك الباء فقال : « **منظومة** » العلامة المتصدي لإفادة الراغبين، المفيد للطالبين « **البيقوني** » نفع الله به وبها .

« **فَوقَ** » أي: أزيد على الثلاثين بيتاً «**بِأَرْبَعٍ** » من الأبيات، « **أَتَتْ** » بقصر الهمزة، بمعنى : جاءت، أمّا بمدها فمعناه : الإعطاء، ومنه : ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [2]﴿وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا ﴿٦٥﴾﴾ [3].

« **أقسامها** » قد : « **تَمَّتْ بِخَيْرٍ**» أي : مع خيرٍ من إفادة طالب، ونفع راغب، وتذكير منتهي، وتعليم مبتدي، وغير ذلك من أنواع الخيرات.

شكر الله سعيه، وأجزل مثوبته، وتقبل صنيعته، وآتاه ما أمَّله.

---

(١) هذه الفقرة والتي تليها من المخطوط ممحوٌ منه، ولم أستطع معرفتها .

(٢) سورة البقرة : (١٧٧) .

(٣) ورد في الشرح الآية كالتالي : ( وءاتيناه من لدنا علما )، وليست بآية، وقد تم تصحيحها، وعلى هذا ليس في الآية شاهد لما ذكر.

و« بخير » متعلق بـ« تمَّت »، أو بقوله : « ختمت ».

ختم الله تعالى لنا بالسعادة، وتكفل لنا بالزيادة، وجعل أعمالنا مبرورة، وسعايتنا في هذه الأمور مشكورة، وتقبل منا ذلك، وكافأنا بالحسنى عما هنالك.

فله الحمدُ على ما أَلْهَم وعلّم، وصلى اللهُ على سيدنا ومولانا محمّد، وعلى آله وأصحابه وأزواجهِ وذريته وأهل بيته، وعلينا معهم وبارك وسلم .

**حاشية النُّساخ :**

( وقع الفراغ من نقلها صبح يوم الأحد ٢٧ خلت من جمادى الأخرى ١٣٠٧هـ ، بخط أحقر الورى ناصر إسماعيل بن علي الشرعبي - لطف الله به- وبجميع المسلمين، وبرسم الكامل سيدي العلامة الفقيه محمد أحمد حكمي، فتح الله عليه فتوح العارفين، ورزقنا وإياه التوفيق وحسن الختام آمين ) .

# خـــاتمـــة

في ختام هذا الرحلة العلمية مع هذا السَفْر المبارك « المواهب السنية والموارد الهنية » للعلامة : محمد بن حسن فرج – رحمه الله – دراسةً وتحقيقاً أحببت أن أختم هذا التحقيق بخاتمة أشير فيها إلى النتائج التي خرجت بها من خلال الدراسة .

أهم النتائج :

- أن كتاب « المواهب السنية والموارد الهنية شرح المنظومة البيقونية » من تأليف العلامّة / محمد بن حسن فرج الفقيهي، وقد أثبتُ نسبتَه بالرجوع للمصادر التي ذكرته و أشارت إليه .
- ولد المؤلف –رحمه الله – في سنة (١٢٤٠هـ) وتوفي في سنة (١٣٠٦هـ)، وقد كان رحمه الله عالماً عاملاً تقياً ورعاً، تولى الإفتاء في بيت الفقيه قلعة العلم والمعرفة، ومن أهم معاقل العلم في اليمن، وقد كان شافعي المذهب أشعري العقيدة، وكان رحمه الله قبلة لطلاب العلم وفد إليه الطلاب من شتى بقاع اليمن .
- أهتم العلامة محمد بن حسن فرج – رحمه الله – بالتأليف والتصنيف فقد صنف في شتى العلوم والفنون وله من المؤلفات ما يربو عن الثلاثين مؤلَف.
- كتابنا هذا « المواهب السنية والموارد الهنية » شرح للمنظومة الشهيرة المسماة بالبيقونية نسبة لناظمها البيقوني، الذي لم تظهر له ترجمة واضحة واختلف في اسمه – رحمه الله –
- وتميز هذا الشرح عن غيره بأنه شرح موسع على غير العادة في شروح البيقونية

التي غالبها الاختصار .

- وتميز أيضاً بأن المؤلف –رحمه الله- قد جمع له في الشرح جمعا جميلا يغني طالب العلم عن الرجوع إلى غيره .
- وتميز أيضاً بكثرة الأمثلة والأدلة لكل قسم من أقسام الحديث .
- وتميز أيضاً بمقدمة موسعة في مباحث البسملة والحمدلة والصلاة على النبي – صلى الله عليه وسلم – وخاتمة جميلة عن جملة من آداب هذا العلم وقطوف من معالمه التي لم تذكر في المنظومة .
- يعتبر هذا السفر رافداً من روافد العلم، وإضافة جديدة للساحة العلمية .

ختاماً :

رحم الله المؤلف رحمة واسعة وجزاه عن الإسلام خيراً، وأسأل من الله أن أكون قد وفقت في التحقيق لهذا السفر العظيم المبارك ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

# فهرس المصادر والمراجع:

١- القرآن الكريم .

٢- إتمام الدراية في قراء النقاية، الإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي. سنة الوفاة ٩١١هـ، تحقيق : الشيخ إبراهيم العجوز، دار الكتب العلمية- ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .

٣- أحكام القرآن لابن العربي، محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي، ت ٤٦٨ ط.دار الكتاب العربي.

٤- أدب الكاتب، المؤلف : أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الكوفي المروري الدينوري، المكتبة التجارية – مصر، الطبعة الرابعة ، ١٩٦٣تحقيق : محمد محيى الدين عبدالحميد

الأذكار للنووي، يحيى بن شرف النووي ، ط.الدار المصرية اللبنانية.

٥- الأربعين في إرشاد السائرين إلى منازل المتقين أو الأربعين الطائية،أبوالفتوح مجد الدين محمد بن محمد بن علي الطائي الهمذاني (٤٧٥- ٥٥٥هـ)المحقق : عبدالستار أبوغدة، الناشر : دار البشائر الإسلامية ، الطبعة : الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م

٦- الأربعين في دلائل التوحيد، عبد الله بن محمد بن علي بن محمد الهروي أبو إسماعيل [٣٩٦ - ٤٨١]، ط. المدينة المنورة الطبعة : الأولى ، ١٤٠٤

٧- الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة المعروف بالموضوعات الكبرى، نور الدين علي بن محمد بن سلطان المشهور بالملا علي القاري سنة الوفاة ١٠١٤ هـ . تحقيق : محمد الصباغ، ط . دار الأمانة - ١٣٩١ هـ - ١٩٧١- بيروت

٨- الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي : دار الجيل – بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ، تحقيق : علي محمد البجاوي .

٩- الإعجاز والإيجاز، أبو منصور عبد الملك عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي، ط. دار الغصون - بيروت / لبنان - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

١٠- الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي ت :

١٣٩٦هـ، ط /دار العلم للملايين الطبعة : الخامسة عشر – ٢٠٠٢ م

١١- الأم للإمام الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس، ت: ٢٠٤هـ( الناشر :دار المعرفة – بيرو ت ، سنة النشر ١٤١٠ :هـ/١٩٩٠م

١٢- إنباء الغمر بأبناء العمر، الإمام / شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان – ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦م الطبعة : الثانية

١٣- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين عبد الله الأنصاري ٧٦١ هـ، دراسة وتحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

١٤- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، أحمد محمد شاكر ت ١٣٧٧هـ، ط. إحياء التراث الإسلامي .

١٥- البحث الحسن الأبهج لإثراء ترجمة الشيخ/محمد بن حسن فرج، للباحث : أحمد حسن عيَّاش يعقوب، الثالث من إصدارات منتدى الشيخ/عبد القادر مكرم الفقهي العلمي الثقافي بمديرية الحوك/م .الحديدة ، شعبان ١٤٢٦ هـ سبتمبر ٢٠٠٥م.

١٦- البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (المتوفى : ٧٧٤هـ، ط.دار إحياء التراث العربي

١٧- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني ط .دار الكتب الإسلامي .

١٨- بغية الايضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة (١/ ٣٤٠)،تأليف:عبد المتعال الصعيدي، الناشر:مكتبة الآداب، الطبعة السابعة عشر: ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م

١٩- بهجة المحافل وبغية الأماثل في تلخيص السير والمعجزات والشمائل، يحيى بن أبي بكر محمد العامري الحرضي، تحقيق : أبو حمزة الداغستاني، ط.دار المنهاج – ١٤٣٠-٢٠٠٩.

ت ٥١٨هـ، الناشر : دار المعرفة – بيروت.

٢٠- تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني الزَّبيدي، دار الهداية.

٢١- تاريخ ابن الوردي، المؤلف : زين الدين عمر بن مظفر الشهير بابن الوردي، ت ٧٤٩هـ، الناشر : دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .

٢٢- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٢٣- تحفة المحتاج، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتيمي، ط. دار صادر.

٢٤- تدريب الراوي في تقريب النووي، عبد الرحمن بن أبى بكر بن محمد الجلال السيوطي، ط. جمعية إحياء التراث الإسلامي .

٢٥- التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني، الناشر : دار الكتاب العربي – بيروت ،الطبعة الأولى ، ١٤٠٥.

٢٦- تفسير ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي ت٧٧٤ هـ، دار طيبة للنشر والتوزيع ط: الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م

٢٧- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، ت ٨٠٦ هـ، دراسة وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م

٢٨- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، الناشر : وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب ، ١٣٨٧هـ

٢٩- تنزيه الشريعة المرفوعة، أبو الحسن على بن محمد بن العراق الكناني،ط.دار الكتب العلمية، الطبعة : الثانية ١٩٨١.

٣٠- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق : محمد عوض مرعب، ط. دار إحياء التراث العربي - بيروت - ٢٠٠١م

٣١- توجيه النظر إلى أصول الأثر، المؤلف : طاهر الجزائري الدمشقي، ط. مكتبة المطبوعات الإسلامية .

٣٢- التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر، محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان السخاوي، مكتبة أصول السلف، السعودية، الطبعة الأولى ، ١٤١٨ هـ.

٣٣- الجامع الصحيح المسمى صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري،ت ٢٦١هـ، دار الجيل بيروت .

٣٤- الجامع الصحيح سنن الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، ت: ٢٧٩هـ،ط. دار إحياء التراث العربي – بيروت .

٣٥- الجامع الصحيح سنن الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، ت ٢٧٩هـ، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٣٦- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى : ٢٥٦هـ)، الناشر : دار الشعب – القاهرة، الطبعة : الأولى ، ١٤٠٧ – ١٩٨٧

٣٧- الجامع لأخلاق الراوي، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، ت (٤٦٣)، مؤسسة الرسالة .

٣٨- جمع الجوامع للسبكي، تاج الدين بن علي السبكي، ت ٧٧١هـ،ط.دار الكتب العلمية – لبنان –الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ-٢٠٠٤م.

٣٩- حاشية البناني على شرح جلال الدين المحلي على جمع الجوامع، محمد بن أحمد المحلي،ت ١٣٨٩ط.دار الفكر للنشر والتوزيع.

٤٠- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،محمد بن مصطفى بن حسن الخضري الشافعي ت ١٢٨٧هـ ، ط.دار الفكر للطباعة والنشر.

٤١- الخصائص الكبرى، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن أبي بكر السيوطي ت٩١١هـ، دار النشر : دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٤٢- الدر المنضود في الصلاة والسلام على صاحب المقام المحمود، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، ت ٩٧٤هـ، ط. دار المنهاج-لبنان – الطبعة الأولى ١٤٢٦-٢٠٠٥م .

٤٣- ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس بن جندلط.دار الكتب العلمية ،ط.دار القلم

٤٤- ديوان الشافعي، محمد بن إدريس الشافعي،ت ٢٥٠هـ، ط . دار الكتاب العربي

٤٥- ديوان حسان بن ثابث، حسان بن ثابت بن المنذر بن حرام ،ت ٥٤ هـ ط.دار الكتب العلمية .

٤٦- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المصنفة، محمد بن جعفر الكتاني،ت ١٣٤٥ ط.دار البشائر الإسلامية –بيروت

٤٧- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود ابن عبد الله الحسيني الآلوسي، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤١٥ هـ.

٤٨- سنن ابن ماجة، ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، (المتوفى : ٢٧٣هـ)، مكتبة أبي المعاطي.

٤٩- سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني،ت ٢٧٥م دار الفكر ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد

٥٠- سنن البيهقي الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي،ت ٤٥٨هـ، ط. مجلس دائرة المعارف النظامية – حيد رآباد.

٥١- سنن الدارقطني، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، ت٣٨٥،مؤسسة الرسالة.

٥٢- السنن الكبرى للبيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، ت مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد، الطبعة : الأولى. ١٣٤٤ .

٥٣- سنن النسائي الكبرى، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، ت ٣٠٣هـ،دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤١١ – ١٩٩١م.

٥٤- سنن النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى : ٣٠٣هـ)، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة : الثانية ، ١٤٠٦ – ١٩٨٦.

٥٥- سير أعلام النبلاء، الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى ٧٤٨ هـ ، تحقيق : شعيب الارنؤوط، مؤسسة الرسالة

٥٦- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي، ت ١٠٨٩هـ، دار بن كثير، ١٤٠٦هـ.

٥٧- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى : ٧٦٩هـ)، المحقق : محمد محيي الدين عبد الحميد ط. دار التراث –القاهرة،الطبعة : العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ع

٥٨- شرح البيقونية للزرقاني، محمد عبد الباقي الزرقاني، ١١٩٠هـ، ط.دار الكتب العلمية، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م .

٥٩- شرح البيقونية، عبد الرحمن بن سليمان الأهدل، ت١٢٠٥هـ ط.غراس للطباعة والنشر١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.

٦٠- شرح المعلقات السبع، الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزني، ت ٥٣٦، الناشر : مكتبة المعارف بيروت – ١٩٩٤م .

٦١- شرح المنظومة البيقونية، المؤلف طارق بن عوض الله بن محمد، ط.دار المغني للنشر والتوزيع الطبعة الأولى ٢٠٠٩م.

٦٢- شرح تلخيص المفتاح، مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازانى ، ط.دار الكتب العلمية.

٦٣- شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي، مكتبة الرشد، الرياض،الطبعة : الثانية : ١٤٢١هـ ، ٢٠٠١م .

٦٤- شرح عماد الرضا في آداب القضا، عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي المناوي (المتوفى : ١٠٣١هـ، ط. الدار السعودية للنشر والتوزيع

٦٥- شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، الملا نور الدين أبو الحسن على بن سلطان محمد القاري الهروي الحنفي ١٠١٤هـ، دار الأرقم- بيروت.الطبعة: الأولى .

٦٦- الشفا بحقوق المصطفى، عياض بن موسى بن عياض بن عمرون، ط.المكتبة التجارية الكبرى.

٦٧- الشفا بحقوق المصطفى، للقاضي عياض بن موسى بن عياض اليحصبي، ت : ٥٤٤هـ، ط.المكتبة التجارية الكبرى.

٦٨- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغف، دار العلم للملايين ، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ ه - ١٩٨٧ م.

٦٩- صحيح ابن حبان، محمد بن حبان أبو حاتم البُستي ، ٣٥٤هـ ط.بيت الأفكار الدولية .

٧٠- صحيح ابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمي النيسابوري،٣١١هـ، المكتب الإسلامي - بيروت ، ١٣٩٠ - ١٩٧٠م.

٧١- الضعفاء الكبير للعقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي (المتوفى : ٣٢٢هـ)، المحقق : عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية – بيروت- الطبعة : الأولى ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٧٢- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي، ت : ٧٧١هـ، دار النشر : هجر للطباعة والنشر والتوزيع - ١٤١٣ه، الطبعة : الثانية .

٧٣- العالي الرتبة في شرح نظم النخبة، لأبي العباس تقي الدين أحمد بن محمد الشمني ، ت ٨٦٨هـ، ط.دار ابن حزم،الطبعة الأولى ٢٠٠٣م .

٧٤- العبر في خبر من غبر، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن الذهبي،ت ٧٤٨ هـ، دار الكتب العلمية – بيروت .

٧٥- العجالة في الأحاديث المسلسلة، أبو الفيض محمد ياسين بن محمد عيسى الفاداني المكي، الناشر : دار البصائر – دمشق، الطبعة الثانية ، ١٩٨٥م .

٧٦- علل الحديث لابن أبي حاتم أبو محمد عَبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن مهران الرازي،.ت : ٣٢٧ ، ط. دار الضياء .

٧٧- علوم الحديث لابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشَّهْرُزُوْرِيُّ، دار الفكر المعاصر، سنة: ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م .

٧٨- غاية الأصول شرح لب الأصول لأبي زكريا محمد بن أحمد الأنصاري ت :٩٢٦هـ، ط.دار الكتاب العربي للتراث

٧٩- غاية المريد في علم التجويد، عطية قابل نصر، ط. دار ابن حزم القاهرة .

٨٠- الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي ، ت ٩٠٢هـ، ط مكتبة أولاد الشيخ للتراث، الطبعة الأولى ٢٠٠١م

٨١- الفائق في غريب الأثر الفائق في غريب الحديث، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشرى ، ت ٥٣٨ هـ، ط.دار الكتب العلمية.

٨٢- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، ت ٨٥٢هـ، دار المعرفة – بيروت ، ١٣٧٩ هـ

٨٣- فتح الباقي شرح ألفية العراقي،لأبي زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري،ت : ٩٢٦هـ، ط. دار ابن حزم الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م .

٨٤- الفواكه الدواني على رسالة لكتاب : الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، المؤلف : أحمد بن غنيم بن سالم النفراوي (المتوفى : ١١٢٦هـ)، مكتبة الثقافة الدينية

٨٥- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٧ هـ .

٨٦- فيض القدير شرح الجامع الصغير، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي المناوي (ت ١٠٣١هـ)ط.دار الكتب العلمية بيروت - لبنان الطبعة الأولى ١٤١٥ ه - ١٩٩٤ م .

٨٧- القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي،ت ٨١٧هـ، ط مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة ٢٠١٢م

٨٨- الكشاف للزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشرى ٥٣٨هـ، ط.دار الفكر .

٨٩- الكفاية في علم الرواية، المؤلف : أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي، الناشر : المكتبة العلمية - المدينة المنورة.

٩٠- اللآلِيء المنثورة في الأحاديث المشهورة، الزركشي، محمد بن عبد الله بن بهادر، المحقق : محمد بن لطفي الصباغ، ط .المكتب الإسلامي

٩١- لسان العرب، المؤلف : محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، ت ٧١١هـ، دار صادر - بيروت ط.دار صادر- بيروت.

٩٢- مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري،

٩٣- مجموع الفتاوى لابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى : ٧٢٨هـ)، دار الوفاء، الطبعة : الثالثة ، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م

٩٤- المجموع شرح المهذب، للإمام أبي زكريا مجي الدين بن شرف النووي، مكتبة الإرشاد السعودية ، ١٩٨٠ .

٩٥- مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، ت٦٦٦هـ مكتبة لبنان - بيروت، ١٤١٥ - ١٩٩٥ط

٩٦- مختصر المعاني- سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، دار الفكر الطبعة : الاولى ١٤١١هـ.

٩٧- المستدرك على الصحيحين، المؤلف : محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤١١ – ١٩٩٠ .

٩٨- المستفاد من ذيل تاريخ بغداد للحافظ ابن النجار البغدادي، الحافظ أبي الحسين أحمد بن أيبك بن عبد الله الحسامي المعروف بابن الدمياطي المتوفى سنة ٧٤٩ هـ ، ط. دار الكتب العلمية بيروت – لبنان .

٩٩- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل الشيباني،ت ٢٤١هـ، مؤسسة قرطبة – القاهرة.

١٠٠- مصادر الفكر الإسلام في اليمن، عبد الله محمد الحبشي، ط .المجمع الثقافي – أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة – ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م .

١٠١- المصنف في الأحاديث والآثار لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، الناشر : مكتبة الرشد –الرياض الطبعة الأولى، ١٤٠٩تحقيق : كمال يوسف الحوت.

١٠٢- مطالع المسرات بجلاء دلائل الخيرات،محمد المهدي بن أحمد بن علي بن يوسف الفاسي ط.المكتبة العصرية

١٠٣- معجم البلدان والقبائل اليمنية ، إبراهيم محمد المقحفي ، ط.دار الكلمة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م .

١٠٤- المعجم الكبير للطبراني :سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني،ت ٣٦٠هـ، مكتبة العلوم والحكم –الموصل، الطبعة الثانية ، ١٤٠٤- ١٩٨٣م ، تحقيق : حمدي بن عبدالمجيد السلفي.

١٠٥- معجم المصطلحات الصوفية،عبد الرزاق الكاشاني ت ٧٣٠هـ ، ط.دار المنار للطباعة والنشر- القاهرة-١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

١٠٦- معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، عمر رضا كحالة، الناشر : مكتبة المثنى – بيروت .

١٠٧- المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى . أحمد الزيات . حامد عبد القادر . محمد النجار، تحقيق: مجمع اللغة العربية.

١٠٨- معرفة أنواع علوم الحديث، ، المؤلف : عثمان بن عبد الرحمن، المعروف بابن الصلاح (المتوفى : ٦٤٣هـ)، المحقق : نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر – بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

١٠٩- معرفة علوم الحديث، الحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ النيسابوري، دراسة وتحقيق: زهير شفيق الكبي، ط.دار إحياء العلوم

١١٠- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، ت ٧٦١ هـ، دار الفكر - بيروت ، الطبعة السادسة ، ١٩٨٥م.

١١١- المفصل فى تاريخ العرب قبل الإسلام، الدكتور جواد علي،ط. دار الساقي، الطبعة الرابعة ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م

١١٢- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة المؤلف : لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي ، ط.دار الكتاب العربي

١١٣- مقامات الحريري، أبو محمد القاسم بن علي الحريري،ت ٥١٦هـ، دار الكتب اللبناني - بيروت – ١٩٨١م .

١١٤- المنح المكية في شرح الهمزية، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، ت ٩٧٤هـ .ط.دار المنهاج، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م .

١١٥- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، دار إحياء التراث العربي – بيروت- الطبعة الثانية ، ١٣٩٢هـ.

١١٦- المنهل الروي شرح منظومة المجد اللغوي، سليمان بن يحي ين عمر بن مقبول الأهدل، ت: ١١٩٧هـ، ط.دار ابن حزم- الطبعة الأولى١٤٢٧هـ- ٢٠٠٨م

١١٧- المواهب اللدنية بالمنح المكية، أحمد بن محمد القسطلاني، ط المكتب الإسلامي، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤.

١١٨- الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، تأليف الندوة العالمية للشباب الإسلامي، إشراف وتخطيط ومراجعة: د. مانع بن حماد الجهني، ط.دار الندوة العالمية .

١١٩- الموضوعات، أبو الفرج عبد الرحمن بن على بن الجوزي القرشى ، ت :٥٠٧هـ، تحقيق : عبدالرحمن محمد عثمان الطبعة : الاولى ١٣٨٦ - ١٩٦٦ م.

١٢٠- موطأ الإمام مالك، مالك بن أنس أبو عبد الله الأصبحي، ت: ١٧٩هـ، دار إحياء التراث العربي – مصر، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي.

١٢١- نتائج الأفكار في تخريج كتاب الأذكار، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط.دار ابن كثير.

١٢٢- نزهة النظر شر نخبة الفكر، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى : ٨٥٢هـ)، ط .دار ابن الجوزي .

١٢٣- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، أحمد بن حجر العسقلاني، ت : ٨٥٢هـ، معه حواشي القاسم بن قطلوبغا، والكمال بن أبي الشريف، وإبراهيم الكوراني، ط.دار ابن كثير، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.

١٢٤- نشر الثناء الحسن على بعض أرباب الفضل والكمال من أهل اليمن، إسماعيل بن محمد الوشلي التهامي ت ١٣٥٦هـ، تحقيق: إبراهيم المقحفي، مكتبة الإرشاد – صنعاء، الطبعة الثانية ١٤٢٩-٢٠٠٨م .

١٢٥- النكت على مقدمة ابن الصلاح، بدر الدين أبي عبد الله محمد بن جمال الدين عبد الله بن بهادر، أضواء السلف – الرياض، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

١٢٦- النهاية في غريب الأثر، المؤلف : أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير، ت : ٦٠٣هـ، ط.دار ابن الجوزي

١٢٧- النهر المـاد من البحر المحيط ، لأبي حيان، مؤسسة الكتب الثقافية- دار الجنان.

١٢٨- هجر العلم ومعاقله في اليمن،للقاضي إسماعيل بن إسماعيل بن علي الأكوع، ط دار الفكر –دمشق ١٩٩٥م .

١٢٩- الوفيات، أبو العباس أحمد بن حسن بن علي بن الخطيب، ت : ٨٠٩هـ، تحقيق : عادل نويهض، ط. دار الإقامة الجديدة- ١٩٧٨م- بيروت

١٣٠- اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، محمد عبد الروؤف المناوي، ت ١٠٣١هـ، ط. مكتبة الرشد .

# الفهارس


| الموضوع | الرقم |
|---|---|
| المقدمة ..... | ١ |
| الفصل الأول: المبحث الأول: في ترجمة المؤلف:..... | ٨ |
| المطلب الأول : اسمه ونسبه ومولده..... ..... | ٨ |
| المطلب الثاني : نشأته وطلبه للعلم..... ..... | ١٠ |
| المطلب الثالث: تصدره للتدريس والإفتاء..... | ١٢ |
| المطلب الرابع : صفاتُه وأخلاقُه..... | ١٤ |
| المطلب الخامس : شيوخه ..... ..... | ١٦ |
| المطلب السادس : تلاميذه ..... | ١٧ |
| المبحث الثاني: مكانة المؤلف العلمية وثناء العلماء عليه وآثاره ووفاته ..... | ١٩ |
| المطلب الأول: المكانة العلمية التي تبوأها المؤلف ..... | ١٩ |
| المطلب الثاني: ثناء العلماء عليه ..... | ٢٠ |
| المطلب الثالث: مؤلفاته ..... | ٢١ |
| وفاته ..... ..... | ٢٥ |
| المبحث الثالث : ترجمة الناظم البيقوني ..... | ٢٦ |
| الفصل الثاني : دراسة الكتاب: المبحث الأول : في توثيق نسبة الكتاب للمؤلف..... | ٢٧ |
| المطلب الأول : تحقيق اسم الكتاب ونسبته للمؤلف ..... | ٢٨ |
| المطلب الثاني: التعريف بالكتاب وقيمته العلمية : ..... | ٢٩ |

| | |
|---|---|
| المطلب الثالث: مصادر المؤلف ..... | ٣١ |
| المطلب الرابع : منهج المؤلف في كتابه ..... | ٣٣ |
| المبحث الثاني : أسباب تأليف العلامة محمد بن حسن بن فرج للكتاب ..... | ٣٥ |
| الفصل الثالث: دراسة الكتاب: المبحث الأول: دراسة النسخة الخطية التي وقفت عليها... | ٣٧ |
| المبحث الثاني : التحقيق : وفيه بيان عملي في تحقيق المخطوط ..... | ٣٩ |
| صور من المخطوط ..... | ٤١ |
| نظم البيقونية ..... | ٤٦ |
| مقدمة المخطوط ..... ..... | ٤٨ |
| شرح البسملة ..... ..... | ٥٥ |
| بداية النظم : الكلام على الحمد لله .. ..... | ٦٤ |
| شرح قول الناظم : مصلياً على ..... ..... | ٦٨ |
| شرح قول الناظم : محمد خير نبي أرسلا ..... ..... | ٧٢ |
| أقسام الحديث ..... ..... | ٨٢ |
| الحديث الصحيح ..... ..... | ٨٨ |
| الحديث الحسن ..... | ١٠١ |
| الحديث الضعيف ..... | ١٠٨ |
| الحديث المرفوع..... ..... | ١١٣ |
| الحديث المقطوع ..... ..... | ١١٩ |
| الحديث المسند ..... ..... | ١٢٢ |
| الحديث المتصل ..... | ١٢٤ |

| | |
|---|---|
| الحديث المسلسل..... | ١٢٥ |
| الحديث العزيز ..... | ١٣٠ |
| الحديث المشهور..... | ١٣٣ |
| الحديث المعنعن..... | ١٣٦ |
| الحديث المبهم..... | ١٤٠ |
| الحديث العالي والنازل ..... .... ..... | ١٤٤ |
| الحديث الموقوف ..... | ١٤٨ |
| الحديث المرسل ..... | ١٥١ |
| الحديث الغريب..... | ١٥٦ |
| الحديث المنقطع ..... ..... | ١٦٠ |
| الحديث المعضل ..... | ١٦٣ |
| الحديث المدلس ..... ..... | ١٦٦ |
| الحديث الشاذ .... ..... | ١٧٢ |
| الحديث المقلوب ..... ..... | ١٧٥ |
| الحديث الفرد ..... ..... | ١٧٩ |
| الحديث المعلل ..... ..... | ١٨٤ |
| الحديث المضطرب ..... ..... | ١٩٠ |
| الحديث المدرج ... ..... | ١٩٤ |
| الحديث المدبج . ..... | ٢٠٠ |
| المتفق والمفترق ... ..... | ٢٠٣ |

| | |
|---|---|
| المؤتلف والمختلف ... ..... | ٢٠٧ |
| الحديث المنكر ..... ..... | ٢١٢ |
| الحديث المتروك. ..... ..... | ٢١٤ |
| الحديث الموضوع ... ..... | ٢١٦ |
| خاتمة مفيدة .. ..... | ٢٢٣ |
| خاتمة المنظومة ..... | ٢٢٩ |
| خاتمة البحث .. ..... | ٢٣١ |
| فهرس المصادر والمراجع .. ..... | ٢٣٣ |